

التقرير العام الأول

بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨)
٢٠١٩/ ٢٠٢٢ - ٢٠٢٢ (وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩)
ومشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات
الهيئات العامة الاقتصادية
ومشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي
للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩



جمهورية مصر العربية
مجلس النواب



الفصل التشريعي الأول
دور الإنعقاد العادي الثالث

لجنة الخطة والموازنة

الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

تحية طيبة ، وبعد ، ، ، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا ، التقرير العام
للجنة الخطة والموازنة بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨/ ٢٠١٩ -
٢٠٢٢/٢٠٢٢) وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ومشروع الموازنة العامة للدولة ، ومشروعات
موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، ومشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية
٢٠١٨/٢٠١٩ ، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد إختارنى مكتب اللجنة مقررأ أصلياً، والسيد النائب/ ياسر عمر مقررأ إحتياطياً، لها فيه أمام
المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

رئيس اللجنة
أ. د. / حسين عيسى

٢٠١٨/ ٥ / ٣٠

جدول محتويات
تقرير لجنة الخطة والموازنة
عن مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة
الآجل (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩، ومشروع الموازنة العامة
للدولة ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية
ومشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي

رقم الصفحة	الموضوع
٥	<u>القسم الأول: الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لمتابعة توصياتها التي وردت في تقريرها العام عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى، وخطة العام المالي الأول، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧</u>
٨	<u>القسم الثاني: خطة التنمية المستدامة متوسطة الآجل (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨</u>
٩	<u>الباب الأول: التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري</u>
١٠	<u>الباب الثاني: الإطار العام لخطة التنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)</u>
١٠	أولاً: في مجال التنمية الاقتصادية
١١	ثانياً: في مجال التنمية الاجتماعية
١١	ثالثاً: في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي
١٢	<u>الباب الثالث: التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية"</u>
١٢	معدلات النمو المستهدفة
١٤	الاستثمارات الكلية المستهدفة
١٥	التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة
١٨	<u>الباب الرابع: التنمية القطاعية</u>
١٨	قطاع الزراعة والري
٢٠	قطاع الصناعة التحويلية
٢١	قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة
٢١	قطاع البترول
٢١	قطاع النقل
٢٢	نشاط قناة السويس
٢٤	قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٢٥	قطاع السياحة
٢٦	<u>الباب الخامس: التنمية البشرية والاجتماعية</u>
٢٦	التشغيل والبطالة

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦	الرعاية الاجتماعية
٢٨	التمويل والتجارة الداخلية
٢٩	الخدمات التعليمية
٣٢	الخدمات الصحية
٣٣	الخدمات الشبابية والرياضية
٣٤	تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية
٣٤	قطاع الآثار
٣٥	تطوير المنظومة البيئية
٣٦	قطاع التنمية العمرانية
٣٨	<u>الباب السادس: التنمية المكانية</u>
٣٨	الاستثمارات الموجهة لمحافظة شمال سيناء
٣٨	الاستثمارات الموجهة لمحافظة جنوب سيناء
٣٩	أقاليم الصعيد
٤٠	الملامح الأساسية للبرامج التنموية الموجهة للصعيد بخطة عام ٢٠١٩/١٨
٤١	التنمية المحلية
٤٢	<u>الملاحق الإحصائية</u>
٤٢	الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)
٤٣	الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)
٤٤	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
٤٥	ملحق رقم (م/١٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
٤٦	قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ موزعة على القطاعات الاقتصادية
٤٧	<u>القسم الثالث: مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨</u>
٤٨	<u>مقدمة</u>
٤٩	<u>أولاً: الأهداف والافتراضات التي بُنيت على أساسها تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ورأى اللجنة في ضوء ذلك</u>
٥٥	<u>ثانياً: الصورة الإجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد</u>
٥٦	جدول رقم (١) الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)
٥٧	<u>ثالثاً: عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة (وفقاً للتقسيم الاقتصادي)</u>
٥٨	جدول رقم (٢) المصروفات العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
٥٩	١ - الأجور وتعويضات العاملين

رقم الصفحة	الموضوع
٥٩	جدول رقم (٣) الإستخدامات – الباب الأول الأجور وتعويضات العاملين (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)
٦٠	شكل رقم (١) تطور الأجور وتعويضات العاملين كنسبة من المصروفات العامة
٦١	جدول رقم (٤) تفصيلات (الباب الأول- الأجور وتعويضات العاملين) ٢٠١٧-٢٠١٨ - ٢٠١٩/٢٠١٨
٦٥	٢ - شراء السلع والخدمات
٦٦	جدول رقم (٥) تقديرات شراء السلع والخدمات على مدار الخمس سنوات
٦٧	جدول رقم (٦) توزيع إتمادات الصيانة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ على الجهات الحكومية المختلفة
٦٧	٣ - الفوائد
٦٧	شكل رقم (٢) التوزيع النسبي للفوائد بالنسبة للمصروفات على مدار اربع سنوات
٦٨	جدول رقم (٧) توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨
٦٩	٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٧٠	جدول رقم (٨) الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٧٣	٥ - المصروفات الأخرى
٧٤	جدول رقم (٩) الاستخدامات (الباب الخامس: المصروفات الأخرى) ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٩
٧٥	٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٧٥	جدول رقم (١٠) مصادر تمويل الخطة موزعاً على الموازنات المختصة
٧٦	جدول رقم (١١) التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية (التنمية المحلية)
٧٧	<u>رابعاً: الإيرادات العامة للدولة:</u>
٧٨	جدول رقم (١٢) الإيرادات العامة
٧٨	١- الإيرادات الضريبية
٧٩	جدول رقم (١٣) مكونات الإيرادات الضريبية
٨٠	شكل رقم (٣) تطور المحقق الفعلي لحصيلة الإيرادات الضريبية
٨٠	(أ) الضرائب العامة
٨١	جدول رقم (١٤) الضرائب العامة
٨٢	(ب) الضرائب على القيمة المضافة
٨٢	جدول رقم (١٥) الضرائب على السلع والخدمات
٨٢	(ج) الضرائب الجمركية
٨٣	جدول رقم (١٦) الضرائب والرسوم الجمركية
٨٣	(د) الإيرادات الضريبية الأخرى
٨٣	٢- المنح

رقم الصفحة	الموضوع
٨٣	٣- الإيرادات الأخرى
٨٥	جدول رقم (١٧) الإيرادات الأخرى
٨٦	<u>خامساً: العجز النقدي للموازنة العامة للدولة</u>
٨٦	جدول رقم (١٨) تطور قيمة العجز النقدي للموازنة العامة (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)
٨٧	شكل رقم (٤) تطور نسبة العجز النقدي
٨٧	<u>سادساً: صافي الحيازة من الأصول المالية</u>
٨٨	جدول رقم (١٩) صافي حيازة الأصول المالية
٨٨	<u>سابعاً : العجز الكلي للموازنة العامة للدولة</u>
٨٩	جدول رقم (٢٠) تطور قيمة العجز الكلي للموازنة ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي
٨٩	<u>ثامناً: إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة</u>
٩٠	جدول رقم (٢١) صافي الإقتراض ومصادر التمويل
٩١	<u>تاسعاً: مركز الدين العام المحلي والخارجي</u>
٩١	جدول رقم (٢٢) تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة
٩٢	<u>عاشراً: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة</u>
٩٤	شكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمصروفات ٢٠١٨/٢٠١٩
٩٤	جدول رقم (٢٣) تطور المصروفات بحسب التصنيف الوظيفي مقارنة بالسنوات السابقة
٩٥	<u>الحادي عشر: التعديلات التي أجرتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩</u>
٩٥	أولاً: وزارة التربية والتعليم
٩٥	ثانياً: وزارة التعليم العالي
٩٦	ثالثاً: وزارة الصحة
٩٦	رابعاً: وزارة النقل:
٩٦	خامساً: قطاع الثقافة والإعلام:
٩٦	سادساً: الهيئة الوطنية للانتخابات:
٩٧	<u>الثاني عشر: توصيات اللجنة بشأن الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩</u>
٩٧	(أ) توصيات تتعلق بإجراء تعديلات على الموازنة العامة للدولة
٩٨	(ب) توصيات تتعلق بكيفية زيادة موارد الدولة، وكذلك تخفيض وترشيد الاستخدامات، وذلك بالتعاون مع وزارتي: المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والبنك المركزي المصري
١٠٩	<u>الثالث عشر: الاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة والتعليم والتعليم الجامعي والبحث العلمي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩</u>
١١٠	<u>أولاً: الاعتمادات التي خصصتها الحكومة للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩</u>

١١٢	<u>ثانياً: القواعد والمعايير التي استندت إليها الحكومة عند تخصيص الاعتمادات للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩</u>
١١٣	<u>ثالثاً: رأى اللجنة</u>
١٢٧	<u>القسم الرابع: الهيئات العامة الاقتصادية</u>
١٢٨	<u>مقدمة</u>
١٣٠	<u>أولاً: الإطار الكلى لمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية</u>
١٣١	جدول رقم (١) إجمالي موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بربط ٢٠١٧/٢٠١٨، وفعلية ثلاث سنوات
١٣٣	١ - الموازنات الجارية للهيئات الاقتصادية
١٣٥	جدول رقم (٢) الموازنة الجارية للهيئات الاقتصادية ولأهم الهيئات بمشروعات موازنات السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
١٣٦	جدول رقم (٣) الدعم وخفض تكاليف المعيشة للهيئات الاقتصادية خلال ٣ سنوات فعلية، ومشروع ٢٠١٨/٢٠١٩، وموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨
١٣٧	٢ - الهيكل التمويلي للاستثمارات والتحويلات
١٣٨	جدول رقم (٤) الإنفاق الرأسمالي (الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية) ومصادر تمويله بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
١٣٩	جدول رقم (٥) مساهمات الخزنة على مستوى الهيئات الاقتصادية خلال ٣ سنوات فعلية ومشروع ٢٠١٨/٢٠١٩، وموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨
١٤٠	٣ - استثمارات الهيئات الاقتصادية ومساهمتها في الاستثمارات القومية
١٤٠	شكل رقم (١) الاستخدامات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)
١٤٠	* التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات
١٤١	جدول رقم (٦) توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية على القطاعات بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
١٤١	مساهمة الهيئات الاقتصادية في الاستثمارات القومية
١٤٢	جدول رقم (٧) الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩
١٤٢	<u>ثانياً: النتائج المستهدفة لموازنات الهيئات الاقتصادية:</u>
١٤٢	١ - صافي ربح العام على مستوى قطاعات الهيئات الاقتصادية:
١٤٣	جدول رقم (٨) أرباح العام على مستوى الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، والعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مع ثلاث سنوات فعلية
١٤٤	٢ - خسائر العام للهيئات الاقتصادية
١٤٤	جدول رقم (٩) خسائر العام (عجز النشاط) على مستوى الهيئات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وثلاث سنوات فعلية
١٤٥	٣ - صافي النتائج المالية بين موازنة الدولة وموازنات الهيئات الاقتصادية
١٤٥	جدول رقم (١٠) صافي النتائج المالية بين موازنة الدولة وموازنات الهيئات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)
١٤٦	<u>ثالثاً: تحليل لمشروع موازنات أهم الهيئات الاقتصادية:</u>
١٤٦	١ - هيئة قناة السويس

رقم الصفحة	الموضوع
١٤٧	جدول رقم (١١) تطور ما يؤول للخزانة العامة بمشروع موازنة هيئة قناة السويس للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨
١٤٨	شكل رقم (٢) تطور نشاط قناة السويس (٢٠١٦/١٥ - ٢٠١٨/١٧)
١٤٨	شكل رقم (٣) تطور الناتج المحلى الحقيقى لقناة السويس
١٤٩	٢ - الهيئة المصرية العامة للبترول
١٥٠	جدول (١٢) ما يؤول من الهيئة المصرية العامة للبترول للخزانة العامة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨
١٥١	٣ - الهيئة العامة للسلع التموينية:
١٥١	جدول رقم (١٣) دعم السلع التموينية بمشروع العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨
١٥١	٤ - الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
١٥٢	جدول رقم (١٤) دعم فروق فائدة القروض الميسرة بموازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان
١٥٢	٥ - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى
١٥٣	جدول رقم (١٥) أعباء الخزانة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
١٥٣	جدول رقم (١٦) بيان بعلاقة صندوقى التأمين الاجتماعى مع الخزانة العامة، وبنك الاستثمار القومى
١٥٤	التوصيات الخاصة بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨:
١٥٧	<u>القسم الخامس الهيئة القومية للإنتاج الحربى (هيئة قطاع عام)</u>
١٥٩	جدول رقم (١٧) موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
١٦٠	<u>القسم السادس: يتضمن مراحل تحول بعض الوزارات إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء طبقاً لمنشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨</u>
١٦٦	الخاتمة



التقرير العام

تقرير لجنة الخطة والموازنة

عن مشروع خطة التنمية المستدامة

متوسطة الأجل (٢٠١٧/٢٠١٨ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩

ومشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية

والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

التقرير العام
للجنة الخطة والموازنة
بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨/ ٢٠١٩-٢٠٢١/٢٠٢٢)
وخطة العام الأول منها ٢٠١٨/٢٠١٩،
ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية،
ومشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

إعمالاً لحكم الفقرة الأولى (البند أولاً، والبند ثانيًا) من المادة (١٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادر بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦، والتي تقضى بأن "يحيل رئيس المجلس إلى لجنة الخطة والموازنة كل من مشروع قانون الإطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الأجل ومشروع قانون الخطة السنوية وتقرير المتابعة السنوي، ومشروعات قوانين ربط الموازنة العامة للدولة والموازنات الأخرى، وبمراعاة الجهات والهيئات التي تدرج موازنتها رقمًا واحدًا".

أحال الأستاذ الدكتور رئيس المجلس، إلى لجنة الخطة والموازنة في ٢ من إبريل سنة ٢٠١٨، كل من:

– مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ "العام الأول من خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٨/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

– ومشروع قانون بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وعدد (٤٩) مشروع قانون بربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ – كل على حدة، إضافة إلى مشروع قانون بربط موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، لبحثها وإعداد تقرير عنها يُعرض على المجلس الموقر لاتخاذ ما يلزم بشأنه.

وقد أخطر الأستاذ الدكتور رئيس المجلس – المجلس بأمر هذه الإحالات إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة (١٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب المشار إليها.

– عقدت اللجنة (١٢) اجتماعًا لنظر موضوعات مشروعات القوانين –المشار إليها– وذلك على

النحو الآتي:

– الاجتماع الأول: وعُقد صباح يوم السبت الموافق ٥ من مايو سنة ٢٠١٨، تم فيه نظر وتدارس الصورة الإجمالية لمشروعات الخطة العامة والموازنات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور كل من: السيد/ عمرو الجارحي – وزير المالية، والأستاذة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد – وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- الاجتماع الثاني: وعُقد عصر يوم السبت الموافق ٥ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الصحة والسكان، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور الأستاذ الدكتور/ أحمد عماد الدين راضى – وزير الصحة والسكان، وممثلة وزارات: الصحة والسكان، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع الثالث: وعُقد مساء يوم السبت الموافق ٥ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والهيئات العامة الاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور السيد المهندس/ محمد شاكر المرقبى – وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وممثلة وزارات: الكهرباء والطاقة المتجددة، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع الرابع: وعُقد مساء يوم السبت الموافق ٥ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة البترول والثروة المعدنية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور السيد المهندس/ طارق الملا – وزير البترول والثروة المعدنية، وممثلة وزارات: البترول والثروة المعدنية، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع الخامس: وعُقد عصر يوم الأحد الموافق ٦ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، والهيئات العامة الخدمية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور الأستاذ الدكتور/ خالد عبد الغفار – وزير التعليم العالى والبحث العلمى، وبعض رؤساء وممثلة الجامعات المصرية، وممثلة وزارات: التعليم العالى والبحث العلمى، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع السادس: وعُقد عصر يوم الإثنين الموافق ٧ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، والهيئات العامة الخدمية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور الأستاذ الدكتور/ طارق شوقى – وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى، وممثلة وزارات: التربية والتعليم والتعليم الفنى، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع السابع: وعُقد مساء يوم الثلاثاء الموافق ٨ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة النقل، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور ممثلة وزارات: النقل، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.

- الاجتماع الثامن: وعُقد ظهر يوم الأربعاء الموافق ٩ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، والهيئات الخدمية والاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور ممثلى وزارات: الزراعة واستصلاح الأراضى، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع التاسع: وعُقد عصر يوم الأربعاء الموافق ٩ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة التضامن الاجتماعى، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور السيدة/ غادة والى – وزيرة التضامن الاجتماعى، وممثلى وزارات: التضامن الاجتماعى، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع العاشر: وعُقد مساء يوم الأربعاء الموافق ٩ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات ديوان عام وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية التابعة لها للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور السيد الدكتور/ مصطفى كمال مدبولى – وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، والسيد النائب/ معتر محمود – رئيس لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير، وممثلى وزارات: الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع الحادى عشر: وعُقد صباح يوم الخميس الموافق ١٠ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعات موازنات كل من: هيئة النيابة الإدارية، هيئة قضايا الدولة، مجلس الدولة، للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، في حضور السيد المستشار/ عمر مروان – وزير شئون مجلس النواب، وممثلى هذه الجهات، إضافة إلى ممثلى وزارتي: المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- الاجتماع الثانى عشر: وعُقد صباح يوم الإثنين الموافق ١٤ من مايو سنة ٢٠١٨، وتم فيه نظر وتدارس مشروعى موازنتى كل من: القضاء والنيابة، والهيئة الوطنية للانتخابات، في حضور السيد المستشار/ عمر مروان – وزير شئون مجلس النواب، إضافة إلى ممثلى هذه الجهات، وممثلى كل من وزارتي المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
- وفي ضوء ما تقدّم، يكون عدد من حضر من أعضاء الحكومة الاجتماعات-المشار إليها- عشرة أعضاء، أى ما يُقارب ثلث أعضاء الحكومة.

أعدت اللجنة تقريرها استنادًا إلى الآتي:

- مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ "العام الأول من خطة التنمية المستدامة طويلة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)" والمجلدات التي وردت من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في هذا الخصوص.
- مشروع قوانين ربط الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.
- المجلدات التي وردت من وزارة المالية والمتضمنة "البيان المالى والبيانات التحليلية والإحصائية لمشروعات الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨".
- نتائج متابعة اللجنة للتوصيات التي وردت في تقريرها العام عن مشروعات قوانين خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وربط الموازنة العامة للدولة وربط الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.
- البيانات التي طلبتها اللجنة من بعض الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، وغيرها من الهيئات العامة الاقتصادية.
- ما اتخذته اللجنة من قرارات.

القسم الأول

**الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لمتابعة توصياتها التي وردت في تقريرها العام
عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى، وخطة العام المالي الأول،
ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية،
والهيئة القومية للإنتاج الحربي
للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨**

في إطار التزام اللجنة بالتطبيق الدقيق لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس النواب الصادرة بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦؛

وإعمالاً لنص المادة (٤٨) من اللائحة الداخلية، والمتضمن بأن تتابع كل لجنة من اللجان النوعية التوصيات التي صدرت عنها أو صدرت من المجلس؛

صدر قرار اللجنة في اجتماعها المعقود في ٢٤/١٠/٢٠١٧، والمخصص لوضع خطة اللجنة لدور الانعقاد، بتشكيل لجنة فرعية من بين أعضائها، برئاسة السيد النائب/ ياسر عمر – وكيل اللجنة، وعضوية السيدات والسادة النواب:

- مصطفى سيد محمد سالم.
- طلعت خليل عمر خليل.
- مرفت الكسان مطر أسعد.
- محمد إسماعيل أبو المجد الجبالي.
- عصمت عبد الفتاح يس زايد.
- بدير عبد العزيز موسى السيد.
- عصام إبراهيم محمد الفقى.
- إبراهيم عبد النظير عبد الرحيم.
- محمد عيد عبد الجواد.
- م/ سيلفيا نبيل لويس سيدهم.
- سهير عبد الرحيم محمد نصير.
- راشد محمد أبو العيون وهمان.

تتولى متابعة التوصيات التي وردت في التقرير العام للجنة عن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى، وخطة العام المالي الأول، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربي للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتنفيذاً لذلك، عقدت اللجنة الفرعية (٥) اجتماعات عصر ومساء يوم الثلاثاء الموافق ٧/١١/٢٠١٧، وعصر يوم الأربعاء الموافق ٢٢/١١/٢٠١٧، وصباح يوم الأربعاء الموافق ٦/١٢/٢٠١٧، نظرت فيها في وجود ممثلى الحكومة المعنيين ما انتهت إليه الحكومة من إجراءات تجاه توصيات اللجنة التي وردت في تقريرها المشار إليه، وبالأخص التعديلات التي طلبت إجراؤها بالزيادة على موازنات كل من: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ووزارات: الشباب والرياضة، التعليم والبحث العلمى، الصحة والسكان، التموين والتجارة الداخلية.

هذا، وقد تبين للجنة اتخاذ وزارة المالية الإجراءات اللازمة تجاه التعديلات المشار إليها بالتنسيق مع الجهات المعنية بها، وذلك على النحو الآتى:

الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية	التعديلات التي طلبتها اللجنة	الجهة
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة الباب الأول بمبلغ ١٦,١ مليون جنيه.	الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة الباب الثاني بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ جنيه.	
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة الباب الرابع بموازنة المجلس القومي للشباب بمبلغ ٧٩,٣ مليون جنيه.	وزارة الشباب والرياضة
- تم اتخاذ اللازم.	- دعم الباب الرابع بموازنة المجلس القومي للرياضة بمبلغ ١٧,٥ مليون جنيه.	
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة الباب الأول بموازنة الوزارة بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه (زيادة بدل الجودة).	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة الباب الثاني للمستشفيات الجامعية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه.	
- تم اتخاذ اللازم.	- زيادة دعم الأدوية والألبان بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه، إضافة إلى زيادة دعم العلاج على نفقة الدولة بنحو ٦٠٠ مليون جنيه.	وزارة الصحة
- تم اتخاذ اللازم من قِبَل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.	- زيادة الباب السادس بمبلغ ٤٤ مليون جنيه.	وزارة التموين والتجارة الداخلية

وترى اللجنة أن استجابة الحكومة لتوصية اللجنة على هذا النحو؛ يُعد ترجمة فعلية لعلاقة التعاون بين كل من: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لتحقيق الصالح العام.

القسم الثاني

خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل

(٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠١٩/٢٠١٨)

وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨

الباب الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري

يتناول هذا القسم من وثيقة الخطة أهم التطورات الاقتصادية الكلية العالمية وانعكاساتها المتوقعة على آفاق نمو الاقتصاد المصري. وتشمل هذه التطورات النمو الاقتصادي الحقيقي، والتشغيل والبطالة، وحركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهات التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف، كما يستعرض القسم أيضاً المخاطر المُحتمل حدوثها في المدى المتوسط والتي يُمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحديد أولويات صناعات السياسات بمختلف الاقتصادات. والغرض الأساسي لاستعراض التطورات العالمية ومستتبعاتها هو إبراز الفرص الاقتصادية الواعدة التي يُمكن استغلالها في الحالة المصرية، اتفاقاً وأهدافها التنموية وأولوياتها في إطار استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر: ٢٠٣٠". وقد خلص الفصل لما يلي:

- سوف يشهد الاقتصاد العالمي تحسناً في النمو الاقتصادي واستدامته في الأعوام القادمة (٢٠١٨ - ٢٠٢٠).
- سوف تنمو تدفقات التجارة الخارجية ولكن بمعدلات أقل نسبياً من نمو الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي).
- من المتوقع استمرار اضطراب أسواق العمل رغم الإبقاء على معدلات البطالة عند المستويات المنخفضة.
- ثمة درجة من عدم التيقن بحجم التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر، مع احتفاظ الدول الآسيوية الناشئة بمكان الصدارة كمراكز جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- من المتوقع ارتفاع التضخم ولكن بمعدلات طفيفة.
- يُعد تحرك أسعار الفائدة مُدعاة للقلق في ظل تفاقم أعباء الدين العام في غالبية الدول وهشاشة أسعار الأصول.
- هناك اتجاه لفرض مزيدٍ من القيود على المعاملات الاقتصادية الدولية وسوف ينعكس ذلك سلباً على معدلات النمو والتشغيل.
- توجد حاجة ماسة لمواصلة برامج الإصلاحات الهيكلية، والتركيز على النمو الاحتوائي في المدى المتوسط.

الباب الثاني

الإطار العام لخطة التنمية المُستدامة

(٢٠٢٢/٢١ – ٢٠١٩/١٨)

يُمكن بلورة المستهدفات الكلية لخطة التنمية متوسطة المدى على النحو التالي:

أولاً: في مجال التنمية الاقتصادية

- تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبدأ من ٥,٨٪ في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) ليتصاعد تدريجياً وصولاً إلى ٨٪ في العام الأخير من الخطة (٢٠٢٢/٢١).
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يربو على ٣٪ في العام الأول للخطة وليناhez ٦٪ في العام الأخير منها.
- تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتوفير نحو ٧٥٠ ألف فرصة عام ٢٠١٩/١٨ وتتصاعد تدريجياً إلى ٨٧٠ ألف فرصة في عام ٢٠٢٢/٢١، وبما يسمح بخفض معدلات البطالة الصريحة إلى ١٠,٤٪ ثم إلى ٨,٥٪ في العامين المذكورين على التوالي.
- رفع معدل الادخار إلى نحو ١١٪ عام ٢٠١٩/١٨ ليتزايد تدريجياً إلى ما يقرب من ٢٣٪ بنهاية الخطة.
- زيادة معدل الاستثمار من نحو ١٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١٨٪ في العام الأول من الخطة، ثم إلى نحو ٢٥,٦٪ في العام الأخير منها.
- زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر من ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١ مليار دولار في العام الأول من الخطة ليتصاعد تدريجياً إلى نحو ٢٠ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمتوسط معدل نمو سنوي حوالي ١٣٪ لترتفع قيمتها إلى ٣٥ مليار دولار بنهاية الخطة، وترشيد عمليات الاستيراد لتقليص الواردات السلعية تدريجياً لتُصبح في حدود ٤٥ مليار دولار في العام الأخير من الخطة.
- تخفيض نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي بصورة مطردة من ١٣,٧٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ١١,٦٪ في العام الأول من الخطة، مع التناقص التدريجي إلى ٧,٧٪ في العام الأخير (٢٠٢٢/٢١).
- تنمية الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي من ٤٢,٥ مليار دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١٨ لتتجاوز ٥٠ مليار دولار في نهاية الخطة.

- تخفيض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٨,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨، ثم إلى أقل من ٥٪ في العام الأخير من الخطة.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وتسريع انتقاله إلى الاقتصاد المعرفي لترتقي مصر بحلول عام ٢٠٣٠ إلى مصاف الدول الخمس الرائدة في مجموعة الدول الناشئة (دليل النمو الاحتوائي)، وقائمة الثلاثين دولة وفق مؤشر التنافسية الدولية، وكذا قائمة الخمسين دولة على مستوى العالم بحسب دليل ممارسة الأعمال ودليل الاقتصاد المعرفي.

ثانياً: في مجال التنمية الاجتماعية

- خفض معدل النمو السكاني من ٢,٦٥٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢,١٪ بنهاية الخطة الرباعية عام ٢٠٢٢/٢١.
- خفض نسبة الأمية من نحو ٢٦٪ عام ٢٠١٨ إلى نحو ٢٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٢/٢١.
- تحقيق استقرار الأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام إلى ٨,٥٪ في نهاية الخطة بالمقارنة بمعدل ١٤,٣٪ في فبراير ٢٠١٨.
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٢٧,٨٪ عام ٢٠١٥ إلى ٢٤,٥٪ في العام الأول من الخطة، ثم إلى ٢٢٪ في العام الأخير منها.
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في معدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات.
- زيادة مشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

ثالثاً: في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧٪ إلى ١٠٪ بنهاية الخطة الرباعية.
- تخصيص ما يربو على ٦٠٪ من الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة المدن والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرب من ١٠ مليون نسمة.
- ترشيد استخدامات الطاقة ومواصلة جهود التطوير البيئي ومعالجة الملوثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلفات على مستوى كافة المحافظات.

الباب الثالث

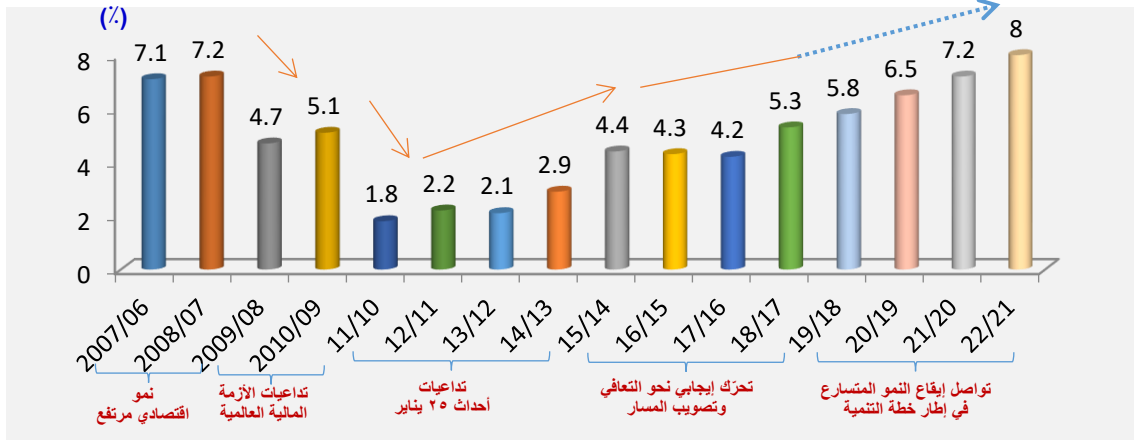
التوازن الاقتصادي العام

"الصورة الكلية"

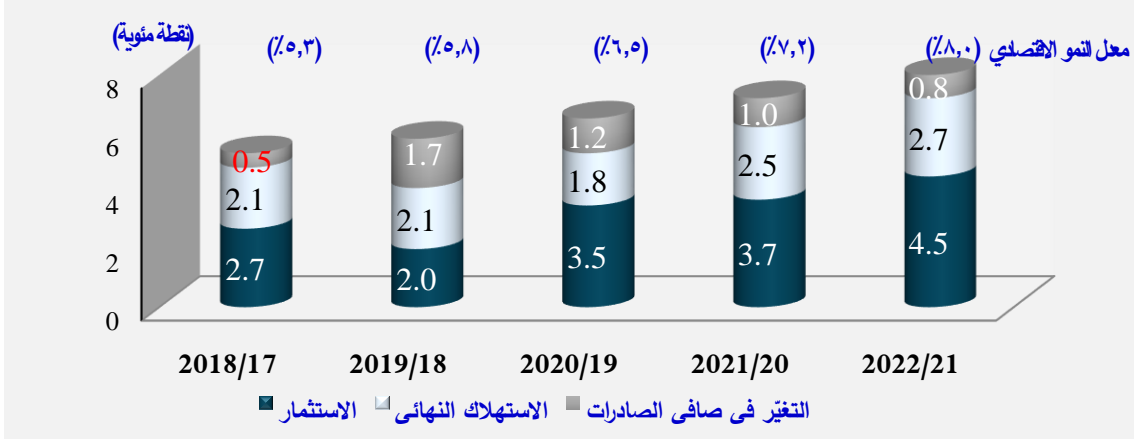
معدلات النمو المستهدفة

جاءت تقديرات خطة (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) لتجسد تواصل النمو المتسارع للاقتصاد الوطني، فاستهدفت رفع معدل النمو إلى ٥,٨٪ في العام الأول من الخطة، ليتصاعد تدريجياً حتى يصل إلى ٨٪ في نهايتها.

تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

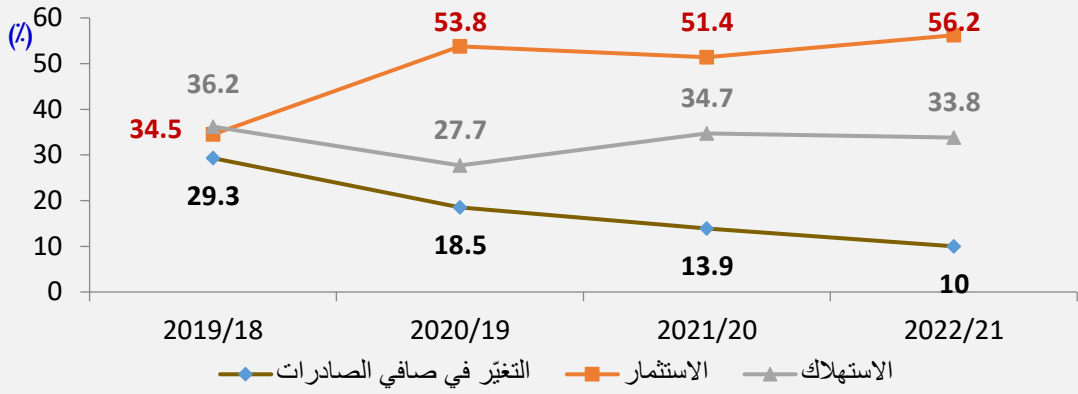


مصادر النمو الاقتصادي



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

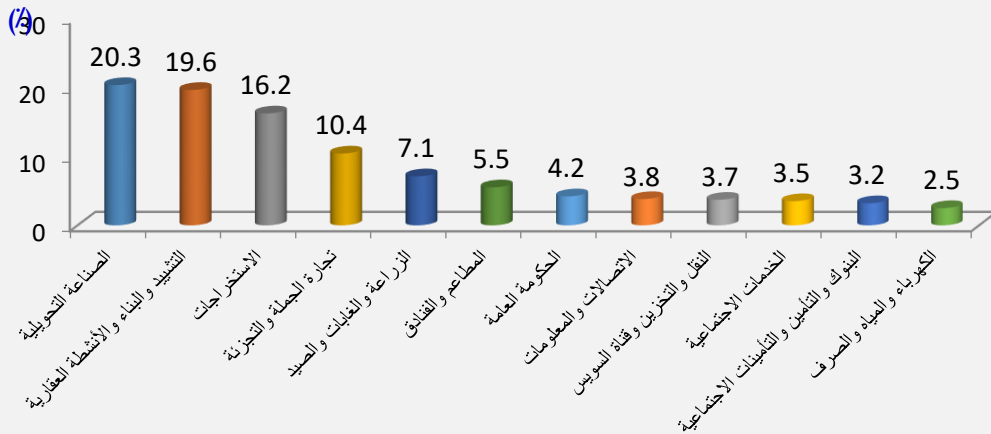
الأهمية النسبية لمصادر النمو الثلاثة في النمو الاقتصادي



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي، تأتي قطاعات الاستخراجات والصناعة التحويلية والتشييد والبناء وتجارة الجملة والتجزئة في مقدّمة النشاطات ذات الإسهام الإيجابي المرتفع في النمو، حيث تُقدّر مساهمتها مُجمّعة بما يُناهز ٦٧٪ من النمو الاقتصادي المُستهدف لعام ٢٠١٩/١٨، كما أنه من المتوقع أن تُبقي هذه الأنشطة على مكانتها في مركز الصدارة (عدا الاستخراجات)، مع تحسّن نسبي ملحوظ في مساهمة الصناعة التحويلية والتي ترتفع حصّتها من ٢٠٪ إلى نحو ٢٣٪، والتشييد والبناء من ١٩,٦٪ إلى ٢١,٧٪، وتجارة الجملة والتجزئة من ١٠,٤٪ إلى ١٣,٢٪، كما يُنتظر تحسّن مشاركة قطاع السياحة بحيث ترتفع مساهمته في النمو من ٥,٥٪ في العام الأول من الخطة إلى ٦,٩٪ في نهايتها.

نسبة المساهمة القطاعية في النمو الاقتصادي المستهدف



الاستثمارات الكلية المستهدفة

تُقدّر الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) بنحو ٥,٦ تريليون جنيه. وقد تم تقديرها استناداً إلى تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعاملات رأس المال الحدي/الناتج، ثم بتطبيق معدلات الاستثمار المُشتقة على قيم الناتج المحلي الإجمالي المناظر بالأسعار الجارية.

تقديرات الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١)					
الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه بسعر السوق)	معدل الاستثمار (%)	معاملات رأس المال	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	السنة
٥٣٠	٣٤٧٠	١٥,٢٧	٣,٦٣	٤,٢	٢٠١٧/١٦
٧٤٧,١	٤٤٢٠,٨	١٦,٩	٣,١٩	٥,٣	٢٠١٨/١٧
٩٤٢,٢	٥٢٥١	١٧,٩	٣,٠٩	٥,٨	٢٠١٩/١٨
١٢٤٠,١	٦١٥٤,٢	٢٠,١٥	٣,١٠	٦,٥	٢٠٢٠/١٩
١٦٠٢,٩	٧١٨٨,١	٢٢,٣	٣,١	٧,٢	٢٠٢١/٢٠
٢٠٨٩,٢	٨٤٢٤,٤	٢٤,٨	٣,١	٨,٠	٢٠٢٢/٢١
٥٨٧٤,٤					إجمالي الخطة

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتبلغ الاستثمارات الكلية المُقدّرة للعام الأول من الخطة ٢٠١٩/١٨ بنحو ٩٤٢,٢ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٧٤٧,١ مليار جنيه في العام السابق ٢٠١٨/١٧، وبنسبة نمو ٢٦٪.

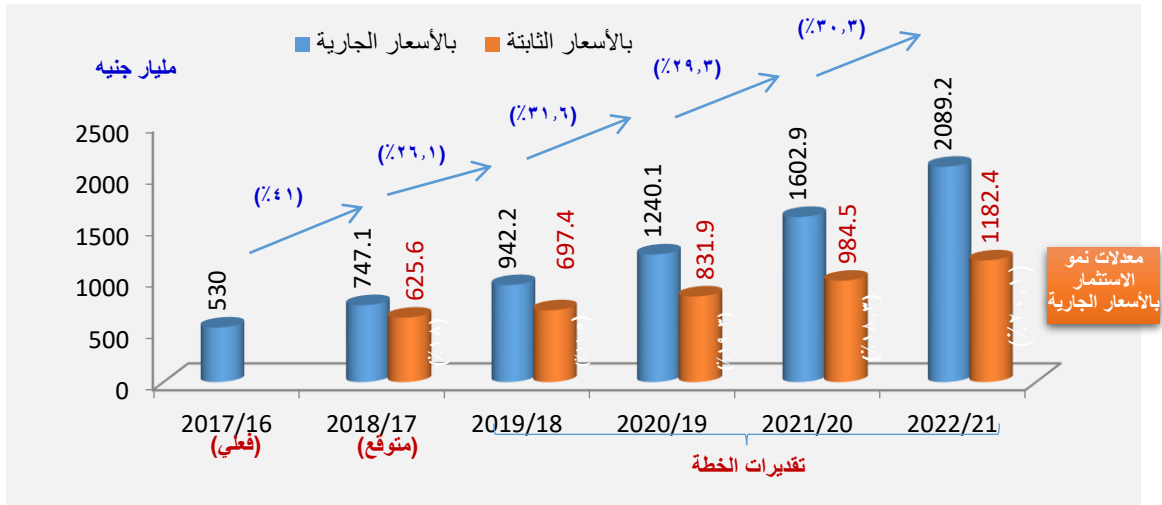
ويوضّح الشكل التالي تطوّر الاستثمارات الكلية على امتداد أعوام الخطة بكلّ من الأسعار الجارية والثابتة، ومنه يتضح تنامي الاستثمارات الكلية بنحو ٣٠٪ كمتوسط سنوي مُركّب بالأسعار الجارية، وبنحو ١٨٪ بالأسعار الثابتة.

وتُعزى هذه الطفرة الاستثمارية المُقدّرة خلال أعوام الخطة إلى الاعتبارات التالية أخذاً في الحسبان التغيرات السعرية المتوقعة عبر المدى الزمني للخطة:

- تنامي معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي خلال أعوام الخطة من ٥,٣٪ ابتداءً إلى ٨٪ في نهايتها.
- ضخامة الاستثمارات الموجهة لمشروعات البنية الأساسية اللازمة لتحفيز مشروعات الإنتاج المباشر وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين مناخ الاستثمار.

- كِبَر حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية البشرية (خدمات التعليم المدرسي والتعليم الجامعي والبحث العلمي والخدمات الصحية)، التزاماً بالاستحقاقات الدستورية.
- التوسع المطرد في الاستثمارات الموجهة لأغراض الحماية الاجتماعية وتحسين الأحوال المعيشية للطبقات محدودة الدخل.
- التزايد المتوقع في الاستثمارات الخاصة في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي وصدور قانون الاستثمار الجديد وتيسيراته وتحسن بيئة الأعمال بوجه عام.

تطور الاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) بالأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة

ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية حسب المجموعات الرئيسية سألفة الذكر، ومنه يُلاحظ توقع استئثار القطاعات السلعية بنحو ٤٦٪ من إجمالي الاستثمارات مع تعادل الأهمية النسبية لقطاعي الخدمات الإنتاجية والاجتماعية (٢٧٪ لكل منهما)، وذلك بالنسبة لاستثمارات عام ٢٠١٨/١٧ التي حظى فيها القطاعان الأخيران بنسبة مرتفعة تربو على ٣٠٪ بسبب ضخامة الاستثمارات الموجهة للمشروعات القومية المعنوية بتطوير وتحديث المرافق العامة والبنية الأساسية، بالإضافة إلى كِبَر المُخصّصات الموجهة للخدمات التعليمية والصحية توافقاً والاستحقاقات الدستورية.

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية للخطة الرباعية (٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٢/٢١) ولعامها الأول
مقارنة بعام ٢٠١٨/١٧ بحسب المجموعات الرئيسية

الخطة الرباعية	الأهمية النسبية (%)		الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)			المجموعة الرئيسية
	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	٢٠١٨/١٧	الخطة الرباعية	٢٠١٩/١٨ (العام الأول)	٢٠١٨/١٧	
٤٥,٥	٤٦,١	٣٦,٢	٢٧٣٣,٩	٤٣٤,٣	٢٦٣,٣	القطاعات السلعية
٢٥,٨	٢٣,٩	٣١,٩	١٥١٦,٩	٢٢٥,٢	٢٣٢,٠	قطاعات الخدمات الإنتاجية
٢٧,٧	٣٠,٠	٣١,٩	١٦٢٣,٦	٢٨٢,٧	٢٣١,٨	قطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٨٧٤,٤	٩٤٢,٢	(*)٧٢٧,١	الإجمالي

(*) بعد استبعاد قيمة التغير في المخزون (٢٠ مليار جنيه).

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هيكل الاستثمارات بحسب الجهات المعنية

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة للخطة الرباعية والعام الأول منها بحسب الجهات المعنية						
٢٠٢٢/٢١ - ٢٠١٩/١٨ (%)	٢٠١٩/١٨		٢٠١٨/١٧		الجهة	
	مليار جنيه	(%)	مليار جنيه	(%)		
١٧,١	١٠٠٢,٨	١٥,٨	١٤٨,٥	١٦,٨	١٢٢,٥	الجهاز الحكومي
٦,١	٣٥٨,٢	٦,٢	٥٨,٧	٦,٤	٤٦,٨	الهيئات الاقتصادية
١٢,٧	٧٤٦,٢	١١,٣	١٠٦,٢	١٤,٤	١٠٤,٨	قطاع الأعمال العام
(٠,٨)	(٤٧,٨)	(١,٦)	(١٥,٣)	(٢,٠)	(١٤,٥)	شركات ق ٩٧
(١,٢)	(٧١,٦)	(١,٧)	(١٥,٩)	(١,١)	(٧,٧)	شركات ق ٢٠٣
(١٠,٥)	(٦٢٦,٨)	(٨,٠)	(٧٥,٠)	(١١,٣)	(٨٢,٦)	الشركات القابضة النوعية
٦,٨	٤٠٠	١٠,٦	١٠٠,٠	(٢٠,٦)	١٥٠	الاستثمارات المركزية من جهات مشتركة
٥٧,٣	٣٣٦٧,٢	٥٦,١	٥٢٨,٨	٤١,٧	٣٠٣	القطاع الخاص والتعاوني
١٠٠	٥٨٧٤,٤	١٠٠	٩٤٢,٢	٧٢٧,١		الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

استثمارات الجهاز الحكومي بحسب النشاط الاقتصادي في العام الأول من الخطة

(مليار جنيه)

الإجمالي	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	القطاعات الاقتصادية
٥,٦	١,٥	--	٤,١	الزراعة والري والصيد
٤,١	--	--	٤,١	الصناعات التحويلية غير البترولية
٣,٣	--	١,٠	٢,٣	الكهرباء
١٣,٥	٨,١	--	٥,٤	المياه والصرف
١,٣	٠,٥	--	٠,٨	التشييد والبناء
٢٢,٢	١٦,٦	٣,٨	١,٨	النقل والتخزين
١,٥	٠,١	--	١,٤	الاتصالات
١,٢	--	--	١,٢	المعلومات
١٥,٣	--	--	١٥,٣	الأنشطة العقارية
٢٨,٣	١٢,٣	١,٨	١٤,٢	خدمات التعليم
١١,٠	٤,٢	--	٦,٨	الخدمات الصحية
٣٦,٧	١٩,٦	٥,٢	١١,٩	خدمات اجتماعية أخرى
٤,٥	--	--	٤,٥	احتياطات عامة
٠,٢	--	--	--	أخرى
١٤٨,٥	٦٢,٩	١١,٨	٧٣,٨	الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الهيكل التمويلي، فتمت اعتماد أساسي على الخزنة العامة التي توفر نحو ٦٤٪ من إجمالي التمويل المطلوب للاستثمارات الحكومية المطلوبة في العام الأول من الخطة، وكذلك الاتجاه نحو زيادة نصيب التمويل الذاتي للاستثمارات الحكومة عما هو مُقدّر للعام الأول (من ٢٥٪ إلى ٣٠٪)، بالإضافة إلى تمويل المشروعات القائمة على المشاركة مع القطاع الخاص.

الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية

المصادر التمويلية	خطة عام ٢٠١٩/١٨		الخطة (٢٠٢٢/٢١ - ٢٠١٩/١٨)	
	مليار جنيه	الأهمية النسبية (%)	مليار جنيه	الأهمية النسبية (%)
خزنة عامة	٩٥,٠	٦٤,٠	٦٠٢,٠	٦٠,٠
تمويل ذاتي	٣٦,٧	٢٤,٧	٣٠١,٨	٣٠,٠
قروض خارجية	٥,٠	٣,٤	٣٠,١	٣,٠
منح	٠,٧٧	٠,٥	٥,٠	٠,٥
مشاركة مع القطاع الخاص (ppp)	١,٠٧	٠,٧	١٥,٠	١,٥
مصادر أخرى	١٠,٠	٦,٧	٥٠,٠	٥,٠
الإجمالي	١٤٨,٥	١٠٠	١٠٠٢,٨	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

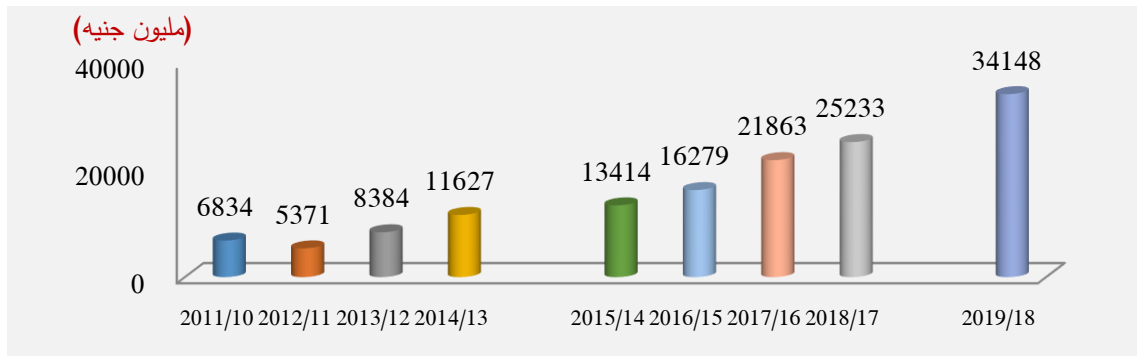
الباب الرابع التنمية القطاعية

قطاع الزراعة والري

الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة والري عام ٢٠١٩/١٨

تستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) بقطاع الزراعة وبحيث تصل في العام الأول (٢٠١٩/١٨) إلى حوالي ٣٤,٢ مليار جنيه، بنسبة نمو حوالي ٣٥٪. وتُشكل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٨٢٪ في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية.

تطور الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الزراعة



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بالاستثمارات العامة والبالغة ٦,١٨ مليار جنيه، فيخص الاستثمارات الحكومية منها نحو ٥,٦ مليار جنيه بنسبة (٩١٪) في حين تُشكل استثمارات الهيئات الاقتصادية نسبة ٩٪. ومن المُستهدف توجيه الاستثمارات العامة لتنفيذ مجموعة من البرامج الداعمة للقطاع الزراعي.

ومن أهمها ما يلي:

التوسع في مساحة الأراضي الزراعية:

- ١- توجيه ٩٩٥ مليون جنيه لتطوير محطات الرفع، منها ٣٥٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء محطتي ظلمبات رفع على مصرف المحسمة غرب قناة السويس بمحافظة الإسماعيلية.
- ٢- تخصيص ٣٢٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع إنشاء سحارة جديدة أسفل قناتي السويس القديمة والجديدة بمحافظة الإسماعيلية لنقل مياه مصرف المحسمة إلى شرق القناة.
- ٣- رصد ٢٥٩ مليون جنيه لاستكمال إنشاء عدد (١٠٠) محطة رفع لخلط المياه النيلية.

٤- تخصيص حوالي ١٠٥ مليون جنيه لاستكمال أعمال النموذج الهيدروليكي لإنشاء مجموعة قناطر ديروط الجديدة، وتستهدف خدمة ١,٥ مليون فدان في خمس محافظات (أسيوط، المنيا، بني سويف، الفيوم، الجيزة).

٥- رصد ٢٠٠ مليون جنيه لتطوير منظومة الإرشاد الزراعي، منها ٧٥ مليون جنيه لنهوض تنفيذ مشروع إنشاء ١٣ تجمعاً زراعياً تنموياً بمحافظة شمال وجنوب سيناء (٥٥١٠ فداناً، يخدم ٥٥١ أسرة)، وحوالي ٨٧,٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة ورفع مستوى المعيشة.

٦- تخصيص ١٦٠ مليون جنيه لمشروعات البنية القومية لتنمية شمال سيناء.

٧- رصد ١٠٠ مليون جنيه - من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - لاستكمال البنية الأساسية لمناطق الاستصلاح بالواحات البحرية.

٨- توجيه هيئة الأوقاف استثمارات بحوالي ٧٤ مليون جنيه لمشروعات تنمية زراعية تتضمن تطوير ٧٥ بئراً بتكلفة ٤٠ مليون جنيه، واستكمال مشروع زراعة ١٠٠ فدان بوادي العلاقي بنبات "الجatroفا" المستخدم لتوليد الوقود الحيوي.

ميكنة منظومة الحيازة الزراعية:

• توجيه ٨٧,٥ مليون جنيه لاستكمال مشروع ميكنة منظومة الحيازة الزراعية، وبناء قاعدة بيانات الحائزين، وتوفير بيانات مدققة تساعد في متابعة برامج التنمية الزراعية.

ترشيد استهلاك المياه:

• توجيه ٣٠٠ مليون جنيه لزراعة القمح على المصاطب في مساحة ١,٥ مليون فدان مما يؤدي إلى توفير ٥٠٠ م^٣ مياه للفدان سنوياً، بإجمالي ٧٥٠ مليون م^٣/سنة.

• تخصيص ٢٧٥ مليون جنيه للري الحقلي لمساحة ٦٠ ألف فدان بحيث يتم نهوض مشروع الري الحقلي بالمحافظات مع بلوغ مساحة الأراضي المستفيدة حوالي ٢٦١ ألف فدان بنهاية عام ٢٠١٩/١٨.

تطوير المجاري المائية:

• تخصيص ١٥٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول، و١٣٩ مليون جنيه أخرى لاستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول.

- توجيه ٤٤٠ مليون جنيه لإنشاء وتدعيم الترع القومية والرئيسية، منها ١٧٠ مليون جنيه لاستكمال إنشاء كباري وأعمال صناعية وحماية البنية الأساسية من أخطار السيول بمحافظة قنا والأقصر.
- تخصيص ١٣٥ مليون جنيه لمشروعات تطوير السد العالي وخزّان أسوان.
- توجيه ٧٢ مليون جنيه لاستكمال تدعيم ترعة وادي الصعايدة بأسوان.
- تخصيص ٦٥ مليون جنيه لاستكمال إنشاء قناطر أسيوط الجديدة ومحطاتها الكهرومائية.

قطاع الصناعة التحويلية

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتنمية الصناعية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٢,٥ مليار جنيه (عدا برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وتُشكل استثمارات كلٍ من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية نسبة ٤٥٪، منها بينما تُشكّل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ١٨,٧ ألف فرد نسبة ٥٠٪ منها. هذا ويستحوذ برنامج تعزيز التجارة الخارجية على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٤٧٪، يليه برنامج التنمية الصناعية بنسبة ٣٨٪.

الملاحق الأساسية لبرامج التنمية الصناعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جُملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه) (*)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)	جُملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
التنمية الصناعية	٤٧٢٠	٣٨	٤٢٦٤	٢٧٠	٣٠٤٣	١٦,٣
تعزيز التجارة الخارجية	٥٨٦٠	٤٧	٨٦٤	٦١٠	٤٨٨٢	٢٦,١
تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني	٥١٥	٤	٣٢٧	١٤٧	٢٨١٦	١٥,١
الحوكمة والتطوير المؤسسي	١٤٠٤	١١	١١٤	٧٤٢	٧٩٥٧	٤٢,٦
الإجمالي	١٢٤٩٩	١٠٠	٥٥٦٩	١٧٦٩	١٨٦٩٨	١٠٠

(*) تتضمن استثمارات كلٍ من الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

الاستثمارات المستهدفة لعام ٢٠١٩ / ١٨

- تُقدر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع الكهرباء بنحو ١٣٣,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة ١٤,١٪ من الاستثمارات الإجمالية للخطة والبالغة ٩٤٢,٢ مليار جنيه.
- يبلغ نصيب المشروعات الاستثمارية الخاصة نحو ٥٢,٨ مليار جنيه من هذه الاستثمارات، بنسبة ٤٠٪ تقريباً من الإجمالي، والباقي وقدره ٨٠,٣ مليار جنيه، فيخص الاستثمارات العامة.
- وتبلغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٣,٣ مليار جنيه، واستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة نحو ١٨,٧ مليار جنيه.
- وتحظى الشركات العامة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للقطاع، إذ تبلغ استثماراتها ٥٨,٢ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٤٤٪ من الإجمالي.

قطاع البترول

الاستثمارات المُستهدفة عام ٢٠١٩ / ١٨

- تُقدر استثمارات قطاع الاستخراجات بنحو ١٤٥,٦ مليار جنيه، بنسبة ١٥,٥٪ من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لعام ٢٠١٩ / ١٨، منها ١٣٢,٨ مليار جنيه تخص الغاز الطبيعي بنسبة ٩١٪، والزيوت الخام ١٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٨,٧٪، والاستخراجات الأخرى ٦٥ مليون جنيه.
- ويبلغ نصيب القطاع الخاص من استثمارات القطاع ١٣٧,٥ مليار جنيه، بنسبة ٩٤٪ من جملة استثمارات القطاع، والنسبة الباقية تخص الشركات العامة (حوالي ٦٪).

قطاع النقل

برامج تنمية قطاع النقل المستهدفة

- تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع النقل بوزارة النقل والجهات التابعة لها (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٤٠,٧ مليار جنيه، وتُشكل الاستثمارات ٥٨٪ منها. ويتضح أن برنامج تطوير شبكة السكك الحديدية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة تبلغ ٣٣٪، يليه توسعة شبكة مترو الأنفاق بنسبة ٢١٪.

الملاح الأساسية لبرامج تنمية قطاع النقل المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

(بوزارة النقل والجهات التابعة لها)

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)
تطوير شبكة السكك الحديدية	١٣٣٦٢,٩٧	٣٢,٨	٣٢٠٤,٥	٣٢٥٧
توسعة شبكة مترو الأنفاق	٨٧١٨,٧٠٥	٢١,٤	٨١٤٤	٥٧,٩٥
شبكة الطرق القومية	١٠٩٣٣	٢٦,٩	٨٢٠٠	٤٥٠
تطوير قطاع النقل البحري (**)	٥,٦٠٨	١٣,٨	٢,٣٢٧	٨١٣,٥٦٥
تطوير قطاع النقل النهري	٢٢٧,٤١٨	٠,٦	١٢٥	٢٩,٤٩٥
تطوير قطاع النقل البري	١٦٣١	٤	١٤٥٦	٧٢
تخطيط مشروعات النقل (***)	١٧٥,٩٨٢	٠,٤	١٦٥,٥	٩,٧٦٨
تعزيز قدرات العاملين وتطوير منظومة المتابعة	٢٥,١١٦	٠,١	٠,٩٥	٢٢,٢٠٣
الإجمالي	٤٠٦٨٢,٥٣	١٠٠	٢٣٦٢٢,٩٥	٤٧١١,٩٨١

(*) تتضمن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

(**) يتضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري موازنات كلا من: قطاع النقل البحري، والهيئة المصرية للسلامة البحرية، والهيئات العامة لمحافظة الاسكندرية ودمياط والبحر الأحمر.

(***) يتضمن برنامج تخطيط مشروعات النقل موازنات كلا من: الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل والمعهد القومي للنقل.

المصدر: وزارة النقل، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

نشاط قناة السويس

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة ٢٠١٩/١٨

تتمثل أهم هذه المشروعات في الآتي:

أولاً: استكمال الأعمال بمشروع أنفاق أسفل قناة السويس.

ثانياً: مشروعات المجري الملاحي:

- توسيع وتعميق مناطق الانتظار الغربية بالبحيرات المرة حتي عمق ١٦ متراً.
- تعديل المدخل الشمالي لتفريعة كبريت الغربية.
- استكمال إنشاء وتدعيم أحواض الترسيب.
- استكمال إنشاء تكسيات جديدة غرب وشرق القناة.
- استكمال إنشاء تكسيات جديدة وشمعات رباط شرق تفريعة بورسعيد الشرقية.

- استكمال مشروع تعميق بوغاز بورسعيد الغربي (٥٢ قدماً).
- استكمال توسيع وتعميق تفرعة بورسعيد الغربية - مرابط التماسح الغربية ٤٨ / ٥٢ قدماً.

ثالثاً: مشروعات أرصفة خدمة الوحدات العائمة

- إنشاء أرصفة تراكبي المعديات بمواقع المعديات بالقناة الجديدة (سرايوم - نمره ٦ - الفردان).
- استكمال إنشاء رصيف بحري شرق محطة الفردان لخدمة قناة السويس الجديدة.
- استكمال تطوير الرصيف الغربي لحوض ورشة التحركات ببورتوفيق.
- استكمال تطوير أرصفة حوض حسين بطول ٣٥٠ متراً (المرحلة الثانية).
- استكمال تطوير الرصيف المحصور بين الحوض العائم ٢٥٠٠٠ طن وحوض عتاقة.
- استكمال تطوير أرصفة وسقالات النادي البحري ببورفؤاد (إنشاء حوض سباحة).

رابعاً: مشروعات المنشآت البحرية

- تدعيم حواجز الأمواج الغربية والشرقية.
- تطوير أرصفة الشحن والصيانة بمحجر عتاقة بالترسانات.
- استكمال تطوير أرصفة جونة اللنشات علي تفرعة بورسعيد الشرقية.
- استكمال إنشاء رصيف لتراكي القاطرات بمحطة الكاب.

خامساً: مشروعات تجديد الترسانات والورش

- (أ) ترسانة بورسعيد البحرية:
- استكمال تطوير الرصيف الغربي بالمنطقة الجنوبية.
 - استكمال إنشاء ورشة صيانة لبناء السفن بمنطقة القزقات.
- (ب) ترسانة بورتوفيق البحرية:
- إنشاء نظام أرضي بساحات الترسانة.
 - استكمال إزالة وردم القزق ٢٥٠ طناً وإنشاء ساحة من البلاطات كرصيف للإنقاذ بالترسانة.
 - استكمال إنشاء جمالون إضافي لورشة الفيبرجلاس.
- (ج) إدارة الكراكات:
- استكمال إنشاء الرصيف الجنوبي بمجمع ورش الكراكات بالإسماعيلية.
 - استكمال إنشاء مجري الخدمات الرئيسي لورش الكراكات.

د) إدارة الكراكات:

- استكمال إحلال وتنفيذ ورشة اللحام والحدادة بالرصيف الغربي لحوض التجارة ببورسعيد.
- استكمال إنشاء ورشة لعمرات محركات الديزل بالرصيف الغربي لحوض ورش التحركات ببورتوفيق.

سادساً: مشروعات مرافق الهيئة

- استكمال إنشاء طرق وأرصفة جديدة بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء مسار جديد كابل الألياف الضوئية من بورسعيد حتي بورتوفيق.
- تطوير مبني الطلمبات الرئيسية بمحطة مياه الرسوة ببورسعيد.
- استكمال إنشاء محطة مياه جديدة تصرف ١٨٠ ألف م^٣/يوم بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء محطة مياه صرف الغسيل للمرشحات والمروقات لمحطة مياه الرسوة.
- استكمال مد خطوط جديدة وإحلال وتجديد الشبكة الموجودة بالإسماعيلية.
- استكمال إنشاء عدد (٢) خزان أرضي سعة ٤٠٠٠ م^٣ وعنبر طلمبات الإسماعيلية.

سابعاً: مشروعات تطوير خطوط العبور

- استكمال تنفيذ أعمال مداخل كوبري الرسوة العائم بالكم ١٣ ، ٤ ترقيم القناة شرق غرب.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (٢) كوبري عائم بالإسماعيلية بالكم ٧٤.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل كوبري القنطرة العائم.
- استكمال تنفيذ طرق بمداخل عدد (٢) كوبري عائم بسرابيوم.
- استكمال تنفيذ طرق ومداخل نفق الشهيد أحمد حمدي ومعدية الشط.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (ديوان عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٧٨٢ مليون جنيه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٩٥٪، بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ٢١٨٨ موظفاً نسبة ٣,٦٪. ويتضح أن برنامج التحوّل إلى المُجتمع الرقمي يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة تبلغ ٨٦٪، يليه برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ١١٪.

الملاحم الأساسية لبرامج تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي	١٥٢٣	٨٥,٥	١٤٦٤	٣٩,٤	١٤٨٧	٦٨
برنامج تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٩٣	١٠,٨	١٦٦	١٨	٥٥٠	٢٥,١
برنامج بناء ونشر المناطق التكنولوجية	٥٨	٣,٣	٥٠	٥,٤	١٤٦	٦,٧
برنامج تطوير أمن المعلومات والتوقيع الإلكتروني	٨,١	٠,٥	٧,٠	٠,٨	٥,٠	٠,٢
الإجمالي	١٧٨٢,١	١٠٠	١٦٨٧	٦٣,٥	٢١٨٨	١٠٠

(*) تتضمن مصروفات ديوان عام وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

قطاع السياحة

الاستثمارات السياحية لعام ٢٠١٩/١٨

تُقدّر الاستثمارات المستهدفة لقطاع السياحة بنحو ١٤,٤ مليار جنيه لعام ٢٠١٩/١٨، بنسبة ١,٥٪ فقط من الاستثمارات الكلية لذات العام. وهذه النسبة - تُعد في واقع الأمر - بالغة التواضع، حيث أنها قاصرة على نشاط المطاعم والفنادق فقط ولا تُغطي كل مجالات النشاط السياحي، كما أنها تقتصر إلى حدٍ كبير على السياحة الدولية دون تقدير حجم السياحة الداخلية والاستثمارات الموجهة لإقامة وتطوير المنتجعات التي تستقبل الزوّار المحليين المتردّدين على المقاصد السياحية. وتبلغ الاستثمارات العامة نحو ٩١٠ مليون جنيه، يخص الهيئات الخدمية منها مُمثلة في الهيئة العامة للتنشيط السياحي (٥) مليون جنيه، والهيئات الاقتصادية مُمثلة في الهيئة العامة للتنمية السياحية (٤١) مليون جنيه، والشركات العامة نحو ٨٤٠ مليون جنيه. أما استثمارات القطاع الخاص، فتشكّل الشطر الأعظم، إذ تُقدّر بنحو ١٣,٥ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٩٤٪.

الباب الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

التشغيل والبطالة

من المتوقع أن تصل أعداد المشتغلين إلى ٢٧,٩ مليون عامل في خطة ٢٠١٩/١٨ بزيادة مطلقة (٨٨٠) ألف فرد عن عام ٢٠١٨/١٧ مما يسمح باستيعاب الزيادة السنوية في عرض العمل وامتصاص قدر من رصيد المتعطلين حالياً ولنخفض هذا الأخير من ٣,٢٥ مليون إلى ٣,١٧ مليون، أي بنقص مطلق قدره (٨٠) ألف متعطل، وبحيث يتواصل تراجع معدل البطالة إلى ١٠,٢٪ عام ٢٠١٩/١٨ مقابل ١١,٣٪ عام ٢٠١٧/١٦.

تطور أعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين

البيان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
قوة العمل (بالمليون)	٢٩,٣	٣٠,٣	٣١,١
المشتغلون (بالمليون)	٢٦,٠	٢٧,٠٥	٢٧,٩٣
المتعطلون (بالمليون)	٣,٣	٣,٢٥	٣,١٧
معدل البطالة (%)	١١,٣	١٠,٧	١٠,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الرعاية الاجتماعية

البرامج الأساسية المستهدفة للرعاية الاجتماعية في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتبنى الخطة برامج أساسية للرعاية الاجتماعية تستهدف توسيع مظلة شبكات الأمان الاجتماعي لتشمل الأسر الفقيرة والقريبة من حد الفقر، والأفراد والأسر ضحايا النكبات والكوارث، والأفراد فاقدو الرعاية الأسرية ومهم الأيتام والأطفال بلا مأوى والأطفال في خطر، والمسنين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والنساء، وبصفة خاصة المرأة الريفية والمهمشة والمعرضة لأي شكل من أشكال العنف، والشباب، وأصحاب الاشتراكات التأمينية والمعاشات، والفئات الراغبة في التمكين الاقتصادي في كافة الأعمار.

وفي هذا السياق تتضمن الخطة البرامج الست الأساسية التالية:

- برنامج تطوير منظومة الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي.
- برنامج رعاية وتأهيل ودمج فاقدو الرعاية.
- برنامج حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

- برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- برنامج تنمية الشراكات مع المجتمع المدني وشركاء التنمية.
- برنامج التطوير المؤسسي والبشري لدعم النزاهة والمساءلة.

وتبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للرعاية الاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٨,٢ مليار جنيه، يشكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نسبة ٩٨٪ منها. ويتضح أن برنامج الحماية الاجتماعية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة ٩٨٪.

الملاحم الأساسية لبرامج الرعاية الاجتماعية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨							
البرنامج	جُملة المصروفات (مليون جنيه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (مليون جنيه)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند جُملة عدد العمالة الإدارية والفنية	جُملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
الحماية الاجتماعية ومد شبكات الأمان الاجتماعي	١٧,٩٢٧	٩٨,٣	١٧,٨٠٧	٣	١٣,٢	٣١	٢
التنمية الاجتماعية	٢٤	٠,١	١٣	-	٩,١	١٤٧	٩,٤
رعاية وتأهيل ودمج فاقد الرعاية	١٧٧	١	١٢٤	١٢	٢٤,٨	٤٥٧	٢٩,٣
حماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الأعاقة	٢١	٠,١	٥	-	٤,٤	٦٦	٤,٢
الشراكات مع المجتمع المدني والدولي وشركات التنمية	٢٢	٠,١	١٣	-	٦,٥	١٦٨	١٠,٨
التطوير المؤسسي والبشري وتعزيز النزاهة والمساءلة	٦٤	٠,٣	٢	٩	٤٣	٦٩٠	٤٤,٣
الإجمالي	١٨,٢٣٤	١٠٠	١٧,٩٦٣	٢٤	١٠١	١,٥٥٩	١٠٠

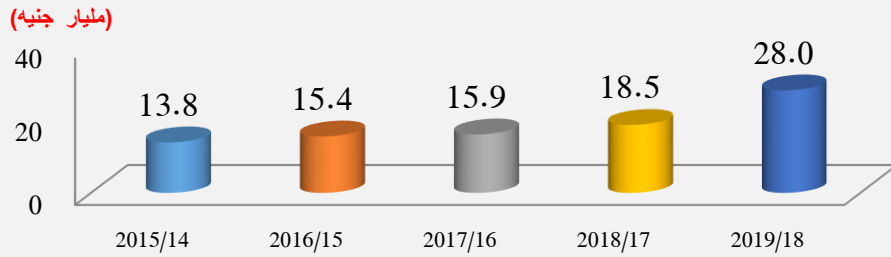
(*) تتضمن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع التجارة الداخلية

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ٢٨ مليار جنيه (تُشكّل نسبة ٣٪ من الاستثمارات الكلية) في العام الأول (٢٠١٩/١٨)، وتُمثّل الاستثمارات الخاصة منها نسبة ٨٩٪ (٢٥ مليار جنيه) في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية.

تطور الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة



المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برامج التمويل والتجارة الداخلية

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لتنمية قطاع التمويل والتجارة الداخلية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٣٠ مليار جنيه، يُشكّل الدعم والإعانات (الباب الرابع والخامس) نسبة ٩٨٪ منها، في حين تُشكّل الأجور ١،٢٪ والاستثمارات ٠،٣٪. ويستحوذ برنامج "ضمان الأمن الغذائي" على التكلفة الكلية لكافة البرامج تقريباً، وبنسبة ٩٩٪، يليه برنامج "تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات" بنسبة ١٪.

الملاحق الأساسية لبرامج التمويل والتجارة الداخلية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيهه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيهه)	الدعم والإعانات (مليون جنيهه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيهه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
ضمان الأمن الغذائي	١٢٨,٣٠٥,٠	٩٨,٥	٢,٤	١٢٨,٢٧٢,٧٠	٣٢,٣	٢٩١	٠,٩
تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات	١,٢٩٤,٣	١	٧٤,٢	-	١,١٧٧,٩٠	٢٨,٠٠٠,٠٠	٨٨,٤
تنمية التجارة الداخلية	٣٣٩,٠	٠,٣	٢٥٧,٧	-	٨١	١,١٥٦,٠٠	٣,٧
دعم السلع الاستراتيجية	١٧٣,٨	٠,١	٣٠	٠,٣	٨٧,٢	١,٣٤٧,٠٠	٤,٣
ضبط أسواق المصوغات	٧٧,٥	٠,١	٥	٠,٧	٦٥,٢	٦٨٩	٢,٢
حماية المستهلك	٢٨,٧	٠	١٠	١٠	١٠٠	١٧٦	٠,٦
الإجمالي	١٣٠,٢١٨,٢	١٠٠	٣٧٩,٢	١٢٨,٢٨٣,٦٠	١,٥٤٣,٦٠	٣١,٦٥٩,٠٠	١٠٠

(*) تتضمن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة التمويل والتجارة الداخلية، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

الخدمات التعليمية

(أ) التعليم ما قبل الجامعي

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتعليم قبل الجامعي خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٨٩ مليار جنيهه، تُشكل مصروفات الأجور منها نسبة ٨٠٪ في حين تمثل الاستثمارات نسبة ١١,٣٪. ويتضح أن برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٦٦٪.

الملاح الأساسية لبرامج التعليم قبل الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال	٣,٥٠٩	٣,٩	٦١٦	٢,٥٦٦	٤٢,٨٩٩	٣,١
تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي	٥٨,٣٣٥	٦٥,٥	٦,٣٩٧	٤٧,٨٢٢	٩٩٤,٣٧٩	٧٠,٩
تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام، والفني).	٢٢,٠٥١	٢٤,٧	٢,١١٦	١٨,١٩٧	٣٣٧,٩٣٢	٢٤,١
تنمية وتطوير التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة	٩٤٤	١,١	٥٨	٨١٤	١٤,٩٥٧	١,١
تنمية وتطوير التعليم المجتمعي	٧٣٣	٠,٨	٤٢	٦٠٣	١٣,٠٦٤	٠,٩
تنمية وتطوير الإدارة التعليمية	٣,١٨٦	٣,٦	٧٩٧	١,٢١٥	-	-
محو الأمية وتعليم الكبار	٣٤٨	٠,٤	٣	٣٠٢	-	-
الإجمالي	٨٩,١٠٧	١٠٠	١٠,٠٢٩	٧١,٥١٩	١,٤٠٣,٢٣١	١٠٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

(ب) التعليم الجامعي والعالي

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتعليم الجامعي والعالي (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٣٥,٥ مليار جنيه، تُشكل مصروفات الأجر نسبة ٥٧٪ منها، في حين تمثل الاستثمارات نسبة ٢١٪. ويستحوذ برنامج "إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين" على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة تبلغ ٣٦٪، يليه برنامج "تعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية" بنسبة ٣٤٪.

الملاح الأساسية لبرامج التعليم الجامعي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨				
البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)
إتاحة فرص التعليم العالي للراغبين	١٢,٦٢٤	٣٥,٦	١,٤٤٢,٩٠	١٠,٨٣١,٧٠
تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية	٧,٥٧٦	٢١,٤	١,٨٧٨,٩٠	٣,٣٦٩,٧٠
تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم	١,٩٣٧	٥,٥	٩١٣,٨	٨٧٤,٢
تعزيز دور المستشفيات الجامعية في الرعاية الصحية	١٢,٢٠٠	٣٤,٤	٢,٧٦٢,٩٠	٤,٩٨٩,٨٠
التعليم العالي التقني والتطبيقي	٤٥٧	١,٣	٤١,٦	٢٦٩
تعزيز دور الجامعات في البحث العلمي	٦٧٢	١,٩	٤٣٩,٢	١٣٩
الإجمالي	٣٥,٤٦٦	١٠٠	٧,٤٧٩,٤٠	٢٠,٤٧٣,٤٠

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

(ج) البحث العلمي

البرامج الأساسية لتطوير منظومة البحث العلمي في خطة ٢٠١٩/١٨

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للبحث العلمي (الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٣ مليار جنيه. وتُشكل مصروفات الأجر نسبة ٤٠٪ منها، في حين تشكل الاستثمارات نسبة ٥١٪. ويستحوذ برنامج "تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار" على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج وبنسبة ٦١٪، يليه برنامج "إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا" بنسبة ٣٩٪.

الملاح الأساسية لبرامج البحث العلمي المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨				
البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجر (مليون جنيه)
تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار	١,٨٤٢	٦١	٩٣٢	٧٤٤
إنتاج المعرفة ونقل وتوطين التكنولوجيا	١,١٩٩	٣٩	٦٠٨	٤٨٤
الإجمالي	٣,٠٤١	١٠٠	١٥٤٠	١,٢٢٨

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع الصحة

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص إنفاق حكومي لا يقل عن نسبة ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة، وإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يُغطي كل الأمراض، تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) للخدمات الصحية تصل في العام الأول من الخطة (٢٠١٩/١٨) لحوالي ٢١,٨ مليار جنيهه نسبة ٢,٣٪ من جملة الاستثمارات خلال ذات العام وبمعدل نمو حوالي ٢٠,٧٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨. وتُشكل الاستثمارات العامة منها نسبة ٥٧,٨٪ (١٢,٦ مليار جنيهه) في حين تمثل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية.

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية لخدمات الصحة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٢٥,٢ مليار جنيهه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٣١٪ في حين تشكل الأجور ٢١٪، ويتضح أن برنامج الرعاية العلاجية يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٥٦٪.

الملاحح الأساسية لبرامج الخدمات الصحية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨				
البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيهه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيهه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيهه)
برنامج الرعاية العلاجية	١٤,٠٢٩,٩٠	٥٥,٦	٦,٢٣١,٦٠	٣,٢٧٧,٣٠
برنامج الرعاية الوقائية	٢,٣٨٥,٣٠	٩,٥	٢٩٦,٢	١٩٤,٨
برنامج الرعاية الأولية	٢,٣٦١,٨٠	٩,٤	٩٢٥,١	١١٦,٢
برنامج الإسعاف	١,٩١٧,٥٠	٧,٦	٤١٨,٧	١,١٤٧,٦٠
برنامج الصيدلة	٦٠٠,٧	٢,٤	-	٧٢,٦
برنامج التمريض	٣٢٢,٤	١,٣	-	٤٣,٦
برنامج تنظيم الأسرة	٢٧٦,٣	١,١	٣٠	٣٦,٣
برنامج خدمات بنوك الدم	٢٧٠,٩	١,١	٣٥	١٠٧,٧
الخدمات الداعمة	٣,٠٧٥,٧٠	١٢,٢	٠,١	٢٨٤,٢
الإجمالي	٢٥,٢٤٠	١٠٠	٧,٩٣٦,٦٠	٥,٢٨٠,٢٠

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

الخدمات الشبابية والرياضية

الاعتمادات المالية بموازنة برامج وأداء قطاع الخدمات الشبابية والرياضية

وجّهت الخطة اعتمادات عامة بحوالي ٢٠١٦ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ لتطوير الخدمات الشبابية والرياضية، منها استثمارات حكومية بحوالي ١١٢٠ مليون جنيه بما يشكل نسبة ٥٦٪، ويخص الخدمات الشبابية من هذه الاستثمارات حوالي ٥٥٠ مليون جنيه بينما يخص الخدمات الرياضية حوالي ٥٧٠ مليون جنيه.

الاعتمادات العامة لقطاع الخدمات الشبابية

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على أن "تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء وتعمل على اكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعي والتطوعي، وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة"، وجهت الخطة ١١٦٢ مليون جنيه للبرامج الشبابية لعام ٢٠١٩/١٨، منها ٥٥٠ مليون جنيه استثمارات حكومية ممولة بالكامل من الخزينة العامة للدولة للبرامج الشبابية وبما يشكل نسبة ٤٧٪ من الإجمالي، كما قامت بتوجيه حوالي ٤٩٧,٢ مليون جنيه ممولين من الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية) بنسبة ٤٣٪.

المصروفات العامة المُستهدفة لقطاع الخدمات الرياضية

وجّهت الخطة ٨٥٤ مليون جنيه للبرامج الرياضية في خطة عام ٢٠١٩/١٨، منها ٥٢٠ مليون جنيه استثمارات حكومية ممولة بالكامل من الخزينة العامة للدولة للبرامج الرياضية وبما يشكل ٦١٪ من الإجمالي.

الملاحق الأساسية لبرامج الخدمات الرياضية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
الاستثمارات الرياضية	٤٧٣	٥٥,٤	١٤٥	١٩,٨
التنمية الرياضية	٧٢,٣	٨,٥	١٢٢	١٦,٧
الأداء الرياضي	٨١,٩	٩,٦	١٢٨	١٧,٥
الطب الرياضي	٥,٣	٠,٦	٨٩	١٢,٢
الرقابة والمعايير	٣٨,٦	٤,٥	٧١	٩,٧
الاتصال السياسي	٧٢,٣	٨,٥	١٧١	٢٣,٤
الخدمات المساعدة	٩٦,٤	١١,٣	٣	٠,٤
الدراسات الفنية وتطوير المشروعات	١٤,٥	١,٧	٣	٠,٤
الإجمالي	٨٥٤,٢	١٠٠	٧٣٢	١٠٠

المصدر: وزارة الشباب والرياضة، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية

الاستثمارات الموجّهة للخدمات الثقافية

وجّهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٥٠٨ مليون جنيه للخدمات الثقافية خلال عام ٢٠١٩/١٨ بمعدل نمو تجاوز ١٤٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، وذلك لإنجاز عديد من المشروعات الحيوية بقطاع الثقافة، ومنها ما يلي:

- إحلال وتجديد متحف سراي الجزيرة، ومتحف قيادة الثورة، وتطوير متحف بيت الأمة، ونهوض مشروع تطوير متحف محمود خليل، وخزان مجمع ١٥ مايو ببلون.
- تطوير مبنى دار الوثائق القديم، وتطوير مبنى ومطبعة ومكتبات الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.
- استكمال أعمال مسرح المنصورة القومي، وواحة الثقافة بمدينة ٦ أكتوبر.
- إحلال وتجديد معهد الموسيقى العربية، والمعهد العالي للنقد الفني، والمعهد العالي للفنون الشعبية، ومعمل التصوير السينمائي، والمعهد العالي لفنون الطفل.
- تطوير وتحديث السيرك القومي، وتحديث تجهيزات مسرح البالون بالعجوزة.
- تطوير مسارح مصر والطليعة، والمسرح العائم.
- تطوير مبنى ومطبعة الهيئة العامة للكتاب.
- إحلال وتجديد المركز القومي للمسرح، والمركز القومي للسينما، وتجديد تجهيزات قطاع الإنتاج الثقافي.
- تحديث حديقة الثقافة للأطفال بالسيدة زينب، وإنشاء مبني إداري للمركز القومي لثقافة الطفل.
- تطوير وتحديث أكاديمية الفنون بروما.
- تطوير فرع مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء.
- نهوض أعمال إنشاء واحة الثقافة، ومكتبتي إدفو وسيدي سالم.
- إنشاء مكتبة رقمية بمكتبة مصر العامة.

قطاع الآثار

البرامج الأساسية المستهدفة لقطاع الآثار في خطة العام المالي ٢٠١٩/١٨

تتضمن الخطة خمسة برامج أساسية تستهدف بشكل أساسي تعظيم الاستفادة من المقومات الثقافية، وتتضمن استكمال إنشاء المتحف المصري الكبير، والترميم والتنقيب وصيانة الآثار، وتطوير المتاحف الأثرية، واستكمال إنشاء المتحف القومي للحضارة المصرية، وتطوير آثار النوبة. وتبلغ

جُملة تكلفة تنفيذ هذه البرامج خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٦,٦٥ مليار جنيه، تُشكل الاستثمارات نسبة ٧١٪ منها.

الملاحح الأساسية لبرامج الآثار والتراث المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨					
البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه) ^(*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
المتحف المصري الكبير	٣٨٢٦,٧	٥٧,٥	٣٤٥٦,٧	٤٢٠	٢
الترميم والتنقيب وصيانة الآثار	١٥٩٦	٢٤	٧٣٦	٢٠٠٠٣	٨٠
تطوير المتاحف الأثرية	٦٢٩	٩,٥	٣٠٣,٤	٢١٧٦	٩
المتحف القومي للحضارة المصرية	١٩٣,٦	٣	١٤٥,٨	١٢٦	٠,٥
تطوير وترميم آثار أسوان والنوبة	٣٥,٤	٠,٥	٢٠,٥	٢٦٧	١
برامج داعمة وتنمية موارد	٣٧٣,٦	٥,٥	٧٤,٢	١٨٧٠	٧,٥
الإجمالي	٦٦٥٤,٤	١٠٠	٤٧٣٦,٦	٢٤٨٦٢	١٠٠

(*) تشمل موازنة الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة الآثار، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

تطوير المنظومة البيئية

تبلغ جُملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتحسين البيئي (وزارة البيئة) خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ٧٦٢ مليون جنيه، وتُشكل الاستثمارات الحكومية البالغة ٦٢٦ مليون جنيه (بنسبة نمو تجاوزت ١٨٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧) نسبة ٨٢٪ منها، بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج والبالغ عددهم ٣٢١٨ موظفاً نسبة ١٥٪ منها. ويتضح أن برنامج "التخلص من المخلفات" يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، وبنسبة ٥٣٪، يليه برنامج "تطوير المحميات الطبيعية" بنسبة ١٥٪.

الملاح الأساسية لبرامج تحسين البيئة المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للمعمالة (%)
التخلص من المخلفات	٤٠٠,٩	٥٢,٦	٣٩٣,٨	٤,٤	٦٢	١,٩
تطوير المحميات الطبيعية	١١٤,٨	١٥	٨٧,٧	٢٦,٣	٧٠,٥	٢٢
تعزيز دور الفروع الإقليمية لوزارة البيئة	٦٦,٤	٨,٧	٢٠,١	٤٥,٦	١٣٠,٩	٤٠,٨
تحسين نوعية الهواء	٥٤,٩	٧,٣	٥٠,٧	١,٩	٥٥	١,٧
تحسين البيئة في القرى الأكثر احتياجاً	٣٦,٢	٤,٧	٣٤,٢	٠,٢	٦	٠,٢
تحسين نوعية المياه	١١,٧	١,٥	٨,٩	٠,٧	٢٠	٠,٦١
التدريب والاعلام والتفتيش البيئي	٩,٢	١,٣	٥,٠	٤,٢	١٢٠	٣,٧
التطوير المؤسسي والتشريعي	٧,٧	١,١	١,٣	٥,٢	١٠٢	٣,١
التنمية المستدامة	٥,٦	٠,٧	٤,٨	٠,١	٣	٠,٠٩
الحد من التلوث الصناعي	٣,٤	٠,٥	٢,٣	٠,٩	٢٧	٠,٨
التغيرات المناخية	٣,٤	٠,٤	٢,٥	٠,٨	٢٣	٠,٧
البرنامج الداعم	٤٧,٦	٦,٢	١٤,٩	٢٧,٤	٧٨٦	٢٤,٤
الإجمالي	٧٦١,٦	١٠٠	٦٢٦	١١٧,٧	٣٢١٨	١٠٠

المصدر: وزارة البيئة، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

قطاع التنمية العمرانية

تبلغ جملة تكلفة تنفيذ البرامج الأساسية للتنمية العمرانية خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨ حوالي ١١١,٢ مليار جنيه، تُشكل الاستثمارات منها نسبة ٥٤٪ بينما تُشكل تكلفة أجور العاملين المُشرفين على تنفيذ هذه البرامج - والبالغ عددهم ٢٤ ألف موظف - نسبة ٢,٢٪ منها. ويتضح أن برنامج الاسكان يستحوذ على النصيب الأكبر من التكلفة الكلية لكافة البرامج، بنسبة الثلث، يليه برنامج الصرف الصحي بنسبة ١٧,٥٪، ثم برنامج تطوير العشوائيات، بنسبة ١٣,٥٪.

الملاحح الأساسية لبرامج التنمية العمرانية المُستهدف تنفيذها عام ٢٠١٩/١٨

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيهه) (*)	التوزيع النسبي للمصروفات (%)	الاستثمارات (مليون جنيهه)	قيمة بند الأجرور (مليون جنيهه)	جملة عدد العمالة الإدارية والفنية	التوزيع النسبي للعمالة (%)
الاسكان	٣٧١٨٥,٢	٣٣	١٥٥٢٣,٦	٧٧١	٤٧٣٤	٢٠
الصرف الصحي	١٩٤٠٦,١	١٧	١١٣٦١,٤	٢٤١,٦	٢٥٩٣	١١
تطوير العشوائيات	١٥٠١١,٢	١٣	١٥٠٠٠	٨,٦	٦٠	0.3
مدن الجيل الرابع	١١١٤٤,٤	١٠	--	--	٢٩٤٥	١٢
الطرق والكبارى والاتصالات	١٠١٩٢,٧	٩	٤١٩٤,٢	٥٦١,٨	٥٣٩٨	٢٣
التنمية العمرانية والخدمات	٩٥٣٦,٨	٩	٥٦٩٥,٤٤	٥٧٢,١	٤٧٨٢	٢٠
مياه الشرب	٨٣٤٣	٨	٧٦٤٢,٥	١٤٨,٥	١٤١٨	٦
الابحاث والمخططات العمرانية	٢٣٠,١	٠,٢	٩٤,٤	١١٧,٧	١٨٣٣	٨
المحافظة على المناطق الأثرية	١٧٢,٨	٠,٢	١٥٥	١٤,١	٢٢٢	١
الإجمالي	١١١٢٢٢,٣	١٠٠	٦٠١٩٦,٥٤	٢٤٣٥,٤	٢٣٩٨٥	١٠٠

(*) : تتضمن مصروفات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المصدر: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

الباب السادس

التنمية المكانية

الاستثمارات الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية التي وجهتها الخطة لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ١٦١٩ مليون جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نسبة ٩٥٪ (١٥٣١ مليون جنيه). وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدفة تنفيذها في المحافظة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.

- **مشروعات المياه:** إحلال وتجديد محطة تحلية وسط سيناء، وشبكة مياه العريش، ومحطة تحلية مياه العريش (٣)، وبدء تنفيذ مشروع لإمداد مدينة رفح الجديدة بالمياه، ومحطة تحلية الشيخ زويد (طاقة ٥ آلاف م^٣/يوم).
- **مشروعات التعليم:** استكمال إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، والبدء في إنشاء مبنى للإسكان الطلابي بجامعة العريش.
- **الزراعة والري:** إنشاء واستكمال أعمال الحراسة والتشغيل التجريبي لشبكة الري العامة للمأخذ من (١ إلى ٢٥) زمام ١٤٢ ألف فدان، واستكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء بحيرات تخزين وتغذية سدود (وادي الأزرق، الجرافي)، واستكمال تطوير محطة طلبات صرف تل الحير وتأهيل مصرف جلبانة وإنشاء شبكة صرف مغطى بجنوب القنطرة ومبنى معدات مركز الطوارئ.
- **النقل والتخزين:** إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى شمال سيناء، ورصف طرق بالعريش وبئر العبد، وإزدواج طريق العريش/ بدر بطول ٢٠ كم، ورصف طرق بمناطق الحسنة ونخل.
- **الأنشطة العقارية:** بدء إنشاء مدينة رفح الجديدة، ونهوا إنشاء ٩٣٦ وحدة إسكان إجتماعي، واستكمال إنشاء منازل بدوية وخدماتها برمانة والحسنة ونخل وبئر العبد.

الاستثمارات الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية التي وجهتها الخطة لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ١٣٦٣ مليون جنيه تمول الخزانة العامة منها نسبة ٧٥٪ (١٠٢٢ مليون جنيه). وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدفة تنفيذها في المحافظة خلال العام المالي ٢٠١٩/١٨.

- **مشروعات النقل:** استكمال إنشاء ورصف طريق الجدى بطول ٨٠ كم، وتطوير ورفع كفاءة الطريق من كمين سعال / سانت كاترين (٧٥ كم /اتجاهين)، ورصف طرق مركز ومدينة شرم

الشيخ، وطريق النفق / طابا، ورفع كفاءة وتوسعة وازدواج طريق دهب/ نوبيع (٧٥ كم / اتجاهين).

- **مشروعات المياه:** بدء إنشاء محطة تحلية بمدينة رأس سدر (طاقة ١٠ آلاف م^٣/يوم)، ومحطة تحلية مدينة الطور (طاقة ١٠ آلاف م^٣/يوم)، وأربعة خزانات تكديس برأس سدر وأبو زنيمة وأبو رديس والطور، ومحطة تحلية نبق (طاقة ٦ آلاف م^٣/يوم)، ومحطة تحلية شرم الشيخ (طاقة ٦٠ ألف م^٣/يوم)، ومحطة تحلية أبو رديس وسانت كاترين (طاقة ٣٠ ألف م^٣/يوم).
- **مشروعات الزراعة والري:** استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول، وتربية وإنتاج تقاوى بنجر السكر تحت الظروف المصرية.
- **التعليم:** استكمال إنشاء جامعة الملك سلمان، وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، وإعادة تأهيل المدارس القائمة (التعليم العام).
- **الأنشطة العقارية:** استكمال إنشاء وحدات الإسكان الاجتماعي (١٢٠٠ وحدة سكنية)، ومنازل بدوية بشرم الشيخ ونوبيع وتوابعهما.

أقاليم الصعيد

تولي الحكومة خلال الفترة الحالية أهمية كبيرة لتنمية محافظات الصعيد لإحداث تنمية حقيقية ملموسة وسريعة يشعر بها المواطنون، وتنعكس على تحسين جودة حياتهم وتوفير لهم فرص العيش اللائق والكريم. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة بدء تنفيذ برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر بمحافظتي قنا وسوهاج في إطار المشروعات المقرر تمويلها من البنك الدولي، وتتضمن الخطة المُستهدَف تنفيذها في **محافظة سوهاج** خلال العام الأول عدد من المشروعات في ثمانية قطاعات فرعية بتكلفة إجمالية قدرها ١,١٢ مليار جنيه، تشمل ما يلي:

- مشروعات الصرف الصحي (١٤ مشروعاً) بتكلفة قدرها ٤٦٥ مليون جنيه يستفيد منها ثلاثة مراكز و١٢ قرية بالمحافظة.
- مشروعات تطوير المناطق الصناعية والدعم الفني للتجمعات الصناعية (١٠ مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ٣٤٨ مليون جنيه، ويستفيد منها أربعة مراكز بالمحافظة.
- مشروعات الطرق ذات الأولوية الملحة (سنة مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١١١ مليون جنيه ويستفيد منها ستة مراكز بالمحافظة.
- مشروعات دعم الاحتياجات المحلية (ثلاثة مشاريع) بقيمة قدرها ٧٩ مليون جنيه.
- مشروعات تغطية الترع (أربعة مشاريع) في المناطق الحيوية بقيمة قدرها ٥٩,٢ مليون جنيه ويستفيد منها ٣ مراكز بالمحافظة.
- مشروعات تنمية المناطق الأثرية (ثلاثة مشاريع) بقيمة قدرها ٣١ مليون جنيه.

- مشروعات توصيل مياه الشرب (مشروعان) للمناطق المحرومة خُصص لها قيمة قدرها نحو ٢٢ مليون جنيه.
 - مشروعات الخدمات الطبية والبيطرية (مشروعان) بتكلفة قدرها ٥,٣ مليون جنيه.
 - مشروعات التطوير المؤسسي وبناء القدرات بقيمة قدرها ١٦ مليون جنيه.
- وكذلك تتضمن الخطة المستهدف تنفيذها **بمحافظة سوهاج** خلال العام الأول عدداً من المشروعات تتجمع في خمسة قطاعات فرعية بتكلفة إجمالية قدرها ٩٣٠ مليون جنيه، على النحو التالي:
- مشروعات الصرف الصحي (٥ مشاريع) على أعلى قيمة بتكلفة قدرها ٦٣٣ مليون جنيه يستفيد منها ٥ مراكز و ١٢ قرية بالمحافظة.
 - مشروعات توصيل مياه الشرب للمناطق المحرومة (ثمانية مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١٤٤ مليون جنيه، ويستفيد منها ستة مراكز وتسع قرى بالمحافظة.
 - مشروعات الدعم الفني للمحافظة (سبعة مشاريع) بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٧ مليون جنيه.
 - مشروعات تطوير المناطق الصناعية والدعم الفني للتجمعات الصناعية (ثمانية مشاريع) بقيمة قدرها ٩٩ مليون جنيه.
 - مشروعات تطوير البنية التكنولوجية (ثلاثة مشاريع) بالمحافظة بقيمة قدرها ١٨ مليون جنيه.
 - مشروعات التطوير المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٦ مليون جنيه.

الملاحق الأساسية للبرامج التنموية الموجهة للصعيد بخطة عام ٢٠١٩/١٨

وجّهت الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٢٥,٦ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ لتنمية محافظات الصعيد وبارتفاع بلغ حوالي ٢٠٪ مقارنةً بعام ٢٠١٨/١٧، ومولت الخزنة العامة نسبة ٧٢,٣٪ من هذه الاستثمارات بقيمة بلغت حوالي ١٨,٥ مليار جنيه تُشكل نسبة ٣١٪ من جملة استثمارات الخزنة العامة الموزعة.

التنمية المحلية

تم توزيع الاستثمارات الحكومية بين المحافظات أخذاً في الاعتبار الفجوات التنموية، وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

التوزيع الجغرافي للاستثمارات الحكومية (التنمية المحلية)					
التوزيع النسبي (%)	جملة الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	البيان	التوزيع النسبي (%)	جملة الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	البيان
٣	٣٢١	بنى سويف	٧,٢	٧٧٧	مطروح
٢,٩	٣١٢	الغربية	٦,٣	٦٨٥	القاهرة
٢,٧	٢٨٩	كفر الشيخ	٥,٥	٦٠٢	الإسكندرية
٢,٦	٢٨٠	الدقهلية	٥,٥	٥٩٩	البحيرة
٢,٣	٢٤٥	أسوان	٥,٤	٥٨٣	أسيوط
١,٩	٢٠٧	الوادي الجديد	٤,٨	٥٢٠	الجيزة
١,٩	٢٠٦	شمال سيناء	٤,٥	٤٨٧	سوهاج
١,٩	٢١٠	جنوب سيناء	٤,٢	٤٥٨	الشرقية
١,٨	١٩٠	المنوفية	٣,٩	٤٢٨	قنا
١,٥	١٦٤	الإسماعيلية	٣,٩	٤٢٠	البحر الاحمر
١,٤	١٥٢	دمياط	٣,٨	٤٠٩	الفيوم
١,٣	١٤٥	بورسعيد	٣,٤	٣٧١	الأقصر
١,٢	١٣٠	السويس	٣,٣	٣٦٤	القليوبية
٨,٧	٩٤٨	استثمارات غير موزعة	٣,٣	٣٥٤	المنيا
			١٠٠	١٠٨٥٦	الإجمالي

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الملاحق الإحصائية

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(بالمليون جنيه)

الهيكل النسبي						معدل نمو					السنوات					البيان	
٢٠٢/٢١	٢٠٢/٢٠	٢٠٢/١٩	٢٠١/١٨	٢٠١/١٧	٢٠١/١٦	-٢٠٢١/٢٠	-٢٠٢١/٢٠	-٢٠١٩/١٨	-٢٠١٨/١٧	-٢٠١٧/١٦	٢٠٢/٢١	٢٠٢/٢٠	٢٠٢/١٩	٢٠١/١٨	٢٠١/١٧		٢٠١/١٦
٢	١	٠	٩	٨	٨	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢	١	٠	٩	٨	٧	
																	الموارد
٩٤,٤	٩٤,٩	٩٥,٢	٩٥,٩	٩٧,٧	٩٨,٣	١٦,٦	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٦	٢٦,٦	٧٩٥٠,٩	٦٨١٨,٩	٥٨٥٨,٢	٥٠٣٤,٤	٤٣١٧,٣	٣٤٠٩,٥	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
											٤٧٣,٥	٣٦٩,٢	٢٩٦,٠	٢١٦,٦	١٠٣,٥	٦٠,٥	صافي الضرائب غير المباشرة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٧,٢	١٦,٨	١٧,٢	١٨,٨	٢٧,٤	٨٤٢٤,٤	٧١٨٨,١	٦١٥٤,٢	٥٢٥١,٠	٤٤٢٠,٨	٣٤٧٠,٠	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
١٥,٦	١٧,٩	٢٠,٥	٢٣,٨	٢٨,٠	٢٨,٥	٢,١	٢,٢	٠,٨	١,٢	٢٥,٢	١٣١٦,٢	١٢٨٩,٥	١٢٦٢,٢	١٢٥٢,٣	١٢٣٧,٦	٩٨٨,٥	الواردات من السلع والخدمات
١١٥,٦	١١٧,٩	١٢٠,٥	١٢٣,٨	١٢٨,٠	١٢٨,٥	١٤,٩	١٤,٣	١٤,٠	١٤,٩	٢٦,٩	٩٧٤٠,٦	٨٤٧٧,٦	٧٤١٦,٤	٦٥٠٣,٣	٥٦٥٨,٤	٤٤٥٨,٥	مجموع الموارد
																	الاستخدامات
٧٠,٨	٧٤,٠	٧٧,٠	٨٠,٣	٨٣,٧	٨٦,٨	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٤	١٣,٩	٢٢,٨	٥٩٦٧,٩	٥٣١٨,٠	٤٧٤١,١	٤٢١٦,٧	٣٧٠١,١	٣٠١٢,٧	الاستهلاك النهائي الخاص
٧,٠	٧,٦	٨,١	٨,٦	٩,٠	١٠,١	٨,٦	٩,٣	١٠,٥	١٣,١	١٣,٧	٥٩١,١	٥٤٤,٣	٤٩٧,٨	٤٥٠,٥	٣٩٨,٣	٣٥٠,٢	الاستهلاك النهائي الحكومي
٧٧,٩	٨١,٦	٨٥,١	٨٨,٩	٩٢,٧	٩٦,٩	١١,٩	١١,٩	١٢,٢	١٣,٩	٢١,٩	٦٥٥٩,٠	٥٨٦٢,٣	٥٢٣٨,٩	٤٦٦٧,٢	٤٠٩٩,٤	٣٣٦٢,٩	مجموع الاستهلاك النهائي
٢٤,٨	٢٢,٣	٢٠,٢	١٧,٩	١٦,٤	١٤,٨	٣٠,٣	٢٩,٣	٣١,٦	٢٩,٦	٤١,٤	٢٠٨٩,٢	١٦٠٢,٩	١٢٤٠,١	٩٤٢,٢	٧٢٧,١	٥١٤,٣	الاستثمار
															٢٠,٠	١٥,٧	التغير في المخزون
٢٤,٨	٢٢,٣	٢٠,٢	١٧,٩	١٦,٩	١٥,٣	٣٠,٣	٢٩,٣	٣١,٦	٢٦,١	٤١,٠	٢٠٨٩,٢	١٦٠٢,٩	١٢٤٠,١	٩٤٢,٢	٧٤٧,١	٥٣٠,٠	جملة الانفاق على الاستثمار
١٣,٠	١٤,١	١٥,٢	١٧,٠	١٨,٤	١٦,٣	٧,٩	٨,٠	٤,٩	١٠,١	٤٣,٥	١٠٩٢,٤	١٠١٢,٤	٩٣٧,٤	٨٩٣,٩	٨١١,٩	٥٦٥,٦	الصادرات من السلع والخدمات
١١٥,٦	١١٧,٩	١٢٠,٥	١٢٣,٨	١٢٨,٠	١٢٨,٥	١٤,٩	١٤,٣	١٤,٠	١٤,٩	٢٦,٩	٩٧٤٠,٦	٨٤٧٧,٦	٧٤١٦,٤	٦٥٠٣,٣	٥٦٥٨,٤	٤٤٥٨,٥	مجموع الاستخدامات

الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(بالمليون جنيه)

الهيكل النسبي						معدلات النمو					السنوات						البيان
٢٠٢/٢١	٢٠٢/٢٠	٢٠٢/١٩	٢٠١/١٨	٢٠١/١٧	٢٠١/١٦	- ٢٠٢١/٢٠	- ٢٠٢١/٢٠	- ٢٠١٩/١٨	- ٢٠١٨/١٧	- ٢٠١٧/١٦	٢٠٢/٢١	٢٠٢/٢٠	٢٠٢/١٩	٢٠١/١٨	٢٠١/١٧	٢٠١/١٦	
٢	١	٠	٩	٨	٨	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٢/٢١	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢	١	٠	٩	٨	٧	
																	الموارد
٩٦,٧	٩٧,٠	٩٧,٥	٩٧,٧	٩٨,٢	٩٨,٣	٧,٧	٦,٧	٦,٣	٥,٣	٥,٢	٤٦١٢,٤	٤٢٨٣,٤	٤٠١٣,٢	٣٧٧٦,٩	٣٥٨٨,٤	٣٤٠٩,٥	النتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج
											١٥٥,٥	١٣١,٣	١٠٥,٠	٩٠,٠	٦٦,٠	٦٠,٥	صافي الضرائب غير المباشرة
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨,٠	٧,٢	٦,٥	٥,٨	٥,٣	٤٧٦٧,٩	٤٤١٤,٧	٤١١٨,٢	٣٨٦٦,٩	٣٦٥٤,٤	٣٤٧٠,٠	النتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
١٦,٠	١٨,٢	٢٠,٨	٢٤,١	٢٨,٣	٢٨,٥	٥,٣-	٦,٢-	٨,٠-	٩,٧-	٤,٦	٧٦٢,١	٨٠٥,٠	٨٥٨,٦	٩٣٣,٧	١٠٣٤,٠	٩٨٨,٥	الواردات من السلع والخدمات
١١٦,٠	١١٨,٢	١٢٠,٨	١٢٤,١	١٢٨,٣	١٢٨,٥	٥,٩	٤,٩	٣,٧	٢,٤	٥,٢	٥٥٣٠,٠	٥٢١٩,٧	٤٩٧٦,٨	٤٨٠٠,٦	٤٦٨٨,٤	٤٤٥٨,٥	مجموع الموارد
																	الاستخدامات
٧١,٦	٧٤,٩	٧٨,٠	٨١,٤	٨٤,٢	٨٦,٨	٣,٣	٢,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٣٤١٦,٠	٣٣٠٥,٩	٣٢١٢,٦	٣١٤٨,٤	٣٠٧٨,٧	٣٠١٢,٧	الاستهلاك النهائي الخاص
٨,١	٨,٥	٩,٠	٩,٤	٩,٧	١٠,١	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٧	٣٨٥,٠	٣٧٧,٠	٣٦٩,٥	٣٦٢,٥	٣٥٦,٠	٣٥٠,٢	الاستهلاك النهائي الحكومي
٧٩,٧	٨٣,٤	٨٧,٠	٩٠,٨	٩٤,٠	٩٦,٩	٣,٢	٢,٨	٢,٠	٢,٢	٢,١	٣٨٠١,٠	٣٦٨٢,٩	٣٥٨٢,١	٣٥١٠,٩	٣٤٣٤,٧	٣٣٦٢,٩	مجموع الاستهلاك النهائي
٢٤,٨	٢٢,٣	٢٠,٢	١٨,٠	١٦,٧	١٤,٨	٢٠,١	١٨,٣	١٩,٣	١٤,٠	١٨,٩	١١٨٢,٤	٩٨٤,٥	٨٣١,٩	٦٩٧,٤	٦١١,٦	٥١٤,٣	الاستثمار
														١٤,٠	١٥,٧		التغير في المخزون
٢٤,٨	٢٢,٣	٢٠,٢	١٨,٠	١٧,١	١٥,٣	٢٠,١	١٨,٣	١٩,٣	١١,٥	١٨,٠	١١٨٢,٤	٩٨٤,٥	٨٣١,٩	٦٩٧,٤	٦٢٥,٦	٥٣٠,٠	جملة الاتفاق على الاستثمار
١١,٥	١٢,٥	١٣,٧	١٥,٣	١٧,٢	١٦,٣	١,٠-	١,٩-	٥,٠-	٥,٧-	١١,١	٥٤٦,٦	٥٥٢,٣	٥٦٢,٨	٥٩٢,٣	٦٢٨,١	٥٦٥,٦	الصادرات من السلع والخدمات
١١٦,٠	١١٨,٢	١٢٠,٨	١٢٤,١	١٢٨,٣	١٢٨,٥	٥,٩	٤,٩	٣,٧	٢,٤	٥,٢	٥٥٣٠,٠	٥٢١٩,٧	٤٩٧٦,٨	٤٨٠٠,٦	٤٦٨٨,٤	٤٤٥٨,٥	مجموع الاستخدامات

الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة

(بالمليون جنيه)

معدلات النمو (%)					٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	الانشطة الاقتصادية
٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦							
٤,١	٣,٧	٣,٣	٣,٢	٣,١	٤٧٣,٢٤٠,٩٠	٤٥٤,٤٧٣,٢٠	٤٣٨,٠٩٦,٣٠	٤٢٤,٠٣٩,٦٠	٤١٠,٧٠١,٧٠	٣٩٨,٥٣٩,٤٠	الزراعة والغابات والصيد
٤,٤	٤,٥	١٠,٠	٨,٥	٩,٤	٤٦٥,٨٦٩,٧٠	٤٤٦,٠٤٠,٣٠	٤٢٦,٩٣٠,٠٠	٣٨٨,١١٧,٢٠	٣٥٧,٦١٠,٤٠	٣٢٦,٩٤٠,٤٠	الاستخراجات:
٢,١	١,٥	٠,٩	٠,٥	١,٢-	١٤٨,٣٨٦,٤٠	١٤٥,٣٧٧,١٠	١٤٣,٢٤٩,٧٠	١٤١,٩٧٨,١٠	١٤١,٢٦٣,٧٠	١٤٢,٩٦٥,٢٠	(أ) بترول
٥,٦	٦,٣	١٨,٠	١٦,٥	٢٢,٣	٢٦١,٨٥٣,٩٠	٢٤٧,٩٦٩,١٠	٢٣٣,٣٨٠,٤٠	١٩٧,٧٧٣,٨٠	١٦٩,٧٦٧,١٠	١٣٨,٧٥٥,٩٠	(ب) الغاز
٥,٦	٤,٨	٤,٠	٣,٨	٣,٠	٥٥,٦٢٩,٣٠	٥٢,٦٩٤,١٠	٥٠,٢٩٩,٩٠	٤٨,٣٦٥,٣٠	٤٦,٥٧٩,٦٠	٤٥,٢١٩,٣٠	(ج) استخراجات أخرى
١٠,١	٨,٩	٧,٦	٦,٤	٤,٧	٨١٩,٩٧٩,٤٠	٧٤٤,٥٦١,٢٠	٦٨٣,٩٩١,٢٠	٦٣٥,٨٩٤,١٠	٥٩٧,٦٢٩,٦٠	٥٧٠,٥٨٩,٧٠	الصناعات التحويلية:
٨,٢	٧,٩	٧,٧	٦,٨	٤,٠	١٨٧,٢٨٣,٠٠	١٧٣,١٢٩,٥٠	١٦٠,٤٥١,٩٠	١٤٨,٩١٢,٣٠	١٣٩,٤٢٠,٧٠	١٣٤,٠٤٩,٩٠	(أ) تكرير البترول
١٠,٧	٩,١	٧,٥	٦,٣	٥,٠	٦٣٢,٦٩٦,٤٠	٥٧١,٤٣١,٧٠	٥٢٣,٥٣٩,٣٠	٤٨٦,٩٨١,٨٠	٤٥٨,٢٠٨,٩٠	٤٣٦,٥٣٩,٨٠	(ب) تحويلية أخرى
٧,٥	٧,٠	٧,٣	٦,٥	٤,١	٧٩,٨٣٣,٤٠	٧٤,٢٢٩,٩٠	٦٩,٣٨٩,٦٠	٦٤,٦٤٣,١٠	٦٠,٦٦٦,٤٠	٥٨,٣١٩,٩٠	الكهرباء
٦,٢	٥,٧	٥,٣	٣,٥	٣,١	٢٥,٤٨٥,٢٠	٢٣,٩٩١,٤٠	٢٢,٦٩٩,٥٠	٢١,٥٥٢,٥٠	٢٠,٨٢٨,٢٠	٢٠,٢٠٤,٠٠	المياه والصرف وإعادة الدوران
١٥,٠	١٤,٠	١٢,٤	١١,٢	٩,٠	٣٤٨,٥٣٥,٢٠	٣٠٣,١٦٧,٤٠	٢٦٥,٨٤٦,٣٠	٢٣٦,٥٤٥,٣٠	٢١٢,٦٤٤,٢٠	١٩٥,٠٩٧,٥٠	تشديد وبناء
٧,٥	٦,٥	٥,١	٤,١	٣,٢	٢٠٥,٧٨٤,٨٠	١٩١,٣٨٩,٣٠	١٧٩,٦٦١,٠٠	١٧١,١٠٣,٢٠	١٦٤,٢٩٧,٦٠	١٥٩,١٧٣,٣٠	النقل والتخزين
١٣,٦	١٢,٩	١١,٨	٩,٨	٩,٦	١٠٧,٣٩٧,٠٠	٩٤,٥٧٦,٥٠	٨٣,٧٩٢,٦٠	٧٤,٩٦٣,٢٠	٦٨,٢٤٩,٢٠	٦٢,٢٩٤,٠٠	الاتصالات
٥,٦	٤,٨	٤,١	٣,٧	٣,٣	١٢,٨٠٨,٣٠	١٢,١٣١,٨٠	١١,٥٧٨,٧٠	١١,١٢٧,٩٠	١٠,٧٣٣,٧٠	١٠,٣٨٧,٦٠	المعلومات
٥,١	٦,٦	٥,٣	٠,٣	٨,٠	٩٨,١٠٨,٧٠	٩٣,٣٠٨,٥٠	٨٧,٤٩٥,٣٠	٨٣,٠٩١,٥٠	٨٢,٨٥٠,٠٠	٧٦,٧١٣,٦٠	قناة السويس
٧,٧	٥,٩	٥,٠	٤,٠	٣,٢	٦٠٨,٤٦٣,٦٠	٥٦٤,٩٥٦,٠٠	٥٣٣,٦٦٧,٨٠	٥٠٨,٠٣٧,٤٠	٤٨٨,٣٦٩,٨٠	٤٧٣,٢٣٤,٨٠	تجارة الجملة والتجزئة
٥,٦	٤,٦	٣,٩	٣,٧	٣,٥	١٦٤,٨٣٠,٦٠	١٥٦,٠١٨,٠٠	١٤٩,١١٣,٥٠	١٤٣,٥١٧,١٠	١٣٨,٤٥٠,٤٠	١٣٣,٧٨١,٦٠	البنوك
٥,٦	٤,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣٢,٧٦٠,٥٠	٣١,٠١٥,٥٠	٢٩,٦٠٧,٣٠	٢٨,٥٣٣,٢٠	٢٧,٥٥٢,٣٠	٢٦,٦٣٥,١٠	التأمينات الاجتماعية والتأمين
١٧,١	١٥,٩	١٢,٣	١١,٣	٤٢,٢	١٥٥,٧٤٢,٦٠	١٣٣,٠٠٨,٧٠	١١٤,٧١٥,٧٠	١٠٢,١٨٠,٤٠	٩١,٨٣٠,٠٠	٦٤,٥٦٦,٦٠	المطاعم والفنادق
٦,٢	٥,٥	٤,١	٣,٥	٣,٢	٤٤٦,٨٢٣,٦٠	٤٢٠,٧٧٢,٧٠	٣٩٨,٧٢٩,٣٠	٣٨٢,٨٥٤,٦٠	٣٦٩,٨٧٤,١٠	٣٥٨,٤٩٦,٢٠	الانشطة العقارية
٦,٠	٥,٤	٤,٢	٣,٦	٣,٣	٣١٨,١٣٢,٧٠	٣٠٠,٠٢١,٣٠	٢٨٤,٥٢١,٦٠	٢٧٣,٠١٧,٣٠	٢٦٣,٦٥٤,٨٠	٢٥٥,٣٥١,٦٠	١- الملكية العقارية
٦,٦	٥,٧	٤,٠	٣,٤	٣,٠	١٢٨,٦٩٠,٩٠	١٢٠,٧٥١,٤٠	١١٤,٢٠٧,٧٠	١٠٩,٨٣٧,٣٠	١٠٦,٢١٩,٣٠	١٠٣,١٤٤,٦٠	ب - خدمات الاعمال
٣,٨	٣,٣	٢,٩	٢,٦	٢,٠	٣٤٧,٨٧٨,٠٠	٣٣٥,٢٥٠,٨٠	٣٢٤,٦٥٦,٨٠	٣١٥,٦٣٦,٣٠	٣٠٧,٧٠٢,٠٠	٣٠١,٧٧١,٩٠	الحكومة العامة
٧,٠	٥,٩	٤,٣	٣,٧	٣,٣	٢١٨,٨٥٨,٥٠	٢٠٤,٥٠٩,٠٠	١٩٣,١٢٣,٨٠	١٨٥,٠٨٠,٢٠	١٧٨,٤٣٣,٨٠	١٧٢,٧٥٨,١٠	الخدمات الاجتماعية
٧,٠	٦,٢	٤,٣	٣,٨	٣,٥	٨١,٣٤٩,٠٠	٧٦,٠٠١,٩٠	٧١,٥٨٨,١٠	٦٨,٦٤٥,٠٠	٦٦,١٣٢,٠٠	٦٣,٩٠٧,٣٠	١- التعليم
٧,٠	٥,٧	٤,٣	٣,٨	٣,٤	٩٩,٨٧١,٣٠	٩٣,٣٣٣,٠٠	٨٨,٣٣٤,١٠	٨٤,٧٠٠,٦٠	٨١,٥٨٢,١٠	٧٨,٩٣٤,٤٠	ب- الصحة
٧,٠	٥,٩	٤,٦	٣,٣	٢,٧	٣٧,٦٣٨,٢٠	٣٥,١٧٤,١٠	٣٣,٢٠١,٦٠	٣١,٧٣٤,٦٠	٣٠,٧١٩,٧٠	٢٩,٩١٦,٤٠	ج- الخدمات الأخرى
٧,٧	٦,٧	٦,٣	٥,٣	٥,٢	٤,٦١٢,٤٠٠,٠٠	٤,٢٨٣,٤٠٠,٠٠	٤,٠١٣,١٩٤,٧٠	٣,٧٧٦,٩١٦,٩٠	٣,٥٨٨,٤٤٣,٤٠	٣,٤٠٩,٥٠٣,٧٠	الإجمالي العام

ملحق رقم (١٢/م)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

(بالمليون جنيهه)

معدلات النمو (%)					٢٠٢٢/٢١	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٧/١٦	الانشطة الاقتصادية
٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧								
١٣,٣	١٣,٥	١٣,٧	١٥,٢	٢٤,٥	٨٣٥,٦٤٣,٧٠	٧٣٧,٤٤٢,١٠	٦٤٩,٩٣٩,٧٠	٥٧١,٧٢٧,١٠	٤٩٦,١٠٤,٥٠	٣٩٨,٥٣٩,٤٠	الزراعة والغابات والصيد
١٣,٥	١٣,٩	٢٠,٠	١٩,٩	٤٠,١	٨٥٢,٠٧٠,٦٠	٧٥٠,٧٥٥,٥٠	٦٥٨,٨٥٩,٤٠	٥٤٩,٠٢٢,٨٠	٤٥٧,٩٤٥,١٠	٣٢٦,٩٤٠,٤٠	الاستخراجات:
١١,٣	١١,٧	١١,١	١٣,٠	٣٤,٨	٣٠٠,٨٤٢,٠٠	٢٧٠,٢٠٩,٤٠	٢٤١,٨٤٢,٦٠	٢١٧,٦٧٠,٤٠	١٩٢,٦٧٣,٤٠	١٤٢,٩٦٥,٢٠	(أ) بترول
١٤,٧	١٥,٥	٢٨,٤	٢٧,٢	٥٠,٥	٤٥٢,١٦٩,٣٠	٣٩٤,٠٧٢,٢٠	٣٤١,١١٧,٦٠	٢٦٥,٦١٦,٩٠	٢٠٨,٨٨٣,٨٠	١٣٨,٧٥٥,٩٠	(ب) الغاز
١٤,٦	١٣,٩	١٥,٥	١٦,٦	٢٤,٧	٩٩,٠٥٩,٣٠	٨٦,٤٧٤,٠٠	٧٥,٨٩٩,٢٠	٦٥,٧٣٥,٥٠	٥٦,٣٨٧,٩٠	٤٥,٢١٩,٣٠	(ج) إستخراجات أخرى
١٩,٢	١٨,٦	١٨,٢	١٨,٥	٢٦,٥	١,٤٢٩,٣٣٦,٥٠	١,١٩٩,٤٨٠,١٠	١,٠١١,٥٤٦,٦٠	٨٥٥,٦٤٦,١٠	٧٢٢,٠٥٤,٩٠	٥٧٠,٥٨٩,٧٠	الصناعات التحويلية:
١٦,٩	١٧,٢	١٨,٤	١٩,٣	٢٥,٥	٣٢٥,٢٢٩,٩٠	٢٧٨,٢٩٩,١٠	٢٣٧,٥٥٣,٥٠	٢٠٠,٧١٦,٢٠	١٦٨,٢٣٠,٢٠	١٣٤,٠٤٩,٩٠	(أ) تكرير البترول
١٩,٩	١٩,٠	١٨,٢	١٨,٣	٢٦,٩	١,١٠٤,١٠٦,٦٠	٩٢١,١٨١,٠٠	٧٧٣,٩٩٣,١٠	٦٥٤,٩٢٩,٩٠	٥٥٣,٥٢٤,٧٠	٤٣٦,٥٣٩,٨٠	(ب) تحويلية أخرى
١٦,٣	١٦,٢	١٨,٣	١٩,٢	٢٨,٧	١٤٣,٠٣٤,٦٠	١٢٢,٩٥٢,٤٠	١٠٥,٨٤١,١٠	٨٩,٤٨٤,٨٠	٧٥,٠٤٦,٢٠	٥٨,٣١٩,٩٠	الكهرباء
١٥,٧	١٥,٣	١٥,٦	١٥,٢	٢٣,٩	٤٤,٤٤٩,٨٠	٣٨,٤٠٥,٧٠	٣٣,٣٢٠,٩٠	٢٨,٨٢٦,٧٠	٢٥,٠٣١,٦٠	٢٠,٢٠٤,٠٠	المياه والصرف وإعادة الدوران
٢٤,١	٢٤,٢	٢٣,١	٢٣,٥	٣١,٠	٥٩٩,١٠٨,٥٠	٤٨٢,٧٢٢,٣٠	٣٨٨,٥٧٣,٩٠	٣١٥,٦٤٤,٩٠	٢٥٥,٦٤١,٧٠	١٩٥,٠٩٧,٥٠	تشديد وبناء
١٧,١	١٧,٨	١٥,٦	١٦,٢	٢٥,١	٣٦٨,٧٣٠,٣٠	٣١٤,٩٦١,٣٠	٢٦٧,٤٠٩,٤٠	٢٣١,٣٧٧,٨٠	١٩٩,١٣٦,٩٠	١٥٩,١٧٣,٣٠	النقل والتخزين
٢٠,٦	٢٠,٥	٢٠,٢	١٩,٢	٢٦,٨	١٦٤,٤٥٩,٤٠	١٣٦,٣٢٥,٧٠	١١٣,١٠٧,٠٠	٩٤,١٣٦,٥٠	٧٨,٩٧٦,٩٠	٦٢,٢٩٤,٠٠	الاتصالات
١٣,٨	١٣,٨	١٥,٤	١٤,١	٢٥,٢	٢٢,١٧٦,٦٠	١٩,٤٨٤,١٠	١٧,١١٨,٦٠	١٤,٨٣٠,٨٠	١٣,٠٠٠,٦٠	١٠,٣٨٧,٦٠	المعلومات
٥,٣	٦,٨	١٠,٨	٣,٠	٢٥,٥	١٢٣,٦٨٣,٧٠	١١٧,٤١٨,٧٠	١٠٩,٩٤٢,٠٠	٩٩,٢٤٦,٥٠	٩٦,٣١١,٢٠	٧٦,٧١٣,٦٠	قناة السويس
١٧,٠	١٥,٩	١٥,١	١٦,٢	٢٤,٩	١,٠٧١,٠١٥,٤٠	٩١٥,٥٠٦,٥٠	٧٩٠,١٧١,٧٠	٦٨٦,٧٨٨,١٠	٥٩١,٢٥٦,٢٠	٤٧٣,٢٣٤,٨٠	تجارة الجملة والتجزئة
١٤,٥	١٤,٧	١٤,٠	١٥,٦	٢٣,١	٢٨٤,٧٣٩,٨٠	٢٤٨,٧٣٤,٨٠	٢١٦,٨١٩,٧٠	١٩٠,٢٤٥,١٠	١٦٤,٦٢٩,٢٠	١٣٣,٧٨١,٦٠	البنوك
١٤,٨	١٦,٣	١٣,١	١٥,٣	٢٣,٦	٥٧,٣٨٣,٥٠	٤٩,٩٧١,٧٠	٤٢,٩٦٣,٢٠	٣٧,٩٧٠,٦٠	٣٢,٩٢٤,٧٠	٢٦,٦٣٥,١٠	التأمينات الاجتماعية والتأمين
٢٧,٠	٢٧,٣	٢٣,٤	٢٤,٠	٦٣,٤	٢٥,٠٠٤,٩٠	٢٠,٥٤٦٣,١٠	١٦١,٣٣٨,١٠	١٣٠,٧٥٥,١٠	١٠٥,٤٦٩,٩٠	٦٤,٥٦٦,٦٠	المطاعم والفنادق
١٥,٦	١٥,٨	١٤,٥	١٥,٧	٢٤,٦	٧٩١,٥٤٣,٥٠	٦٨٤,٩٧٢,٤٠	٥٩١,٦٠٤,١٠	٥١٦,٨٦٤,٦٠	٤٤٦,٨٢٧,٩٠	٣٥٨,٤٩٦,٢٠	الانشطة العقارية
١٥,٧	١٥,٨	١٤,٦	١٥,٨	٢٤,٨	٥٦٦,٤٨٥,٩٠	٤٨٩,٦٨٣,٤٠	٤٢٣,٠١٠,٨٠	٣٦٩,٠٥٤,٤٠	٣١٨,٧٠٢,٨٠	٢٥٥,٣٥١,٦٠	١- الملكية العقارية
١٥,٢	١٥,٨	١٤,١	١٥,٤	٢٤,٢	٢٢٥,٠٥٧,٧٠	١٩٥,٢٨٩,٠٠	١٦٨,٥٩٣,٣٠	١٤٧,٨١٠,٢٠	١٢٨,١٢٥,١٠	١٠٣,١٤٤,٦٠	ب - خدمات الاعمال
١١,٦	١١,٠	١١,٠	٩,١	١٣,٥	٥١٤,٢٦١,٨٠	٤٦٠,٦٢٩,٠٠	٤١٤,٩١٤,٠٠	٣٧٣,٦٦٥,٠٠	٣٤٢,٤٨٥,٧٠	٣٠١,٧٧١,٩٠	الحكومة العامة
١٦,٤	١٧,٢	١٤,٧	١٥,٧	٢٤,١	٣٨٨,٢٥٧,٣٠	٣٣٣,٦٧٤,٦٠	٢٨٤,٧٣٠,٥٠	٢٤٨,١٦٧,٥٠	٢١٤,٤٥٦,٨٠	١٧٢,٧٥٨,١٠	الخدمات الاجتماعية
١٦,٥	١٧,٣	١٤,٤	١٦,٣	٢٤,٣	١٤٤,٥٥٣,٢٠	١٢٤,٠٢٩,٤٠	١٠٥,٧٧٠,٥٠	٩٢,٤١٩,٢٠	٧٩,٤٦٤,٥٠	٦٣,٩٠٧,٣٠	أ- التعليم
١٥,٩	١٦,٤	١٤,٤	١٥,٢	٢٤,٣	١٧٤,٤٤٣,٨٠	١٥٠,٥١٥,٦٠	١٢٩,٣٦٤,٣٠	١١٣,٠٦٥,٩٠	٩٨,١٤٥,٩٠	٧٨,٩٣٤,٤٠	ب- الصحة
١٧,١	١٩,٢	١٦,٢	١٥,٨	٢٣,٢	٦٩,٢٦٠,٣٠	٥٩,١٢٩,٦٠	٤٩,٥٩٥,٧٠	٤٢,٦٨٢,٤٠	٣٦,٨٤٦,٤٠	٢٩,٩١٦,٤٠	ج- الخدمات الأخرى
١٦,٦	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٦	٢٦,٦	٧,٩٥٠,٩٠٠,٠٠	٦,٨١٨,٩٠٠,٠٠	٥,٨٥٨,٢٠٠,٠٠	٥,٠٣٤,٤٠٠,٠٠	٤,٣١٧,٣٠٠,٠٠	٣,٤٠٩,٥٠٣,٧٠	الإجمالي العام

قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠١٨/٢٠١٩ موزعة على القطاعات الاقتصادية

اجمالي الاستثمارات المستهدفة		استثمارات القطاع الخاص والتعاوني	جملة الاستثمارات العامة	الاستثمارات العامة								القطاعات الاقتصادية	
				الشركات العامة				الهيئات الاقتصادية	الجهز الحكومي (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)				
				جملة	قايضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	قطاع الاعمال العام (قانون ٩٧ لسنة ٢٠٠٣ (١٩٩١)	القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)		جملة	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية		الجهز الاداري
%	قيمة												
٣,٦	٣٤١٨٤,٠	٢٨٠٠٠,٠	٦١٨٤,٠	١,٠			١,٠	٥٦٣,٢	٥٦١٩,٨	١٥٣٤,١	٠,٦	٤٠٨٥,١	الزراعة والرعى والصيد
١٥,٥	١٤٥٦٢٦,٢	١٣٧٤٦٤,٦	٨١٦١,٦	٧٩٨٠,٤	٤٩٢٦,٩	٠,٠	٣٠٥٣,٥	١٤٦,٢	٣٥,٠	٣٥,٠	٠,٠	٠,٠	الاستخراجات
١,٤	١٢٧٤٩,٣	٩٥٣٥,٦	٣٢١٣,٧	٣١١٢,٥	٨٩,٠		٣٠٢٣,٥	١٠١,٢	٠,٠				أ. البترول الخام
١٤,١	١٣٢٨١١,٩	١٢٧٩٢٩,٠	٤٨٨٢,٩	٤٨٣٧,٩	٤٨٣٧,٩			٤٥,٠	٠,٠				ب. الغاز الطبيعي
٠,٠	٦٥,٠		٦٥,٠	٣٠,٠			٣٠,٠		٣٥,٠	٣٥,٠			ج. استخراجات أخرى
٨,٤	٧٩٢٥٥,٥	٥٧٠٠٠,٠	٢٢٢٥٥,٥	١٨١٢٨,٥	٣٩١,٤	٩٧٩٩,٣	٧٩٣٧,٨	٢٨,٠	٤٠٩٩,٠	٠,٤	٠,٠	٤٠٩٨,٦	الصناعات التحويلية
٠,٥	٥١٦٣,٥		٥١٦٣,٥	٥١٦٣,٥			٥١٦٣,٥		٠,٠				أ. تكرير البترول
٧,٩	٧٤٠٩٢,٠	٥٧٠٠٠,٠	١٧٠٩٢,٠	١٢٩٦٥,٠	٣٩١,٤	٩٧٩٩,٣	٢٧٧٤,٣	٢٨,٠	٤٠٩٩,٠	٠,٤		٤٠٩٨,٦	ب. تحويلية أخرى
١٤,١	١٣٣٠٦٣,١	٥٢٨٠٠,٠	٨٠٢٦٣,١	٥٨٢١٠,٠	٥٨٢١٠,٠		١٨٧٣٩,٥	٣٣١٣,٦	٤,٢	١٠٣٠,٣		٢٢٧٩,١	الكهرباء
٠,٨	٧٤٥١,٥		٧٤٥١,٥	٠,٠			٢٤٠٥,٩	٥٠٤٥,٦	٣٢١١,٩			١٨٣٣,٧	المياه
١,٢	١١٣٥٢,٤		١١٣٥٢,٤	٠,٠			٢٨٣٠,٥	٨٥٢١,٩	٤٩٠٨,١			٣٦١٣,٨	الصرف الصحي
١,٩	١٨١٠٤,٨	١٣٠٠٠,٠	٥١٠٤,٨	٣٦٨٠,٠		٣١٥٠,٠	٥٣٠,٠	١٠٥,٠	١٣١٩,٨	٥٢٤,٥		٧٩٥,٣	التشييد والبناء
٨,٢	٧٧٠٧٨,٧	٣٣٥٠٠,٠	٤٣٥٧٨,٧	١٣١٤٧,٤	١٠٦٠٦,٥	١٤٠٠,٠	١١٤٠,٩	٨١٩٩,٨	٢٢٢٣١,٥	١٦٥٨٦,٨	٣٨٠٨,٨	١٨٣٥,٩	النقل والتخزين
٣,٢	٢٩٩٣٨,١	٢٥٠٠٠,٠	٤٤٣٨,١	٠,٠			٢٩٥٨,٥	١٤٧٩,٦	١٢٢,٥			١٣٥٧,١	الاتصالات
١,٢	١١١٦٧,٠	٩٥٠٠٠,٠	١٦٦٧,٠	٠,٠			٤٢٦,٥	١٢٤٠,٥	٣٤,٠			١٢٠٦,٥	المعلومات
٠,٨	٧٧٨٦,٠		٧٧٨٦,٠	٠,٠			٧٧٨٦,٠	٠,٠					قناة السويس
٣,٠	٢٧٩٧٩,٤	٢٥٠٠٠,٠	٢٩٧٩,٤	٥٣٧,٩			٥٣٧,٩	٢٤٤١,٥	٠,٠				تجارة الجملة والتجزئة
٠,٢	١٩٠٨,٣		١٩٠٨,٣	١٨٣٧,٠		٦٧٠,٠	١١٦٧,٠	٤,٠	٦٧,٣	٦٣,٠	٢,٢	٢,١	الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي
١,٥	١٤٤٠٩,٨	١٣٥٠٠,٠	٩٠٩,٨	٨٤٠,٠		٨٤٠,٠		٤١,٠	٢٨,٨	٥,٠		٢٣,٨	المطاعم والفنادق
١١,٧	١١٠٢٠٦,٥	٩٤٠٠٠,٠	١٦٢٠٦,٥	٠,٠			٩٢٤,٩	١٥٢٨١,٦	٣٠,٤			١٥٢٥١,٢	الانشطة العقارية
١٣,٦	١٢٧٨٨٠,٥	٣٩٥٣٥,٤	٨٨٣٤٥,١	١٨٨٠,٧	٩٠٦,٠	٠,٠	٩٧٤,٧	١٠٧٣٦,٨	٧٥٧٢٧,٦	٣٥٨٦٥,٣	٦٩٠,٥	٣٢٩٥٧,٢	خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية
٤,٣	٤٠١٦٣,٨	١١٢٠٠,٠	٢٨٩٦٣,٨	٠,٠				٧٥٠,٢	٢٨٢١٣,٦	١٢٣٠٠,٨	١٦٨٦,٧	١٤٢٢٦,١	أ. خدمات التعليم
٢,٣	٢١٨٠٠,٠	٩٢٠٠٠,٠	١٢٦٠٠,٠	٩٠٦,٠	٩٠٦,٠			٨٥٣,١	١٠٨٤٠,٩	٤٠٠٤,٨		٦٨٣٦,١	ب. الخدمات الصحية
٧,٠	٦٥٩١٦,٧	١٩١٣٥,٤	٤٦٧٨١,٣	٩٧٤,٧			٩٧٤,٧	٩١٣٣,٥	٣٦٦٧٣,١	١٩٥٥٩,٧	٥٢١٨,٤	١١٨٩٥,٠	ج. خدمات أخرى
٠,٠	٣٠٨,٢		٣٠٨,٢	٠,٠				٣٠٨,٢					موازانات خاصة
٠,٥	٤٥٠٠,٠		٤٥٠٠,٠	٠,٠					٤٥٠٠,٠			٤٥٠٠,٠	احتياطيات عامة
١٠,٦	١٠٠٠٠٠,٠		١٠٠٠٠٠,٠	٠,٠									استثمارات مركزية أخرى
١٠٠,٠	٩٤٢٢٠٠,٠	٥٢٨٨٠٠,٠	٤١٣٤٠٠,٠	١٠٦٢٤٢,٩	٧٥٠٤,٨	١٥٨٥٩,٣	١٥٣٤٢,٨	٥٨٦٤٥,٥	١٤٨٥١١,٦	٦٢٩٢٥,٢	١١٧٤٧,٠	٧٣٨٣٩,٤	الإجمالي العام

القسم الثالث

مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

مقدمة:

تعتبر الموازنة العامة بيانًا وتقديرًا لما ينتظر أن تنفقه السلطة التنفيذية من نفقات عامة وما يتوقع أن تحصله من إيرادات عامة خلال فترة مستقبلية تكون في الغالب سنة واحدة. وبعبارة أخرى تعد الموازنة العامة بمثابة كشف توقعات أو جدول تقديري للإيرادات الواجب تحصيلها والنفقات التي يلزم القيام بإنفاقها.

ويتم صياغة التقديرات والتنبؤات الخاصة بالنفقات والإيرادات عن طريق تحليل السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، وكذلك عن طريق مقارنة الموازنات السابقة للدولة.

ويقع على عاتق السلطة التنفيذية مهمة التوقع والتقدير بالنسبة لبنود الموازنة العامة باعتبار أن هذه المسألة تحتاج إلى مجموعة من الإجراءات المالية والإدارية تكون السلطة التنفيذية -عادة- هي الأقدر على القيام بها، فضلاً عن أن السلطة التنفيذية هي الأقدر على التنبؤ بالنفقات اللازمة لمصالح المجتمع وكذلك الإيرادات المتوقعة تحصيلها باعتبار أنها هي التي تتولى مهام إدارة الدولة وهو ما يدعونا إلى القول بأن الموازنة العامة وإن كانت تعد توقعًا وتنبؤًا، فهو توقع وتنبؤ أقرب إلى الحقيقة والواقع، وذلك بسبب أن الموازنة العامة تعبر عن مجموعة من الأنشطة والعمليات كلها تدخل وتتم في دائرة تدخل السلطة التنفيذية ومعرفتها.

وتُعد السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان هي المخولة بالموافقة على ما تعرضه الحكومة من توقعات للإيرادات وللنفقات العامة بالنسبة للسنة المقبلة. وترجع الحكمة من وراء ضرورة موافقة ممثلي الشعب على الموازنة العامة لما يمكن أن تتضمنه هذه الأخيرة من فرض أعباء مالية كبيرة على المواطنين (كفرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب القائمة بالفعل) أو توجيه النفقات العامة إلى ميادين لا تحقق نفعًا كبيرًا. من ناحية أخرى، فإن اعتماد البرلمان للموازنة يعطيه الحق، باعتباره ممثلًا للشعب في رقابة برنامج الحكومة الاقتصادي والمالي والاجتماعي قبل شروعها في تنفيذه. وبناء على هذا، فإن الحكومة لا تستطيع أن تشرع في تنفيذ الموازنة العامة دون إقرارها واعتمادها أولاً من البرلمان الذي له من الناحية النظرية، أن يوافق أو يعدل أو يرفض اعتماد الموازنة العامة متى ترائى له أنها غير قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة.

ويتناول هذا القسم الأجزاء الآتية:

- الأهداف والافتراضات التي بُنيت على أساسها تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ورأى اللجنة في ضوء ذلك.
- الصورة الإجمالية لتقديرات واستخدامات وموارد موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ونتائج تحليل اللجنة لهذه التقديرات.
- تقديرات أبواب مصروفات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ في ضوء التقسيم الوظيفي.
- توصيات اللجنة.

أولاً: الأهداف والافتراضات التي بُنيت على أساسها تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ورأى اللجنة في ضوء ذلك:

خصص مكتب المجلس - في جلسة المجلس المعقودة في ٢٠١٨/٤/١٥، جانباً من جدول أعمالها لإلقاء وزير المالية - بيانه المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

وقد تضمن البيان الأهداف التي تنوى الحكومة تحقيقها من خلال التقديرات التي بُنيت على أساسها استخدامات وموارد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

في ضوء عدة افتراضات متوقعة دولية يصحبها مخاطر اقتصادية.

وفي ضوء ما تضمنه حكم الفقرة الثانية من المادة (١٥٠) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب بأنه: "يجب أن يتضمن تقرير لجنة الخطة والموازنة عن مشروع قانون الموازنة العامة للدولة نتيجة بحثها للبيان المالي السنوي".

نورد فيما يلي أهم ما تضمنه هذا البيان من أهداف وافتراضات دولية:

(أ) الأهداف التي بُنيت على أساسها تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

تمثلت هذه الأهداف في الآتي:

- خفض دين أجهزة الموازنة العامة والوصول بها إلى معدلات أكثر استدامة تتراوح ما بين ٧٥-٨٠% من الناتج المحلي في نهاية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، مقارنة بنسبة مديونية بلغت نحو ١٠٨% للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

إضافة إلى تحقيق فائض أولى سنوي قدره ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز أولى بلغ ١,٨% للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ونحو ٠,٢% للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

ويتصل بما سبق تنوع مصادر التمويل بين الأدوات والمصادر المحلية والخارجية (٣٠% من جملة الاحتياجات من الخارج، ٧٠% من مصادر التمويل محلي منها ٨٠-٨٥% للأذون المحلية، ٢٠% للسندات المحلية).

- زيادة معدل النمو إلى نحو ٥,٨%.

- انخفاض سعر الفائدة على الأذون والسندات تدريجياً ليصل متوسط سعر الفائدة على الأذون إلى ١٤,٧%.

- انخفاض معدلات التضخم واستقراره عند معدلات تقل عن ١٠% في المدى المتوسط.

- توسيع القاعدة الضريبية، واستهداف زيادة حصيلة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٥,٠% من الناتج المحلى الإجمالى، فى ضوء العمل على تحسين الإدارة الضريبية والتوسع فى برامج الميكنة والتطوير.
- التفعيل الكامل للسداد والتحصيل الإلكتروني لضمان سرعة استئداء وسداد الالتزامات المالية ولضمان التزام كافة الجهات بالمخصصات المالية لأجهزة الموازنة العامة.
- زيادة مخصصات وإجراءات تحفيز النشاط الاقتصادى بشكل كبير يفوق معدل نمو باقى بنود المصروفات، وتتضمن تلك المخصصات بنود تنمية الصادرات، والاستثمارات العامة والصيانة.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الممولة من قِبَل الخزانة العامة إلى ١٠٠ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٤٣% مقارنة بمخصصات الاستثمارات فى موازنة العام المالى السابق.
- زيادة مخصصات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل إلى ٣,٥ مليار جنيه ليحقق معدل نمو ١٩٢% مقارنة بنحو ١,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.
- الالتزام بتحقيق المستهدفات الدستورية (زيادة مخصصات الصحة، التعليم والبحث العلمى لتصل إلى ١٠% من الناتج) مع العمل على رفع كفاءة هذا الإنفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- زيادة مخصصات الصحة بشكل يعكس التزامات الخزانة فى ضوء تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل.
- زيادة المخصصات الموجهة للمحليات لتطوير الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين، فى ضوء تنفيذ بنود الدستور وأخذاً فى الاعتبار مقترحات قانون الإدارة المحلية الجديد.
- زيادة مخصصات أجهزة الموازنة للمياه والإنارة واستخدام الوقود لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع، ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك السلع.
- التوسع فى الشراء المركزى لتلبية احتياجات أجهزة الموازنة وبالتوازي تحقيق أكبر قدر من الوفر المالى للموازنة.
- تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضى بقوة فى برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجى فى الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

– رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً واتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، فضلاً عن التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة، ويمكنه وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة إلى الفئات المستحقة.

(ب) الافتراضات الدولية التي بنيت على أساسها التقديرات وما يرتبط بها من مخاطر:

تمثلت هذه الافتراضات في الآتي:

فيما يتعلق بمعدل النمو:

– تحسين معدل النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى نحو ٣,٧% في عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، مقارنة بنحو ٣,٦% في عام ٢٠١٧.

فيما يتعلق بسعر الفائدة:

– الارتفاع المتوقع لسعر الفائدة على السندات المقومة بالدولار في ظل قيام السلطة النقدية الأمريكية برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في مارس من العام الجاري إلى نحو ١,٥–١,٧٥%، وهو ما قدر يؤدي من ناحية إلى تضيق أوضاع التمويل الخارجي، في ظل اتجاه مصر إلى إصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز في الموازنة العامة، ومن ناحية أخرى إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية، وهو ما يترتب عنه من وجود ضغوط محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع أعباء الدين الخارجي.

فيما يتعلق بالسلع الأساسية:

– استقرار أسعار البرنت العالمية عند نفس مستويات الأسعار المحققة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٧، لتتراوح بين ٦٥–٧٠ دولار للبرميل، وفي ضوء ذلك أعدت تقديرات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ عند ٦٧ دولار للبرميل خام البرنت، حيث من المتوقع أن تتراوح أسعاره ما بين ٥٥ إلى ٦٥ دولار في المدى المتوسط.

– ارتفاع أسعار القمح: وفي ضوء ذلك تم إعداد تقديرات الموازنة على أساس سعر الطن المستورد بنحو ١٨٤ دولار للطن تصل إلى نحو ٢٢٠ دولار بعد إضافة تكلفة النقل والنولون.

فيما يتعلق بحركة التجارة الدولية:

– انخفاض معدل نمو التجارة الدولية عند ٤%، ٣,٩% خلال عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، مقارنة بنحو ٤,٢% لعام ٢٠١٧.

ويتصل بما سبق وجود مخاطر في الاقتصاد العالمى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى، وبالتالي على تقديرات الموازنة، تتمثل فى الآتى:

- التحولات السياسية التى تشهدها اقتصاديات بعض الدول بمنطقة الشرق الأوسط، وتأثيرها السلبى على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية.
- خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وما يترتب عليه من تأثير محتمل على حركة التجارة من وإلى أوروبا، وبالتالي على حركة التجارة والاستثمار فى مصر.
- الاتجاه العالمى المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية قد تؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية.
- تغير سعر الصرف المحلى عن الوضع الحالى، وما يترتب عليه من أثر على الإيرادات والمصروفات الدولية كإيرادات قناة السويس، والهيئة العامة للبترول، ودعم السلع التموينية والطاقة.
- وقد جاء برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الاقتصادى، فى ضوء رؤية محور التنمية الاقتصادية فى إطار إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والذى يستهدف أن يكون الاقتصاد المصرى اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلى، وقادر على تحقيق نمو احتوائى مستدام، وتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، ويرتكز برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى على ثلاث محاور، هي:
 - * تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى من خلال خفض معدلات الدين العام وحجم الاقتراض الحكومى، سد فجوة ميزان المدفوعات وعودة تدفقات الاستثمار لداخل البلاد، كما يتضمن برنامج الإصلاح؛ تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية تعمل على زيادة موارد الخزانة العامة، وترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته، وتعزيز قدرة البنك المركزى المصرى على إدارة نظام مرن لسعر الصرف والتحول التدريجى لنظام يستهدف معدلات تضخم منخفضة، للحفاظ على الدخل الحقيقية للمواطنين.
 - * تبنى وتعزيز الإصلاحات الهيكلية، والتى تهدف لزيادة معدلات الإنتاجية، ودفع تنافسية الاقتصاد المصرى من خلال التعامل وبجدية غير مسبوقه مع المشاكل التى تعيق التنمية بمصر مثل: البيروقراطية، عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق معدلات نمو متواصلة، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها فى الإنتاج والاقتصاد المصرى، لذا كان لا بد من التركيز على زيادة الموارد الموجهة للقطاعات الإنتاجية، خاصة أنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار.
 - * توفير منظومة للحماية الاجتماعية متطورة وشاملة تضمن كفاءة توجيه واستخدام موارد الاقتصاد لتوفير قدر من الحماية للطبقات المهمشة والأقل دخلاً بشكل يضمن استفادة الجميع من ثمار التنمية المحققة.

ولتحقيق ذلك، اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ استكمالاً لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي تمت مراحلهُ الأولى في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، وتمثلت هذه الإجراءات في:

- * زيادة أسعار بعض المنتجات البترولية بمتوسط ٤٣% لخفض تكلفة الدعم.
- * رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٣ - ١٤%.
- * سداد ١,٥ مليار دولار من المتأخرات لصالح شركات البترول الأجنبية.
- * زيادة الدعم النقدي ١٠٠ جنيه شهرياً لنحو ١,٧ مليون أسرة.
- * زيادة تعريفه الكهرباء للعام الرابع على التوالي بنسبة ٣٧% بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة، وخفض تكلفة الدعم.
- * زيادة المعاشات بنسبة ١٥% بحد أدنى ١٣٠ جنيه لما يقرب من ١٠ ملايين من أصحاب المعاشات.
- * زيادة حد الإعفاء الضريبي من ٦٥٠٠ إلى ٧٢٠٠ جنيه.
- * تقرير علاوة استثنائية بنسبة ٧%، ١٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة على التوالي.
- * إلغاء التعامل بالشيكات الورقية داخل كافة أجهزة الدولة الإدارية، وقصرها على التعامل الإلكتروني فقط.
- * زيادة تعريفه المياه بنسبة ٥٠% على مختلف الشرائح الاستهلاكية.
- * زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من ٢١ إلى ٥٠ جنيه.

وفي هذا الشأن صدرت خلال ذات العام عدة قوانين لدعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي، ومنها:

- * القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي يقوم على التكافل الاجتماعي، وتغطي مظلته جميع مواطني جمهورية مصر العربية، كما يقوم على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة، وذلك لضمان حق المواطن في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة.
- * القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٨، بشأن تعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، والذي يهدف للتيسير على الممولين المدنيين، وتشجيعاً لهم على سرعة سداد الضريبة، وتطوير الإدارة الضريبية، وتقليل الأعباء الإدارية والمالية التي يتحملها كلاً من: الممول، والإدارة الضريبية.
- * القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، بإعادة العمل بالقانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن إنهاء المنازعات الضريبية، حيث يهدف إلى خلق مناخ من الثقة وخفض تكلفة الالتزام الضريبي بين الممول والإدارة

الضريبية، وأن يمد العمل بهذا القانون لمدة عامين، كما يهدف إلى إنهاء المنازعات الضريبية المتعلقة بتطبيق قوانين الضرائب العقارية التي تختص بها مصلحة الضرائب العقارية.

والقانون رقم (٢٠٨) لسنة ٢٠١٧ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، والذي يهدف إلى زيادة الضريبة على التبغ ومنتجاته من السجائر والمعسل، وتوسيع الشرائح الضريبية لأسعار السجائر، بحيث تُوجَّه هذه الضريبة لأوجه الإنفاق العام التي تتضمنها الموازنة العامة للدولة في مجالات: الصحة، وتحسين الخدمات التعليمية، برامج الحماية الاجتماعية التي تكفل الحياة الكريمة لمحدودي الدخل وغيرها من البرامج التي تمس الحياة اليومية للمواطنين.

وتناقش اللجنة حاليًا مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن المناقصات والمزايدات، والذي يهدف لتبسيط إجراءات المشتريات الحكومية مع إحكام الرقابة على المال العام.

ويستهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي عدة أهداف كمية على المدى المتوسط، وهي كالتالي:

- * رفع معدل النمو الحقيقي السنوي ٥,٨% خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وإلى ٦ - ٧% في المدى المتوسط.
- * خلق فرص عمل حقيقية لخفض معدل البطالة إلى ١٠ - ١١% في ٢٠١٨/٢٠١٩ وإلى ٧ - ٨% على المدى المتوسط.
- * خفض عجز الموازنة إلى ٨,٣% من الناتج المحلي في ٢٠١٨/٢٠١٩، وخفض الدين العام كنسبة من الناتج المحلي إلى ٩١ - ٩٢% في ٢٠١٨/٢٠١٩، وإلى ٧٥ - ٨٠% مع نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- * رفع نسبة الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى أكثر من ٦ شهور من الواردات في عام ٢٠١٨/٢٠١٩.
- * خفض معدل التضخم إلى ١٠% في ٢٠١٨/٢٠١٩ ليقبل عن ذلك على المدى المتوسط.

وفي ضوء ما سبق، ترى اللجنة أن الدور الذي تلعبه الموازنة العامة للدولة لا يقتصر فحسب على المستوى المالي والمحاسبي، وإنما يمتد أيضًا إلى المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وبالتالي فإن الأمر يتطلب الأخذ في الحسبان كافة الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والخارجية عند إعدادها وتنفيذها.

وفي هذا الصدد، تأمل اللجنة من الحكومة في مرحلة تنفيذ الموازنة؛ استخدام كافة الأساليب والدراسات المستقبلية والعلوم الإحصائية أولاً بأول، التي تمكنها من التعامل مع التحديات والمخاطر التي يمكن أن تؤثر على مسار التنفيذ الفعلي للموازنة، إضافة إلى التنسيق المستمر بين السياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف الموازنة.

ثانياً: الصورة الإجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد:

يوضح الجدول رقم (١) الصورة الإجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد للموازنة العامة للدولة، حيث تبلغ تقديرات الاستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١٧٢٤,٦ مليار جنيه تُوزع على ثلاث مكونات رئيسية، هي:

* المصروفات وتبلغ ١٤٢٤,٠ مليار جنيه.

* حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٤,٦ مليار جنيه.

* سداد القروض وتبلغ ٢٧٦,٠ مليار جنيه.

بينما تُوزع الموارد البالغة نحو ١٧٢٤,٦ مليار جنيه بمشروع الموازنة، على النحو التالي:

* الإيرادات العامة وتبلغ ٩٨٩,٢ مليار جنيه.

* المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٠,٦ مليار جنيه.

* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ ٧١٤,٨ مليار جنيه.

جدول رقم (١)
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة
(٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

(بالمليون جنيه)

فعليات			موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦			
٤٦٥,٢٤١	٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨٣٤,٦٢٢	٩٨٩,١٨٨	# الإيرادات
٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٠٣,٩١٨	٧٧٠,٢٨٠	- الضرائب
٢٥,٤٣٧	٣,٥٤٣	١٧,٦٨٣	١,١٤٣	١,١٤١	- المنح
١٣٣,٨٤٧	١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	٢٢٩,٥٦١	٢١٧,٧٦٧	- الإيرادات الأخرى
٧٣٣,٣٥٠	٨١٧,٨٤٧	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٠٧,١٣٨	١,٤٢٤,٠٢٠	# المصروفات
١٩٨,٤٦٨	٢١٣,٧٢١	٢٢٥,٥١٣	٢٣٩,٩٥٥	٢٦٦,٠٩٠	- الأجور وتعويضات العاملين
٣١,٢٧٦	٣٥,٦٦٢	٤٢,٤٥٠	٥٢,٠٦٥	٦٠,١٢٤	- شراء السلع والخدمات
١٩٣,٠٠٨	٢٤٣,٦٣٥	٣١٦,٦٠٢	٣٩٠,٩٨٦	٥٤١,٣٠٥	- الفوائد
١٩٨,٥٦٩	٢٠١,٠٢٤	٢٧٦,٧١٩	٣٣٢,٧٢٧	٣٣٢,٢٩١	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٥٠,٢٧٩	٥٤,٥٥١	٦١,٥١٧	٦٥,٩٧٢	٧٥,٦٩٩	- المصروفات الأخرى
٦١,٧٥٠	٦٩,٢٥٣	١٠٩,١٤١	١٣٥,٤٣١	١٤٨,٥١٢	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٢٦٨,١٠٩	٣٢٦,٣٥٩	٣٧٢,٧٥٧	٣٧٢,٥١٦	٤٣٤,٨٣٢	العجز(الفائض) النقدي
١١,٣٢١	١٣,١٣٩	٦,٨٣٣	(١,٤٠٨)	٣,٧٦٢	# صافي حيازة الأصول المالية
٢,٤٤٠	٥,٩١٥	٥,١٨٢	١٧,٧٢٥	٢٠,٦٠٨	- متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصيلة الخصخصة
١٣,٧٦٢	١٩,٠٥٥	١٢,٠١٤	١٦,٣١٧	٢٤,٣٧٠	- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة في صندوق تمويل الهيكلية
٢٧٩,٤٣٠	٣٣٩,٤٩٩	٣٧٩,٥٩٠	٣٧١,١٠٨	٤٣٨,٥٩٤	العجز(الفائض) الكلي
٢٧٩,٤٣٠	٣٤١,١٧٨	٣٧٩,٥٩٠	٣٧١,٣٥٨	٤٣٨,٨٤٤	# صافي الاقتراض
٥١٥,٨٩٧	٥٩١,٣٢١	٦٥٣,٣٥٣	٦٣٦,٧٤٨	٧١٤,٨٨٧	- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم
٢٣٦,٤٦٦	٢٥٠,١٤٣	٢٧٣,٧٦٣	٢٦٥,٣٩١	٢٧٦,٠٤٣	- سداد القروض المحلية والأجنبية
-	(١,٦٧٩)	-	(٢٥٠)	(٢٥٠)	# صافي حصيلة الخصخصة
٢,٤٢٩,٨٠٠	٢,٧٠٨,٥٠٠	٣,٤٧٦,١٧٤	٤,١٠٦,٩٨٥	٥,٢٥٠,٩٧٨	Δ الناتج المحلي الإجمالي
%١٩,١	%١٨,١	%١٩,٠	%٢٠,٣	%١٨,٨	Δ نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي
%٣٠,٢	%٣٠,٢	%٢٩,٧	%٢٩,٤	%٢٧,١	Δ نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي
%١١,٠	%١٢,٠	%١٠,٧	%٩,١	%٨,٣	Δ نسبة العجز(الفائض) النقدي إلى الناتج المحلي
%١١,٥	%١٢,٥	%١٠,٩	%٩,٠	%٨,٤	Δ نسبة العجز(الفائض) الكلي إلى الناتج المحلي
%٣,٦	%٣,٥	%١,٨	%٠,٢	(٢,٠)	Δ نسبة العجز(الفائض) الأولى إلى الناتج المحلي

ثالثاً: عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة (وفقاً للتقسيم الاقتصادي):

إن برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي يستهدف بصورة أساسية، إصلاح هيكل المصروفات العامة، لذا تم إعداد تقديرات موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ باستهداف معدل نمو للمصروفات ١٨% يقل عن معدل الإيرادات العامة ١٨,٥%، وذلك لتحقيق الضبط المالي المستهدف، وخفض معدلات الدين، ومراعاة الالتزامات الحتمية من سداد فوائد خدمة الدين العام، والأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية والالتزام بالاستحقاقات الدستورية؛ جاءت تقديرات المصروفات العامة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث بلغت نحو ١٤٢٤,٠ مليار جنيه، مقارنة بنحو ١٢٠٧,١ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، بزيادة قدرها ٢١٦,٩ مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها ١٨%.

وتتمثل عناصر المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي فيما يأتي:

* الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين.

* الباب الثاني: شراء السلع والخدمات.

* الباب الثالث: الفوائد.

* الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

* الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

* الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع المصروفات العامة على هذه الأبواب، وفقاً للتصنيف الاقتصادي.

جدول رقم (٢)
المصروفات العامة فى مشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/٢٠١٧ متوقع	التغير		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبى %	الموازنة	الوزن النسبى %	مشروع موازنة	
١٩٨,٤٦٨	٢١٣,٧٢١	٢٢٥,٥١٣	٢٣٩,٩٥٧	١٠,٩ %	٢٦,١٣٤	١٩,٩	٢٣٩,٩٥٥	١٨,٧	٢٦٦,٠٩٠	* الأجور وتعويضات العاملين
%٨,٢	%٧,٩	%٦,٥	%٥,٥				%٥,٨		%٥,١	%
٣١,٢٧٦	٣٥,٦٦٢	٤٢,٤٥٠	٤٨,٠٦٤	١٥,٥ %	٨,٠٥٨	٤,٣	٥٢,٠٦٥	٤,٢	٦٠,١٢٤	* شراء السلع والخدمات
%١,٣	%١,٣	%١,٢	%١,١				%١,٣		%١,١	%
١٩٣,٠٠٨	٢٤٣,٦٣٥	٣١٦,٦٠٢	٤٣٧,٩٠٨	٤٢,١ %	١٦٠,٣١٩	٣١,٦	٣٨٠,٩٨٦	٣٨,٠	٥٤١,٣٠٥	* الفوائد
%٧,٩	%٩,٠	%٩,١	%١٠,٠				%٩,٣		%١٠,٣	%
١٩٨,٥٦٩	٢٠١,٠٢٤	٢٧٦,٧١٩	٣٣١,٣٧٦	%(٠,١)	(٤٣٦)	٢٧,٦	٣٣٢,٧٢٧	٢٣,٣	٣٣٢,٢٩١	* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
%٨,٢	%٧,٤	%٨,٠	%٧,٥				%٨,١		%٦,٣	%
٥٠,٢٧٩	٥٤,٥٥١	٦١,٥١٧	٦٥,٧٨٢	١٤,٧	٩,٧٢٦	٥,٥	٦٥,٩٧٢	٥,٣	٧٥,٦٩٩	* المصروفات الأخرى
%٢,١	%٢,٠	%١,٨	%١,٥				%١,٦		%١,٤	%
٦١,٧٥٠	٦٩,٢٥٣	١٠٩,١٤١	١١١,٣٢٠	٩,٧	١٣,٠٨٠	١١,٢	١٣٥,٤٣١	١٠,٤	١٤٨,٥١٢	* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
%٢,٥	%٢,٦	%٣,١	%٢,٥				%٣,٣		%٢,٨	%
٧٣٣,٣٥٠	٨١٧,٨٤٧	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٣٤,٤٠٧	١٨,٠	٢١٦,٨٨٢	١٠٠,٠	١,٢٠٧,١٣٨	١٠٠,٠	١,٤٢٤,٠٢٠	الإجمالى
%٣٠,٢	%٣٠,٢	%٢٩,٧	%٢٨,١				%٢٩,٤		%٢٧,١	%

- (%): النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى.

وفىما يلى تحليل تفصيلى للمصروفات العامة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ على مستوى أبواب الإنفاق المختلفة:

١ - الأجور وتعويضات العاملين :

من خلال تنفيذ قانون الخدمة المدنية والذي يهدف لخفض فاتورة الأجور، خاصة في تضمنه من حظر التعاقد علي بند أجور موسميين وكذا الحظر الوارد بالتأشيرات العامة والذي يحظر التعاقد علي اعتمادات الباب الثاني والرابع، وكذلك الزام كافة الجهات الإدارية الداخلة في الموازنة العامة بعدم اصدار أي قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافز والمكافآت المزايا المالية إلا في ضوء احكام القوانين المقررة في هذا الشأن

لذا فقد بلغ المخصص للأجور وتعويضات العاملين في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٢٦٦,١ مليار جنيهه مقابل نحو ٢٣٩,٩ مليار جنيهه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة بلغت حوالي ٢٦,٢ مليار جنيهه ونسبة زيادة بلغت حوالي ١٠,٩ %.

ويوضح الجدول رقم (٣) توزيعات الباب الأول – الأجور وتعويضات العاملين على بنود الباب المختلفة مقارنة بالسنوات الخمس السابقة .

جدول رقم (٣) الإستخدامات – الباب الأول الأجور وتعويضات العاملين (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

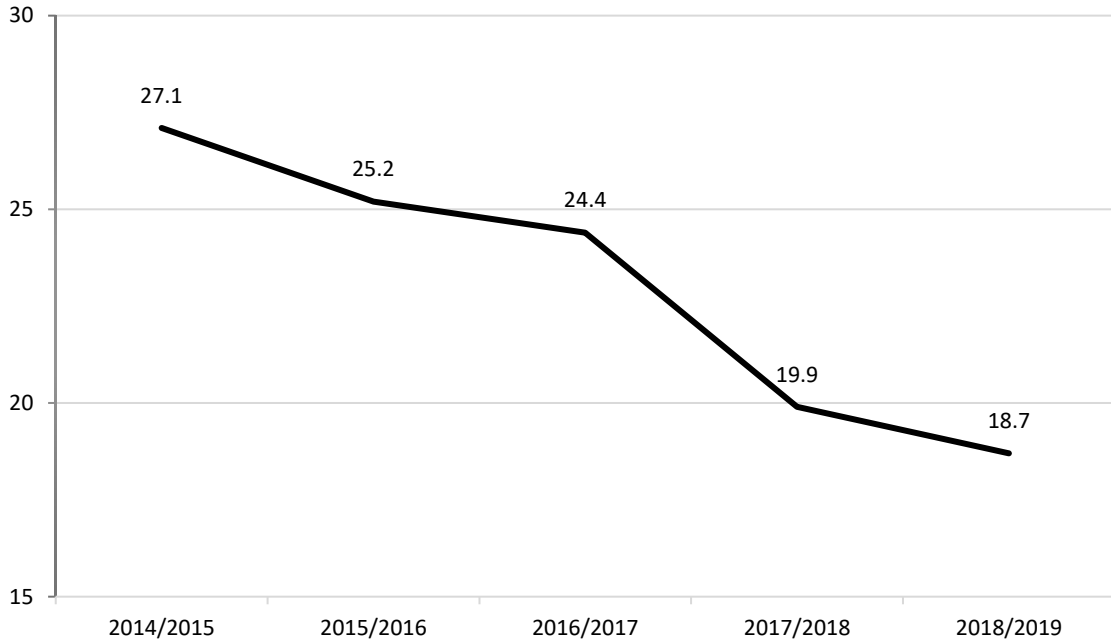
بالمليون جنيه

البيان	مشروع موازنة		موازنة		نعليات
	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/١٦	٢٠١٦/١٥	
الأجور وتعويضات العاملين	٢٦٦,٠٩٠	٢٣٩,٩٥٥	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	١٩٨,٤٦٨
الأجور والبدلات النقدية والعينية	٢٠٩,٠٣٣	١٩٠,٥٨٣	١٨١,٢٤٥	١٧٣,٨٢٦	١٦٢,٣١١
الوظائف الدائمة ومنها:	٦٨,٥٠٥	٦١,٠١١	٥٦,٩٢٩	٥٣,٢٨٧	٢٧,٧٦٣
× المرتبات الأساسية	٢٣,٣٩٩	١٩,١٠٢	١٨,٣٥٥	١٦,٨٣٥	٢٧,٤٧٦
× الأجر الوظيفي	٤٤,٧٦٩	٤١,٦٣٤	٣٨,٣٤٤	٣٦,٠٧٤	٠
الوظائف المؤقتة	٤,٥٥٥	٣,٩٤٧	٤,٣٣٢	٤,٠٣٦	٢,٥٥٠
المكافآت	٨٤,٥٢٨	٧٧,٨٢٦	٧٥,٦٢٢	٧٤,٣٢٦	٨٠,٠٣٤
بدلات نوعية	٢٩,٦٣٦	٢٧,٤٦٦	٢٧,١٧٤	٢٥,٦٩٥	٢٤,١٢٨
مزايا نقدية	١٥,٤٦٣	١٥,٢٦٥	١٢,٨١٦	١٣,٤٤٨	٢٥,٠٨٥
المزايا العينية	٦,٣٤٧	٥,٠٦٧	٤,٣٧٣	٣,٠٣٤	٢,٧٥١
المزايا التأمينية	٢٧,٣٥٤	٢٢,٨٩٠	٢٣,١٨٤	٢٠,٦٠٦	١٨,٩٩٧
* حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي للحكومة	٢٢,١١٢	١٩,٩٠٩	١٩,٧١٩	١٨,٢٠٩	١٦,٧٥٩
* مزايا تأمينية أخرى	٥,٢٤٢	٢,٩٨١	٣,٤٦٥	٢,٣٩٧	٢,٢٣٨
= الأجور الإجمالية والإحتياطيات العامة	٢٩,٧٠٣	٢٦,٤٨٣	٢١,٠٨٤	١٩,٢٨٩	١٧,١٦٠
* الأجور الإجمالية	١٧,٧٠٣	١٧,٦٠١	٢١,٠٨٤	١٩,٢٨٩	١٧,١٦٠
* المتطلبات الإضافية للأجور	١٢,٠٠٠	٨,٨٨٢	٠	٠	٠

ويلاحظ أن إتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٨,٧% من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغ مقدارها ١٤٢٤ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ١٥,٤% من إجمالي الإستخدامات لمشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١٧٢٤,٧ مليار جنيه.

وفيما يلي شكل توضيحي لتطور نسبة الأجور وتعويضات العاملين من المصروفات العامة.

شكل رقم (١) تطور الأجور وتعويضات العاملين كنسبة من المصروفات العامة



كما يلاحظ أن المكافآت تستوعب وحدها نحو ٣١,٨% من إجمالي الأجور بمشروع موازنة عام ٢٠١٩/١٨، بتقديرات بلغت نحو ٨٤,٥ مليار جنيه تليها بند الوظائف الدائمة والذي يستوعب نحو ٢٥,٧% منها، بتقديرات بلغت نحو ٦٨,٥ مليار جنيه ويشمل هذا البند المرتبات الأساسية بتقديرات بلغت نحو ٢٣,٤ مليار جنيه، والأجر الوظيفي بتقديرات بلغت نحو ٤٤,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٤١,٦ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٧/١٨، وجدير بالذكر أن بند الأجر الوظيفي يدرج للعام الثاني على التوالي طبقا لقانون الخدمة المدنية رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦ والذي يهدف إلى إعادة هيكلة الأجور وتحقيق التوازن بين الأجر الاساسي والأجر المتغير من (٢٠% - ٨٠%) إلى (٨٠% - ٢٠%).

أما بند البدلات النوعية فقد حاز على نحو ١١,١% من اعتمادات الأجور بتقديرات بلغت نحو ٢٩,٦ مليار جنيه، كما حازت المزايا التأمينية نحو ١٠,٣%، تليها المزايا النقدية بنحو ٥,٨%، أما الوظائف المؤقتة والمزايا العينية وباقي أنواع الأجور والاحتياطي حازت على نحو ١٥,٢%.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك زيادات متتالية في اعتمادات الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة منذ السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ على النحو التالي :

السنة المالية	مليار جنيه
١٩٨١/١٩٨٠	١,٤
١٩٩١/١٩٩٠	٧,١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨,١
٢٠١١/٢٠١٠	٩٦,٣
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٦٦

وقد روعى في تقدير الأجور إلزام كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة العامة الاقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والاعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التي يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الاساسى إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط.

ويوضح الجدول رقم (٤) حجم المدرج لاعتمادات الأجور وتعويضات العاملين في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ في وحدات القطاع الحكومى مقارنة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ :

جدول رقم (٤) تفصيلات (الباب الأول- الأجور وتعويضات العاملين) ٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩/٢٠١٨

بالمليون جنيه

التغير (٢ - ١)	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢)	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨				البيان
		الإجمالى (١)	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإدارى	
٢٦,١٣٤	٢٣٩,٩٥٥	٢٦٦,٠٩٠	٣٢,٤٠٥	١١١,٣٦١	١٢٢,٣٢٤	<u>الأجور وتعويضات العاملين</u>
١٨,٤٥٠	١٩٠,٥٨٣	٢٠٩,٠٣٣	٢٩,٣٤٠	٩٥,٤٦٤	٨٤,٢٢٨	الأجور والبدلات النقدية والعينية
٧,٤٩٣	٦١,٠١١	٦٨,٥٠٥	٨,٥١٥	٣٧,٨٣٢	٢٢,١٥٧	الوظائف الدائمة
٤,٢٩٧	١٩,١٠٢	٢٣,٣٩٩	١,٣٢٥	١٤,٣٠٥	٧,٧٦٩	المرتبات الاساسية
٦٢	٢٧٤	٣٣٦	٠	٠	٣٣٦	تكاليف المعارين وتحمل الموازنة مرتباتهم
٠	٠	١	١	٠	٠	تكاليف الاجازات الدراسية
١-	١	٠	٠	٠	٠	تكاليف المنح التدريبية
٣,١٣٥	٤١,٦٣٤	٤٤,٧٦٩	٧,١٨٩	٢٣,٥٢٨	١٤,٠٥٢	الاجر الوظيفى
٦٠٩	٣,٩٤٧	٤,٥٥٥	٢,٩٢٠	٧٨٧	٨٤٨	الوظائف المؤقتة
١٥	٤٤	٥٩	٥	٠	٥٤	المكافآت الشاملة (خبراء وطنيين)
١	١٩	٢٠	١٨	٠	٢	المكافآت الشاملة (خبراء أجنبى)
٣٢٦	١,٣٦٨	١,٦٩٤	٦٥٠	٧٨٧	٢٥٧	أجور موسميين
٠	١	٠	٠	٠	٠	مكافآت الصبيه

التغير (٢ - ١)	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢)	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨				البيان
		الإجمالي (١)	الهيئات الخدمية	الإدارة الحلئية	الجهاز الإداري	
٧	٥٨	٦٥	٦٠	٠	٥	مكافآت أطباء إمتياز وأخصائي علاج طبيعي
٢٥٤	٢,٤٥٧	٢,٧١٠	٢,١٨٦	٠	٥٢٤	مكافآت الأساتذة المتفرغين
٠	١	١	١	٠	٠	مكافآت الأساتذة غير المتفرغين
٦	٠	٦	٠	٠	٦	مكافآت مساعدي ومعاوني الوزراء
٦,٧٠١	٧٧,٨٢٦	٨٤,٥٢٨	١٣,٦٦١	٣٠,٧٣٣	٤٠,١٣٤	المكافآت:
٣,٠٥٦	١١,٥٩٦	١٤,٦٥٢	١,٩٩١	٢,٣٦٥	١٠,٢٩٦	تعويض العاملين عن جهود غير عادية
٢,٠٥٤	٤,٤٨٤	٦,٥٣٨	٤٠٨	١٠٧	٦,٠٢٣	المكافآت التشجيعية
١٢٦-	٦,٠١٠	٥,٨٨٤	٠	٥,٢٦٤	٦٢٠	تكاليف حافز الإثابة
٥٦-	٧,١٧٥	٧,١٢٠	٢,٩٦٢	٢٣٦	٣,٩٢٢	حوافز العاملين بالكادر العام
١١٤	١٥,١٥٣	١٥,٢٦٦	٣٧٧	٥,٣٥٧	٩,٥٣٢	حوافز العاملين بالكادرات الخاصة
١١١	١,٩٢٩	٢,٠٤٠	٣٥٩	١,٤٧٤	٢٠٧	الحافز المالي الإضافي
٠	٢	٢	١	٠	١	حافز العاملين
٥٤	١,٧١٤	١,٧٦٩	١٠٤	١,٢٠٢	٤٦٣	حافز جذب العمالة
١	٨٩	٩٠	١٥	٥٢	٢٢	حافز تميز (ماجستير ودكتوراه)
٢١٢-	١,١٢٩	٩١٧	٢٤٩	٤٤٥	٢٢٣	مكافآت التدريس
٢١-	٥٤٨	٥٢٧	٤٢١	٧	٩٩	مكافآت الريادة العلمية والإجتماعية
٥-	٥٩٠	٥٨٥	٤٣٩	٠	١٤٦	مكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية
١٠-	٦١٤	٦٠٤	٥١٠	٠	٩٤	مكافآت الإشراف على الرسائل العلمية
١٢٠	١٣,٦٥٣	١٣,٧٧٣	١,٥٣٤	٩,١٢٨	٣,١١٢	مكافآت الإمتحانات
١٠	٣٣٣	٣٤٢	١٦١	١١٢	٧٠	مكافأة التصحيح
٣٨	٣٠٣	٣٤١	١٩٥	٣١	١١٦	مكافآت حضور جلسات ولجان
٣٥	٨٣	١١٨	١٨	١٧	٨٣	مكافآت التدريب
١-	٤١	٤٠	٢٧	٠	١٣	مكافآت ساعات البحث الزائدة عن النصاب
١,٥٠٧	٤,٠١٧	٥,٥٢٤	٢,٢٤٥	٢٣٨	٣,٠٤١	مكافآت أخرى
٩٤-	٢,٠٥٥	١,٩٦٠	١٠٢	١,٠٩٨	٧٦١	تكاليف حافز إثابه إضافي
٦٤-	٣,١٦٨	٣,١٠٤	٠	٢,٧٠٣	٤٠٠	حوافز الأداء للمعلمين
٢١١	١,٣٤٧	١,٥٥٨	١,٢٤٤	٠	٣١٤	حافز الجودة
١٩	٦٠	٧٩	٢٧	٦	٤٥	مكافآت المستشارين
١٠١-	١,٧٣٣	١,٦٣٢	٢٦١	٨٥٦	٥١٥	الحافز التعويضي لتطبيق القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥
٦٣	٠	٦٣	١٤	٣٤	١٦	حافز ميكنة الموازنة العامة
٢,١٧٠	٢٧,٤٦٦	٢٩,٦٣٦	٢,٩٦٠	١٦,٢٧٠	١٠,٤٠٦	بدلات نوعية :
١	٥	٦	٢	١	٤	بدل تمثيل الوظائف العليا

التغير (٢ - ١)	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢)	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨				البيان
		الإجمالي (١)	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
١	٣٠	٣١	٢٤	٠	٦	بدل تمثيل لموظفين بالخارج
١-	٨٠	٧٩	١٤	٥٧	٧	بدل طبيعة عمل للأطباء
٢	٦٠	٦٢	١٦	٤١	٦	بدل حرمان للصيادلة والحكيماط والمولدات والمرضات والزائرات الصحيات والمفتشات
١-	٢٠٤	٢٠٣	٣٧	١٤٧	٢٠	بدل عدوى ووقاية من الأشعة
٠	١٠	٩	٣	٤	٢	بدل تفرغ للمهندسين
٠	٢	٢	٢	٠	٠	بدل تفرغ للمحامين
٤-	٥٤	٥٠	٩	٣٨	٣	بدل تفرغ للمهندسين الزراعيين
٠	٦	٦	١	٤	١	بدل تفرغ للأطباء البيطريين
٠	٥	٥	١	٣	١	بدل تفرغ للتجاربيين
١٤	١٤٢	١٥٦	٠	٠	١٥٦	بدلات عسكرية
٥٢	٣٣١	٣٨٣	٥١	٤٧	٢٨٤	بدل طبيعة عمل
١-	١	٠	٠	٠	٠	بدل تفتيش
٠	١	١	٠	٠	١	بدل إمتياز
٠	١	١	١	٠	٠	بدل عمادة ووكالة ورئاسة قسم
٠	٤	٤	٠	١	٣	بدل صيارف وتحصيل وبدل عجز للصيارف
٦-	١,٧٣٠	١,٧٢٤	٦٨	١١٧	١,٥٣٩	بدل خطر
٠	٢	٢	٠	٠	٢	بدل قيادة
٠	٢	٢	٠	١	١	بدلات مهنية وفنية أخرى
٢٠	٣٩٩	٤١٨	٢٧	٢٢٥	١٦٧	بدل إقامة بالجهات النائية
٠	٣٩	٣٩	٠	٠	٣٩	بدل سودان
٠	٢	٢	٠	٠	٢	بدل إغتراب
٣	٤١	٤٣	٢٤	٠	١٩	بدل سكن في الداخل والخارج
١-	١	٠	٠	٠	٠	بدل إستقبال وضيافة
٠	١	١	٠	٠	١	بدل مراسلة
٦١	٢٤٦	٣٠٧	١٣	١١	٢٨٣	بدل أغذية
٠	٢	٢	٠	٠	٢	بدل ملابس
١	١٢	١٢	١٠	٠	٢	بدل إنتقال نقدي ثابت ونظير عدم تخصيص سيارات ركوب حكومية
١٤	٢,٧٢٢	٢,٧٣٦	٢,١٩٢	٠	٥٤٤	بدل جامعة
٢٥	٩١	١١٦	٠	٠	١١٦	بدل يخص العلاقات الثقافية والتعاون الخارجي
٠	١	١	٠	٠	٠	بدل تفرغ فنانين تشكيبين
٩-	٤,١٦٨	٤,١٥٩	٠	٣,٦٤٢	٥١٨	بدل معلم (تدريس)
٨٨	١١,١٢٢	١١,٢١٠	٠	٩,٨٦٩	١,٣٤٠	بدل إعتقاد (معلمين)

التغير (٢-١)	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ (٢)	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨				البيان
		الإجمالي (١)	الهيئات الخدمية	الإدارة المحلية	الجهاز الإداري	
١,٨٧٧	٣,٣١٥	٥,١٩٢	٣٨	٢	٥,١٥٣	بدلات مختلفة أخرى
٣٦	٢,٦٣٤	٢,٦٧٠	٤٢٦	٢,٠٥٩	١٨٥	بدل مهن طبية
١٩٨	١٥,٢٦٥	١٥,٤٦٣	٤٦٨	٩,٥٧٠	٥,٤٢٥	مزايا نقدية
٤-	١٢٨	١٢٥	٩	٧٣	٤٣	علاوة إجتماعية
٣-	١٢٣	١٢٠	٩	٧٥	٣٥	علاوة إجتماعية إضافية
٢	٤	٦	٢	٤	١	تكاليف تعويض العلامات بما يعادل ٢٥% من المرتب الشهري
١,٦٤٦-	٨,١٦٠	٦,٥١٤	٢٣٩	٢,٦٦٨	٣,٦٠٦	العلاوة الخاصة
١٠-	٣٦١	٣٥٢	٢٢	٢٠٥	١٢٥	المنحة الشهرية
٠	١٩	١٨	١٧	١	١	مزايا نقدية أخرى
٠	٢٤٣	٢٤٣	٠	٠	٢٤٣	علاوة الحد الأدنى
٢١-	٦,٢٢٦	٦,٢٠٥	٠	٥,٤٣٣	٧٧٢	علاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين
١,٨٨٠	٠	١,٨٨٠	١٧٠	١,١١٢	٥٩٨	تكاليف المقابل النقدي لرصيد الاجازات الاعتيادية
١,٢٨٠	٥,٠٦٧	٦,٣٤٧	٨١٦	٢٧٢	٥,٢٥٨	المزايا العينية
٨٥٥	٢,١٩٠	٣,٠٤٥	٢٨٤	٢٦٤	٢,٤٩٧	أغذية للعاملين
٨٠	١,١٠٤	١,١٨٤	٣٠	٧	١,١٤٨	ملابس للعاملين
٣٢٩	١,٦٣٨	١,٩٦٧	٤٩٣	٠	١,٤٧٤	علاج طبي للعاملين
٣	١٠٧	١١٠	١٠	١	٩٩	خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين
١٣	٢٨	٤١	٠	٠	٤١	أخرى
٤٤٦٤	٢٢٨٩٠	٢٧٣٥٤	٣٠٤٦	١٥٨٩٧	٨٤١١	المزايا التأمينية
٢,٢٠٣	١٩,٩٠٩	٢٢,١١٢	٢,٥١٦	١٢,٨٢١	٦,٧٧٥	حصة الحكومة في صندوق التأمين الإجتماعي للحكومة
١,٩٩٨	١٨,٨١١	٢٠,٨٠٨	٢,٣٥٥	١٢,٠٦٦	٦,٣٨٨	التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة
١٤٣	٨١٥	٩٥٨	١٠٦	٥٠٩	٣٤٣	حصة الحكومة في اشتراكات نظام المكافآت
٦٢	٢٨٤	٣٤٦	٥٥	٢٤٧	٤٤	تكاليف مساهمة الحكومة في التأمين على العاملات في اجازة لرعاية اطفالهن
٢,٢٦١	٢,٩٨١	٥,٢٤٢	٥٣٠	٣,٠٧٦	١,٦٣٦	مزايا تأمينية أخرى
٢,٠٨٥	١,٥٤٠	٣,٦٢٥	٣٣٨	٢,١٥٤	١,١٣٣	التأمين ضد المرض
١٧٦	١,٤٤١	١,٦١٧	١٩٢	٩٢٢	٥٠٣	التأمين ضد إصابة العمل
٣٢٢٠	٢٦٤٨٣	٢٩٧٠٣	١٨	٠	٢٩٦٨٥	الأجور الإجمالية والإحتياجات العامة
١٠٢	١٧,٦٠١	١٧,٧٠٣	١٨	٠	١٧,٦٨٥	الأجور الإجمالية
٨٩٧	١٦,٧٢٢	١٧,٦١٩	٢	٠	١٧,٦١٧	أجور إجمالية مدرجة بموازانات الجهات
٧٩٦-	٨٧٩	٨٤	١٦	٠	٦٨	إعتمادات الاجور للحسابات والصناديق الخاصة
٣,١١٨	٨,٨٨٢	١٢,٠٠٠	٠	٠	١٢,٠٠٠	المتطلبات الإضافية للأجور
٣,١١٨	٨,٨٨٢	١٢,٠٠٠	٠	٠	١٢,٠٠٠	إحتياجات عامة للأجور

٢- شراء السلع والخدمات:

تستهدف الموازنة زيادة مخصصات شراء السلع والخدمات بحيث يتم تخصيص موارد كافية لمصروفات الصيانة لماله من أثر مباشر علي الحفاظ علي الاصول الحكومية، وكذلك توفير المستلزمات السلعية التي تضمن كفاءة العمل الحكومي.

وتقدر المصروفات المخصصة لشراء السلع والخدمات بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٦٠,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٢,١ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٨ مليار جنيه ونسبة زيادة قدرها ١٥,٤%، وتشمل إتمادات شراء السلع والخدمات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوي على نفقات الصيانة والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إتمادات المياه والإنارة وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسي، وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق نجد أن المتوقع لنتائج تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ يصل إلى ٤٨,١ مليار جنيه بخفض عن تقديرات ذات العام المالي حوالي ٤ مليار جنيه. ويوضح الجدول التالي رقم (٥) التطور في تقديرات شراء السلع والخدمات على مدار الخمس سنوات.

جدول رقم (٥) تقديرات شراء السلع والخدمات على مدار الخمس سنوات

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		التغيير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/١٤	
	مشروع موازنة	الوزن النسبي %	الموازنة	الوزن النسبي %	قيمة	نسبة %				
* الأدوية	٧,٠٣٦	١١,٧	٦,٧٦٤	١٣,٠	٢٧١	٤,٠	٦,٩٧٨	٤,٣١٤	٣,٥٨٨	٣,٤٩٤
* الإغذية	٤,٥٩٧	٧,٧	٤,٤١٢	٨,٥	١٨٥	٤,٢	٤,١٦٥	٢,٠٧٧	١,٩٧٨	١,٦٤٩
* مواد خام أخرى	٥,٨٧٠	٩,٨	٣,١٦٦	٦,١	٢,٧٠٤	٨٥,٤	٥,٢٧٢	٦,٢٣٢	٢,٣٠٨	١,٨١٨
* وقود وزيت وقوى محركة للتشغيل	٢,٣٠٠	٣,٨	١,٦٠٨	٣,١	٦٩٢	٤٣,٠	١,٤٨٦	١,٥١٢	١,٣٧٥	١,١٦٥
* وقود وزيت لسيارات الركوب	٣٤٨	٠,٦	١٨٥	٠,٤	١٦٣	٨٨,٤	٢٩٤	١٥٧	١٢٨	١٢٤
* قطع غيار ومهمات	٢,١٢٠	٣,٥	١,٢٩٦	٢,٥	٨٢٤	٦٣,٦	١,٦١٠	١,٠٠٣	٨٥٨	٨٠٦
* الإنارة	٥,١٠٦	٨,٤	٤,١٦٥	٨,٠	٩٤٠	٢٢,٦	٤,٣٤٣	٣,٧٢٤	٤,١١٢	٣,٩٢٠
* المياه	٧٠٩	١,٢	٨٢٧	١,٦	١١٨	١٤,٣	٦٨٣	٧٧٨	٧٨٤	٦٨٣
* الصيانة	٧,٨١٤	١٣,٠	٦,٨٩٩	١٣,٣	٩١٥	١٣,٣	٧,٢١٠	٥,٧٨٥	٤,٩٣٩	٤,٠٤٧
* نفقات الطبع	٢,٨٦١	٤,٨	٢,٢٢٩	٤,٣	٦٣١	٢٨,٣	٢,٧٦٦	١,٥٧٨	١,٤٩٠	١,٤٧١
* النقل والإنتقالات	٣,٦٣٤	٦,٠	٣,٤٠٤	٦,٥	٢٣٠	٦,٧	٣,٣٩٧	٣,٠٢٥	٣,٠٧٦	٢,٩٣٩
* البريد والإتصالات	٥٥٢	٠,٩	٥٩١	١,١	٣٩	٦,٦	٢٧٤	٢٦٧	٢٩٢	٥٦٦
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٢٦٥	٠,٤	٢٣١	٠,٤	٣٤	١٤,٥	٢٣٦	١٧٢	١٨١	٢١٠
* باقي بنود الباب الثاني	١٠,٧٦٣	١٧,٩	١٠,٦٦٣	٢٠,٥	١٠٠	٠,٩	٩,٣٤٩	١١,٨٢٦	١٠,٥٥٣	٨,٣٨٦
* إحتياجات عامة	٦,١٥٠	١٠,٢	٥,٦٢٥	١٠,٨	٥٢٥	٠,٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٦٠,١٢٤	١٠٠,٠	٥٢,٠٦٥	١٠٠	٨,٠٥٧	١٥,٥	٤٨,٠٦٤	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	٣١,٢٧٦
نسبة إلى الناتج المحلي	%١,١		%١,٣				%١,١	%١,٢	%١,٣	%١,٣

وقد جاءت زيادة التقديرات الإجمالية لباب شراء السلع والخدمات بحوالي ١٥,٤% نتيجة للزيادة في معظم البنود، مثل الزيادة في بند الصيانة بلغت حوالي ١٣,٣%، وزيادة في نفقات الطبع بلغت حوالي ٢٨,٤%، والزيادة في الأدوية بلغت حوالي ٤% بينما بلغت الزيادة في بند مواد خام أخرى حوالي ٨٥,٤%.

ويبلغ الوزن النسبي لنفقات الصيانة بالنسبة إلى إجمالي الباب بموازنة ٢٠١٩/١٨ حوالي ١٣% بإجمالي تقديرات بلغت نحو ٧,٨ مليار جنيه مقابل حوالي ٦,٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/١٧ بينما كانت تبلغ بفعلي ٢٠١٥/١٤ حوالي ٤ مليار جنيه.

والجدول التالي رقم (٦) يوضح توزيع إعمادات الصيانة بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/١٨ وتوزيعها على الجهات الحكومية المختلفة مقارنة بتقديرات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

جدول رقم (٦) توزيع إعمادات الصيانة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ على الجهات الحكومية المختلفة

بالمليون جنية

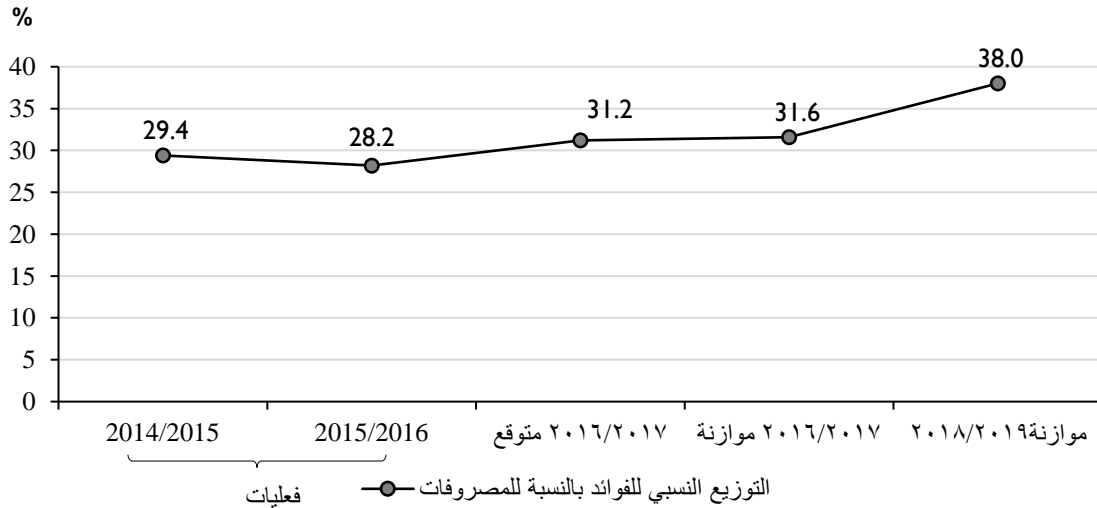
التغير (٢-١)	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ (٢)	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧				البيان
		الإجمالي (١)	الهيئات الخدمية	الإدارة البلدية	الجهاز الإداري	
٩١٥	٦,٨٩٩	٧,٨١٤	٣,٥٦٣	١,٣٣٩	٢,٩١٢	* نفقات الصيانة
٦٥	٥٠٨	٥٧٢	١٦٤	١٦	٣٩٢	صيانة وتطهير لوسائل الري والصرف
٣٩٣	١,٩٣٧	٢,٣٣١	٥٦٨	٥٧٦	١,١٨٦	صيانة وترميم مباني إنشاءات وأعمال صغيرة المباني
٤٤	١٣٨	١٨٢	٣٤	٦٢	٨٥	صيانة مرافق وشبكات
١٨٣	٢,٠٤٤	٢,٢٢٧	٢,٠٠٦	١٢٤	٩٦	صيانة طرق وجسور وكباري
٨٥-	١,٦٣٥	١,٥٥٠	٤٦٣	٢٩٨	٧٨٩	صيانة آلات ومعدات
٢٠٤	٥٢٠	٧٢٤	٢٨٢	١٦٩	٢٧٣	صيانة وسائل نقل وإتصالات
١٨	٣٠	٤٨	١٥	١٦	١٨	صيانة أثاث ومعدات مكتبية ومكاتب
٢٧	٥٣	٨٠	١٦	٢٠	٤٤	صيانة الحاسبات والأجهزة الإلكترونية
٦٥	٣٥	١٠١	١٦	٥٧	٢٨	أخرى

٣- الفوائد :

تشكل فوائد القروض نسبة ٣٨% من إجمالي الإعتمادات المخصصة للمصروفات في مشروع موازنة الدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ والبالغة ١٤٢٤ مليار جنية، وعليه تقدر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية بمبلغ ٥٤١,٣ مليار جنية مقابل ٣٨١ مليار جنية بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة قدرها ١٦٠,٣ مليار جنية، وبنسبة زيادة ٤٢,١%، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات، وتمثل هذه الفوائد خدمة إجمالي الدين العام المحلي والخارجي والذي يبلغ رصيده حتى ٢٠١٨/٢/٢٨ نحو ٧٥٢,٧ مليار جنية.

ويوضح الشكل التالي التوزيع النسبي للفوائد بالنسبة للمصروفات على مدار اربع سنوات.

شكل رقم (٢) التوزيع النسبي للفوائد بالنسبة للمصروفات على مدار اربع سنوات



ويوضح الجدول التالي رقم (٧) توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والفعليات لثلاث سنوات مالية سابقة.

جدول رقم (٧) توزيع الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

بالمليون جنيه

٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	التغيير		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		البيان
				متوقع	نسبة %	قيمة	النسبة %	الوزن النسبي %	الوزن النسبي %	
										(أ) الفوائد الخارجية
٤,٦٥٤	٥,٠٠٨	٩,٤٢٦	٢٦,٩٩١	٢٣,١	٥,٨٤٦	٦,٦	٢٥,٢٥٤	٥,٧	٣١,١٠٠	* فوائد الدين العام الخارجي
٤٦	٥٨	١٧٣	٣٠٤	١٢,٩	٣٨	٠,١	٢٩٦	٠,١	٣٣٥	* فوائد خارجية تسدها الجهات
<u>٤,٧٠٠</u>	<u>٥,٠٦٦</u>	<u>٩,٥٩٩</u>	<u>٢٧,٢٩٥</u>	<u>٢٣,٠</u>	<u>٥,٨٨٤</u>	<u>٦,٧</u>	<u>٢٥,٥٥١</u>	<u>٥,٨</u>	<u>٣١,٤٣٥</u>	جملة (أ)
										(ب) الفوائد المحلية
٣١,٩٦١	٣٤,٢٦١	٥٨,١٩٣	٩٤,٤٧٦	٨٠,٥	٤٢,١٢٢	١٣,٨	٥٢,٣٥٣	١٧,٥	٩٤,٤٧٦	* فوائد سندات البنك المركزي
٥٢,٤٧٧	٥٩,٨٤٧	٩٠,٩٧٥	١٤٨,٠٩٢	٧٢,٦	٩٢,٨٣٩	٣٣,٦	١٢٧,٩٠٠	٤٠,٨	٢٢٠,٧٣٩	* فوائد الأذون على الخزنة العامة
٦٤,٩٩٤	٨٨,٤٠٧	١٠٧,٨٠٦	١١٧,٨٤٩	١,١-	١,٣٧٩-	٣١,٨	١٢١,٢٦٠	٢٢,١	١١٩,٨٨١	* فوائد سندات الخزنة المصرية
١٧,٥٣٩	٣١,٥٤٤	١٦,٥٣٢	٥,٧٥٨	١,٠,٩-	٧,٥-	١,٧	٦,٤٦٣	١,١	٥,٧٥٨	* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين
٢٠,٣١٧	٢٣,٥٩٠	٢٨,١٦٤	٣٠,٨٦٩	٦,١	١,٧٧٧	٧,٦	٢٩,٠٩١	٥,٧	٣٠,٨٦٩	* فوائد صكوك صناديق المعاشات
١,٠٢٠	٩٢١	٥,٣٣٢	١٣,٥٧٠	٥٦٥,٧	١٠,٣,٩١٥	٤,٨	١٨,٣٦٨	٧,٠	٣٨,١٤٩	فوائد أخرى متنوعة
<u>١٨٨,٣٠٩</u>	<u>٢٣٨,٥٧٠</u>	<u>٣٠٧,٠٠٣</u>	<u>٤١٠,٦١٣</u>	<u>٤٣,٤</u>	<u>١٥٤,٤٣٥</u>	<u>٩٣,٣</u>	<u>٣٥٥,٤٣٥</u>	<u>٩٤,٢</u>	<u>٥٠٩,٨٧٠</u>	جملة (ب)
<u>١٩٣,٠٠٨</u>	<u>٢٤٣,٦٣٥</u>	<u>٣١٦,٦٠٢</u>	<u>٤٣٧,٩٠٨</u>	<u>٤٢,١</u>	<u>١٦٠,٣١٩</u>	<u>١٠٠</u>	<u>٣٨٠,٩٨٦</u>	<u>١٠٠</u>	<u>٥٤١,٣٠٥</u>	الإجمالي
<u>%٧,٩</u>	<u>%٩,٠</u>	<u>%٩,١</u>	<u>%١٠,٠</u>				<u>%٩,٣</u>		<u>%١٠,٣</u>	نسبة إلى الناتج المحلي

٤ - الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية:

تمثل الاعتمادات التي تم رصدها للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ حوالي ٢٣,٣% من إجمالي المصروفات العامة، بتقديرات بلغت حوالي ٣٣٢,٢ مليار جنيه، بنقص قدره ٥,٠ مليون جنيه بنسبة نقص قدرها ٠,٢% عن موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ البالغة نحو ٣٣٢,٧ مليار جنيه.

وتأتى هذه الاعتمادات هذا العام موزعة كالتالي:

(مليار جنيه)

١٩٤,٣	* الدعم السلعي
١٠٦,٩	* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
١,١	* الدعم والمنح لمجالات التنمية
١٢,٨	* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
١٧,١	* اعتمادات إجمالية واحتياطات للدعم والمساعدات المختلفة
<u>٣٣٢,٢</u>	<u>الإجمالي</u>

يوضح الجدول التالي رقم (٨) توزيع اعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية على أنواعها الرئيسية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والنتائج المتوقعة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ والفعليات لثلاث سنوات سابقة.

جدول رقم (٨)
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

(القيمة بالمليون جنيه)

٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	التغيير		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	الموازنة	الوزن النسبي %	مشروع موازنة	
* الدعم السلعي:										
٣٩,٣٩٥	٤٢,٧٣٨	٤٧,٥٣٥	٨٢,١٧٧	٣٦,٦	٢٣,٠٨٠	١٩,٠	٦٣,٠٩٥	٢٥,٩	٨٦,١٧٥	- دعم السلع التموينية
١,٢٧٢	١,٧٤٣	٤١	٦٥	٠,٠	٠	٠,٣	١,٠٦٥	٠,٣	١,٠٦٥	- دعم المزارعين
٧٣,٩١٥	٥١,٠٤٥	١١٥,٠٠٠	١٢,٠٩٢٦	١٩,١-	٢١,٠٧٢-	٣٣,١	١١٠,١٤٨	٢٦,٨	٨٩,٠٧٥	- دعم المواد البترولية
٢٣,٦٣٠	٢٨,٤٨٣	٢٧,٥٩٠	٣,٠٠٠٠	٤٦,٧-	١٤,٠٠٠-	٩,٠	٣,٠٠٠٠	٤,٨	١٦,٠٠٠	- دعم الكهرباء
٢٠١	٣٩٧	٥٢٤	١,٠٠٠٠	٠,٠	٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	- دعم الأدوية والبان الأطفال
٨٥٢	١,٣٣٣	٩٨٣	١,٠٠٠٠	٠,٠	٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	- دعم شركات المياه
١٣٩,٢٦٥	١٢٥,٧٤٠	١٩١,٦٧٢	٢٣٥,١٦٨	٥,٨-	١١,٩٩٣-	٦٢,٠	٢٠٦,٣٠٨	٥٨,٥	١٩٤,٣١٥	إجمالي الدعم السلعي
* الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية:										
١,٠٥٥٨	١,٠٦٠٠	١,٠٦٧٦	١,٠٧٧٩	٥,١	٨٩	٠,٥٥	١,٠٧٦١	٠,٦	١,٠٨٥٠	- دعم نقل الركاب
١٥٤	١٣٣	١٤٠	١٢٩	٢٥,٠	٥٠	٠,١	٢٠٠	٠,١	٢٥٠	- دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)
٠	٤٣	١٢٧	٧٥	٣٣,٣	٢٥	٠,٠	٧٥	٠,٠	١٠٠	- دعم إشتراكات الطلبة (مترو والأنفاق)
٧٩٥	٨٩٠	٨١٦	٨١٥	٠,٠	٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	٠,٣	١,٠٠٠٠	- دعم الخطوط غير الاقتصادية (سكك حديد)
٢٦١	٢٦٤	٦٢١	٣٧٤	١,١	٤	٠,١	٣٣٠	٠,١	٣٣٤	- دعم التأمين الصحي على الطلاب
١٩٨	١٥٧	٠	١٧٥	٠,٦-	١-	٠,٠	١٦٦	٠,٠	١٦٥	- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة
١٨٠	١٨٦	٠	٢٦٢	٠,١-	٠	٠,١	٢٣٢	٠,١	٢٣٢	- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي
٠	٠	٠	٠	٢٥,٠-	٥٠٠-	٠,٦	٢,٠٠٠	٠,٥	١,٥٠٠	دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان
٠	٠	٠	٠	٩,٩	١٠	٠,٠	١٠٠	٠,٠	١١٠	- دعم التأمين الصحي على الفلاحين
٦,٧٤٠	٧,٠٧٩	١٢,٩٤٨	١٧,٤٦٩	١٤,٨	٢,٠٥٠	٤,٦	١٥,٢٥٠	٥,٣	١٧,٥٠٠	- معاش الضمان الإجتماعي
٥٣	٧٠	٧٠	٧٠	٠,٠	٠	٠,٠	٧٠	٠,٠	٧٠	- معاش الطفل
٤٣	١,٧٦١	٦١	١٦٣	٠,٥	٠	٠,٠	٧٧	٠,٠	٧٧	- اعانات الشؤون الاجتماعية
٣٣,٢١٣	٤٣,٩٥٤	٤٥,٢٣٥	٥٢,٥٠٠	١,٠,٥	٦,٥٤٣	١٨,٨	٦٢,٥٠٠	٢٠,٨	٦٩,٠٤٣	- مساهمات في صناديق المعاشات
٣٢	٣٠	٤,٦٢٧	٥,٠٦٦	١,٠,٨	٥٠٠	١,٤	٤,٦٣٧	١,٥	٥,١٣٧	- علاج مواطني جمهورية مصر العربية
٩٥٧	١,٠٢٥	١,٢٥٣	١,٥٤٨	٦٩,٠	٧٣٢	٠,٣	١,٠٦١	٠,٥	١,٠٧٩٣	- مزايا إجتماعية أخرى
٦,٢١١	٧,٨٠٦	٨,٩١٩	٧,١٣٨	٥٩,٠	٢,٨٨٣	١,٥	٤,٨٨٤	٢,٣	٧,٧٦٧	- المنح والمساعدات
٥٠,٣٩٥	٦٤,٩٩٩	٧٦,٤٩٤	٨٧,٥٦٣	١٣,٣	١٢,٥٨٥	٢٨,٤	٩٤,٣٤٢	٣٢,٢	١٠٦,٩٢٦	إجمالي الدعم والمنح والخدمات الاجتماعية:
* الدعم والمنح لمجالات التنمية:										
٠	٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠,١	٢٠٠	٠,١	٢٠٠	- دعم تنمية الصعيد
٦٣١	٣٩٠	٨٥	١٣٣	٠,٠	٠	٠,٢	٥٠٠	٠,٢	٥٠٠	- دعم فائدة القروض الميسرة
٠	٢,٠٠٠	٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	٠,٠	٠	- دعم برنامج الإسكان الإجتماعي
١٦٤	٧٦	١٨٠	٢	٩٦,٧	١١٨	٠,٠	١٢٢	٠,١	٢٤٠	- صندوق مركبات النقل السريع
١٠	٥٠	٢٩	٠	٠,٠	٠	٠,٠	١٢٥	٠,٠	١٢٥	- التدريب
٨٠٥	٢,٥١٦	٢٩٤	١٣٥	١٢,٥	١١٨	٠,٣	٩٤٧	٠,٣	١,٠٦٥	إجمالي الدعم والمنح لمجالات التنمية
* الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية:										
٤٠٠	٤٠٠	٦٤٠	١,٤٠٠	١٠٠,٠	١,٤٠٠-	٠,٤	١,٤٠٠	٠,٠	٠	- دعم المناطق الصناعية
٢,٥٨٠	٣,٧٠٠	٣,٣٠١	٢,٦٠٠	٥٣,٨	١,٤٠٠	٠,٨	٢,٦٠٠	١,٢	٤,٠٠٠	- دعم تنشيط الصادرات
٢,٤٤١	١,١٨٢	١,٦١٥	١,٧٢٩	١٥,٨-	٢٧٤-	٠,٥	١,٧٢٩	٠,٤	١,٤٥٥	- دعم الإنتاج الحربي
١٤٨	٦٥٤	٤٥٧	١٩٠	١٠٠,٠-	١٩٠-	٠,١	١٩٠	٠,٠	٠	- صندوق دعم نشاط التمويل العقاري
١,٤٠٠	١,١٨٦	١,١٩٣	٢,١٠٠	١٩١,٧	٢,٣٠٠	٠,٤	١,٢٠٠	١,١	٣,٥٠٠	- برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل
٠	٣٥	٠	٠	٠,٠	٠	٠,٢	٥٠٠	٠,٢	٥٠٠	- مبادرة حوض النيل
٠	٠	٦	١	١٠٠,٠-	١٠٠-	٠,٠	١٠٠	٠,٠	٠	- جهاز تنمية التجارة الداخلية
١٤	٣٧	٠	١٨٩	١٦,٠	٢,٠٨٧	٠,٤	١,٣٠٠	١,٠	٣,٣٨٨	- بنود أخرى
٦,٩٨٣	٧,١٩٥	٧,٢١٢	٨,٢٠٩	٤٢,٤	٣,٨٢٤	٢,٧	٩,٠١٩	٣,٩	١٢,٨٤٣	إجمالي الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية
١٩٧,٤٤٧	٢٠٠,٤٥٠	٢٧٥,٦٧٣	٣٣١,٠٧٤	١,٥	٤,٥٣٤	٩٣,٤	٣١٠,٦١٦	٩٤,٨	٣١٥,١٤٩	جملة الدعم
١,١٢٣	٥٧٤	١,٠٤٦	٣٠٢	٢٩,٧-	١٤٥-	٠,١	٤٨٦	٠,١	٣٤٢	* اعتمادات إجتماعية مدرجة بموازنات الجهات
٠	٠	٠	٠	٢٢,٣-	٤,٨٢٥-	٦,٥	٢١,٦٢٥	٥,١	١٦,٨٠٠	* متطلبات إضافية واحتياجات
١٩٨,٥٧٠	٢٠١,٠٢٤	٢٧٦,٧١٩	٣٣١,٣٧٦	٠,١-	٤٣٦-	١,٠,٠	٣٣٢,٧٢٧	١,٠,٠	٣٣٢,٤٩١	الإجمالي
%٨,٢	%٧,٤	%٨,٠	%٧,٥				%٨,١		%٦,٣	نسبة إلى الناتج المحلي

ونظراً لأهمية هذا الباب بالنسبة لمحدودي الدخل، نستعرض أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٨٦,١٧٥ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٦٣,٠٩٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢٣,٠٨٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٣٦,٦% وبزيادة قدرها ٣,٨٨٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٨٢,١٧٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤,٩%. وقد أسفرت تلك الافتراضات عن دعم للسلع التموينية ورغيف الخبز بمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ موزعاً على النحو التالي:

(القيمة بالمليار جنيه)

٤٢,٢٥٥	دعم رغيف الخبز
٢,٤٤٠	دعم دقيق المستودعات
٤,٤٠٠	دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش / رغيف × ٤٤ مليار رغيف
٣٧,٠٨٠	دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٩ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدین على البطاقة، وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد × ١٢ شهر).
٨٦,١٧٥	إجمالي الدعم

دعم المزارعين:

يقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ١,٠٦٥ مليون جنيه، وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلي:

- ١ - دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة، وبذور، ومبيدات .
- ٢ - تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية .
- ٣ - المساهمة في خفض أسعار التقاوى .

٤ - تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

٥ - ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة المعروض؛ فيما يلي:

دعم المزارعين

(بالمليون جنيه)

١٠٠٠,٠	دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعي المصري)
٥٠,٠	مساهمة الدولة في تكاليف مقاومة آفات القطن
١٤,٥	دعم صندوق الموازنة الزراعية
١.٠٦٤,٥	الإجمالي

دعم المواد البترولية:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٨٩,٠٧٥ مليون جنيه، مقابل نحو ١١٠,١٤٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، بخفض قدره ٢١,٠٧٣ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ١٩,١%، وبخفض قدره ٣١,٨٥١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٩٢٦,٩٢٠ مليون جنيه، حيث تم إعداد مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ على أساس متوسط سعر خام برميل برنت ٦٧ دولار للبرميل

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج.

دعم الكهرباء:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١٦,٠٠٠ مليون جنيه مقابل ٣٠,٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بخفض قدرة ١٤,٠٠٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٦,٧%.

المزايا الاجتماعية لصناديق المعاشات:

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٩,٠٤٣ مليون جنيه، مقابل نحو ٦٢,٥٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٦,٥٤٣ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٠,٥%، وبزيادة قدرها نحو ١٦,٥٤٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٥٢,٥٠٠ مليون جنيه.

دعم الأدوية وألبان الأطفال:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن إستيراد الانسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ١٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ في حدود الاعتماد لذات الغرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

دعم المناطق الصناعية:

تم إدراج مبلغ ٣,٠٠٠ مليون جنيه ضمن استثمارات وزارة التجارة والصناعة بالبواب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) لتفريق المناطق الصناعية، مقارنة بمبلغ ١,٤٠٠ مليون جنيه مدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

دعم تنشيط الصادرات:

بلغت تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٤,٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقابل نحو ٢,٦٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١,٤٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥٣,٨%

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية وتجدر الإشارة الي ان هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة علي الصادرات والواردات وفقا للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢

٥ - المصروفات الأخرى:

تبلغ تقديرات "المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٧٥,٦٩٩ مليون جنيه مقابل نحو ٦٥,٩٧٢ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٩,٧٢٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٧% وبزيادة تبلغ نحو ٩,٩١٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٦٥,٧٨٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٥,١%

ومن أهم هذه التقديرات الاعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومي ووزارة الخارجية واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل الجهاز المركزي للمحاسبات ومجلس النواب بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية

والجدول التالي رقم (٩) يوضح توزيعات الباب الخامس (المصروفات الأخرى) عن البنود والجهات المختلفة عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (٩)

الاستخدامات (الباب الخامس: المصروفات الأخرى) ٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

نعلبات			موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	الببان
٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦			
٥٠,٢٧٩	٥٤,٥٥١	٦١,٥١٧	٦٥,٩٧٢	٧٥,٦٩٩	* المصروفات الأخرى
٥,٤٧٧	٥,٩٥٢	٨,٤٨٣	٧,٤٠٠	٩,٥٤٢	جارية
١٠٠	١٠٣	١٣٦	١٤٣	١,٢١٦	ضرائب ورسوم
٣٥٠	٣٤٣	٦٩٢	٨١١	١,٠١٣	* إشتراكات
٥,٠٢٧	٥,٥٠٧	٧,٦٥٥	٦,٤٤٦	٧,٣١٣	* متنوعة
٤٤,٨٠٢	٤٨,٥٩٩	٥٣,٠٣٤	٥٥,٧٣٢	٦٣,١٠٢	المصروفات الأخرى الاجمالية
٣,٢١٨	٣,٤٠٨	٣,٩٧٠	٤,١٠٢	٤,١٠١	مصروفات اخرى اجمالية مدرجة بموازنات الجهات
٠	٠	٠	٢,٨٤٠	٣,٠٥٥	المتطلبات الإضافية للمصروفات الأخرى
٠	٠	٠	٢,٨٤٠	٣,٠٥٥	احتياطات عامة للمصروفات الاخرى

٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات):

بلغت تقديرات "شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١٤٨,٥١٢ مليون جنيه (٢,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل نحو ١٣٥,٤٣١ مليون جنيه (٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الاستثمارات الممولة بعجز من الخزنة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تبلغ نحو ١٠٠ مليار جنيه.

والاستثمارات المشار إليها هي الاستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة في الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والاجتماعية للاستثمارات؛ العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة، والتعليم، وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والاجتماعية للاستثمارات، موزعة على جهات الموازنة المختصة:

جدول رقم (١٠)

مصادر تمويل الخطة موزعاً على الموازنات المختصة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨
الجهاز الإداري	٦٩,٣٤٠	٧٦,٣١٥
المحليات	١١,٧٤٧	٧,٨٤٢
الهيئات الخدمية	٦٢,٩٢٥	٤٩,٢٧٤
الاحتياطيات	٤,٥٠٠	٢,٠٠٠
الإجمالي	١٤٨,٥١٢	١٣٥,٤٣١

هذا، ويوضح الجدول التالي توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (١١)

التوزيع الجغرافى للاستثمارات الحكومية (التنمية المحلية)

(القيمة بالمليون جنيه)

التوزيع النسبى (%)	جملة الاستثمارات الحكومية	البيان	التوزيع النسبى (%)	جهة الاستثمارات الحكومية	البيان
٣	٣٢١	بنى سويف	٧,٢	٧٧٧	مطروح
٢,٩	٣١٢	الغربية	٦,٣	٦٨٥	القاهرة
٢,٧	٢٨٩	كفر الشيخ	٥,٥	٦٠٢	الإسكندرية
٢,٦	٢٨٠	الدقهلية	٥,٥	٥٩٩	البحيرة
٢,٣	٢٤٥	أسوان	٥,٤	٥٨٣	أسيوط
١,٩	٢٠٧	الوادى الجديد	٤,٨	٥٢٠	الجيزة
١,٩	٢٠٦	شمال سيناء	٤,٥	٤٨٧	سوهاج
١,٩	٢١٠	جنوب سيناء	٤,٢	٤٥٨	الشرقية
١,٨	١٩٠	المنوفية	٣,٩	٤٢٨	قنا
١,٥	١٦٤	الإسماعيلية	٣,٩	٤٢٠	البحر الأحمر
١,٤	١٥٢	دمياط	٣,٨	٤٠٩	الفيوم
١,٣	١٤٥	بور سعيد	٣,٤	٣٧١	الأقصر
١,٢	١٣٠	السويس	٣,٣	٣٦٤	القليوبية
٨,٧	٩٤٨	استثمارات غير موزعة	٣,٣	٣٥٤	المنيا
			١٠٠	١٠.٨٥٦	الإجمالى

رابعاً: الإيرادات العامة للدولة:

تشمل الإيرادات العامة الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخل وضرائب المبيعات، والضرائب الجمركية، كما تشمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائد والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بحوالي ٩٨٩,٢ مليار جنيه مقابل حوالي ٨٣٤,٦ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٥٤,٦ مليار جنيه ونسبة زيادة بلغت ١٨,٥%، بينما بلغ المتوقع تحصيله للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي ٨١٣,٤ مليار جنيه.

وتنقسم هذه الإيرادات إلى:

- ١- الإيرادات الضريبية: تقدر بنحو ٧٧٠,٣ مليار جنيه ونسبة ٧٧,٩% من الإجمالي.
- ٢- المنح: تقدر بنحو ١,١ مليار جنيه ونسبة ٠,١% من الإجمالي.
- ٣- الإيرادات غير الضريبية: تقدر بنحو ٢١٧,٨ مليار جنيه ونسبة ٢٢% من الإجمالي.

والجدول التالي يوضح الإيرادات العامة للدولة وتوزيعها على البنود المختلفة مقارنة بالسنوات السابقة.

جدول رقم (١٢) الإيرادات العامة

بالمليون جنيه

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	التغيير		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		البيان
				نسبة %	قيمة	الوزن النسبي %	الموازنة	الوزن النسبي %	مشروع موازنة	
٣٠٥,٩٥٧	٣٥٢,٣١٥	٤٦٢,٠٠٧	٦٢٤,١٩٨	٢٧,٥	١٦٦,٣٦٢	٧٢,٤	٦٠٣,٩١٨	٧٧,٩	٧٧٠,٢٨٠	الضرائب
١٦٥,٢٢٣	١٩٠,٠٥٦	٢٢٥,٦٥٥	٣٠٤,٤٥٣	٢٨,٩	٨٢,٥٥٠	٣٤,٢	٢٨٥,١٥٩	٣٧,٢	٣٦٧,٧١٠	- الضرائب العامة
١٠٥,٥٣٢	١٢٠,٠٤٨	١٨٣,٤٧١	٢٥٥,٠٣٩	٢٩,٧	٦٧,٣٦٩	٣٠,٣	٢٥٢,٧٧٩	٣٢,٤	٣٢٠,١٤٨	- الضريبة علي القيمة المضافة
٢١,٨٦٧	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٨,٢٤٨	٢٤,٥	٨,٩١٤	٤,٤	٣٦,٤١٤	٤,٦	٤٥,٣٢٨	- الضرائب الجمركية
١٣,٣٣٥	١٤,١٢٠	١٨,٦٢٥	٢٦,٤٥٨	٢٥,٥	٧,٥٢٨	٣,٥	٢٩,٥٦٦	٣,٧	٣٧,٠٩٤	- باقي الإيرادات الضريبية
%١٢,٦	%١٣,٠	%١٣,٣	%١٤,٢				%١٤,٧		%١٤,٧	النسبة للنتائج المحلي الاجمالي
٢٥,٤٣٧	٣,٥٤٣	١٧,٦٨٣	١,١٤٣	٠,٢-	٢-	٠,١	١,١٤٣	٠,١	١,١٤١	* المنح
%١,٠	%٠,١	%٠,٥	%٠,٠				%٠,٠		%٠,٠	النسبة للنتائج المحلي
١٣٣,٨٤٧	١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٠٦٤	٥,١-	١١,٧٩٤-	٢٧,٥	٢٢٩,٥٦١	٢٢,٠	٢١٧,٧٦٧	* الإيرادات غير الضريبية من الفوائد والأرباح وإيرادات الخدمات وغيرها
%٥,٥	%٥,٠	%٥,٢	%٤,٣				%٥,٦		%٤,١	النسبة للنتائج المحلي الاجمالي
٤٦٥,٢٤١	٤٩١,٤٨٨	٦٥٩,١٨٤	٨١٣,٤٠٥	١٨,٥	١٥٤,٥٦٥	١٠٠,٠	٨٣٤,٦٢٢	١٠٠,٠	٩٨٩,١٨٨	الإجمالي
%١٩,١	%١٨,١	%١٩,٠	%١٨,٥				%٢٠,٣		%١٨,٨	النسبة للنتائج المحلي الاجمالي

(%) نسبة إلى الناتج المحلي

١- الإيرادات الضريبية:

تمثل الموارد الضريبية أهم مصادر تمويل الخزنة العامة حيث أنها مورد حقيقي يسهم في تمويل الإنفاق الحكومي المتنامي والذي تضطلع به الدولة في مختلف المجالات مما يسهم في تخفيض الأعباء التمويلية على الخزنة العامة للدولة، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلي تعد منخفضة حيث تقدر بحوالي ١٤,٧%.

وتقدر الإيرادات الضريبية المستهدف تحصيلها في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بحوالي ٧٧٠,٣ مليار جنيه مقابل حوالي ٦٠٣,٩ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة بلغت حوالي ١٦٦,٤ مليار جنيه وبنسبة زيادة بلغت ٢٧,٥%.

ويوضح الجدول التالي مكونات الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

جدول رقم (١٣) مكونات الإيرادات الضريبية

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧		متوقع	فعلي
	مشروع موازنة	موازنة	موازنة	موازنة		
* الضرائب العامة	٣٦٧,٧١٠	٢٨٥,١٥٩	٣٠٤,٤٥٣	٢٢٥,٦٥٥	١٩٠,٠٥٦	١٦٥,٢٢٣
النسبة للنتاج المحلي الاجمالي	%٧,٠	%٦,٩	%٦,٩	%٦,٥	%٧,٠	%٦,٨
* ضرائب على القيمة المضافة:	٣٢٠,١٤٨	٢٥٢,٧٧٩	٢٥٥,٠٣٩	١٨٣,٤٧١	١٢٠,٠٤٨	١٠٥,٥٣٢
النسبة للنتاج المحلي الاجمالي	%٦,١	%٦,٢	%٥,٨	%٥,٣	%٤,٤	%٤,٣
* الضرائب الجمركية	٤٥,٣٢٨	٣٦,٤١٤	٣٨,٢٤٨	٣٤,٢٥٥	٢٨,٠٩١	٢١,٨٦٧
النسبة للنتاج المحلي الاجمالي	%٠,٩	%٠,٩	%٠,٩	%١,٠	%١,٠	%٠,٩
* باقي الضرائب	٣٧,٠٩٤	٢٩,٥٦٦	٢٦,٤٥٨	١٨,٦٢٥	١٤,١٢٠	١٣,٣٣٥
النسبة للنتاج المحلي الاجمالي	%٠,٧	%٠,٧	%٠,٦	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٥
<u>الاجمالي</u>	<u>٧٧٠,٢٨٠</u>	<u>٦٠٣,٩١٨</u>	<u>٦٢٤,١٩٨</u>	<u>٤٦٢,٠٠٧</u>	<u>٣٥٢,٣١٤</u>	<u>٣٠٥,٩٥٧</u>
النسبة للنتاج المحلي الاجمالي	%١٤,٧	%١٤,٧	%١٤,٢	%١٣,٣	%١٣,٠	%١٢,٦

(%) نسبة إلى الناتج المحلي

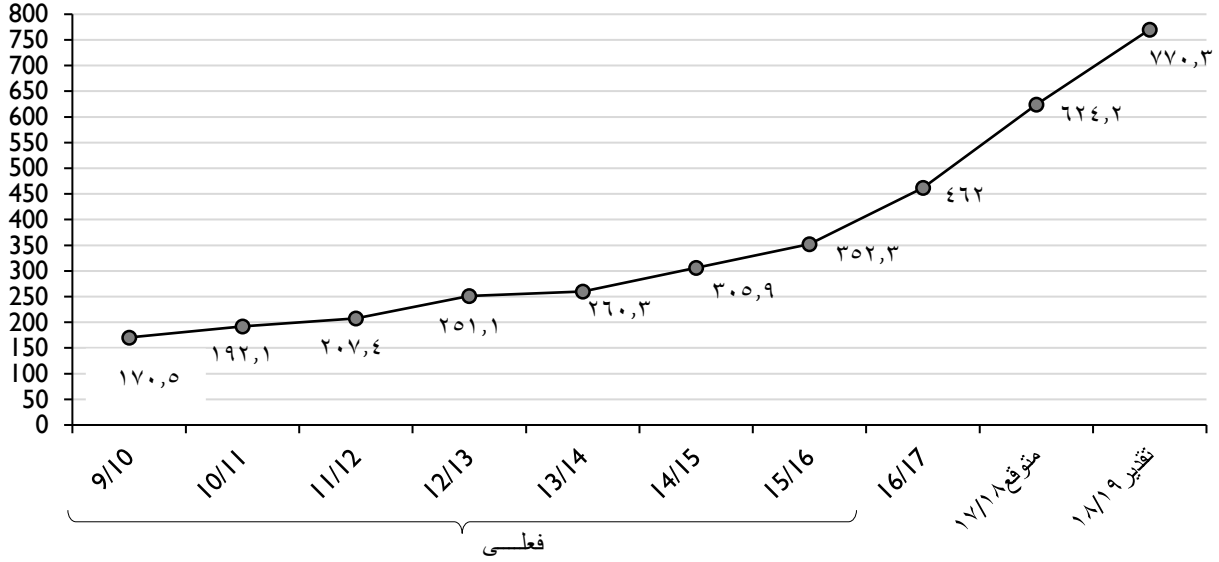
وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الإقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين لنجد أن المستهدف تحقيقه من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة - والتي تم إقرارها خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ - بلغ حوالي ٣٢٠,١ مليار جنيه مقابل حوالي ٢٥٢,٨ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ - حصيلة الضريبة على القيمة المضافة - بزيادة بلغت ٦٧,٣ مليار جنيه وبنسبة زيادة حوالي ٢٦,٦%.

والشكل التالي يوضح تطور المحقق الفعلي لحصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية

السابقة بالمقدر للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

شكل رقم (٣) تطور المحقق الفعلي لحصيلة الإيرادات الضريبية

بالمليون جنيه



(أ) الضرائب العامة:

تقدر الإيرادات من الضرائب العامة المستهدف تحصيلها في مشروع موازنة العام المالي

٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٣٦٧,٧ مليار جنيه مقابل نحو ٢٨٥,٢ مليار جنيه بتقديرات العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

بزيادة قدرها ٨٢,٥ مليار جنيه ونسبة زيادة قدرها ٢٨,٩%.

والجدول التالي يوضح توزيعات الضرائب العامة مقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.

جدول رقم (١٤) الضرائب العامة

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧					٢٠١٩/٢٠١٨ مشروع موازنة
	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	متوقع	الموازنة	
أولاً: الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية						
ضريبة المرتبات وما في حكمها	٢٣,٨٠٣	٢٨,٠٩٨	٣٤,١٨٩	٣٨,٨٥٩	٣٢,٤٠٩	٤٥,٥٠٠
ضريبة النشاط التجارى والصناعى	١٠,٥٨٩	٩,٢٤٧	١١,٥٠٨	٢٠,٢٣٣	٢٣,٦٠٠	٢٩,٢٠٠
ضريبة النشاط المهني غير التجارى	٥٤٤	٧٣١	١,١٥٤	١,٨٣٢	١,٧٩١	٢,٦٠٠
ضريبة الثروة العقارية	٢٧٩	٣٤٣	٣٨٤	٥٧٤	٧٠١	٧٩٢
جملة	٣٥,٢١٥	٣٨,٤١٩	٤٧,٢٣٥	٦١,٤٩٨	٥٨,٥٠١	٧٨,٠٩٢
ثانياً: الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية						
- ضرائب البترول	٣٦,٠٠٠	٣٧,٣١٣	٤٢,٤٦٤	٤٣,٩٨٠	٤٤,١٧٩	٤٧,٢٤٠
- ضرائب قناة السويس	١٣,٤٠٠	١٤,٩٠٣	٢٢,٣٠٠	٣٠,١٤٨	٣٠,١٥٠	٣٤,٠٧١
- ضرائب البنك المركزى	٣,٦٩١	١٣,٢٤٥	٣,٨٦٠	٠	٣,٤٤٤	٠
- ضرائب باقى الشركات	٣٨,٥١٢	٣٦,٩٢٦	٤٧,٢٥٩	٦٦,٢٣١	٦٥,١٧٣	٨٦,٨٩١
جملة	٩١,٦٠٣	١٠٢,٣٨٧	١١٥,٨٨٣	١٤٠,٣٥٩	١٤٢,٩٤٦	١٦٨,٢٠٢
ثالثاً: الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة						
- من البنك المركزى	١٠,٢٢٨	١٠,٩٦٥	١٥,٦٩١	٣٣,٨١٩	١٦,٧٦٥	٣٠,٨٦٤
- من البنوك التجارية	٨	١	٠	١	١	٠
جملة	١٠,٢٣٥	١٠,٩٦٦	١٥,٦٩١	٣٣,٨٢٠	١٦,٧٦٦	٣٠,٨٦٤
* رابعاً: ضريبة الدمغة						
- الدمغة على المرتبات	٢,٩٩٨	٣,٩٣٣	٣,٧٧٦	٤,١٤٥	٤,٩٤٥	٤,٤٠٠
- الدمغة النوعية	٧,٧٢١	٩,٧٠٧	١١,٠١٧	١٦,٦٨١	١٨,١٦٢	٢٢,٢١٣
جملة	١٠,٧١٩	١٣,٦٤٠	١٤,٧٩٢	٢٠,٨٢٦	٢٣,١٠٧	٢٦,٦١٣
خامساً باقى الضرائب						
* ضريبة التضامن الاجتماعى	٣٠٤	٦٤٨	٦٨٠	٨٨٩	٨٤٨	١,١٨١
* الضرائب على الأذون والسندات	١٦,٦٨٢	٢٣,٠٦٩	٣٠,٨٦٤	٤٤,٠٩٥	٣٩,١٣٣	٥٩,٥٧٠
* ضرائب الأرباح الرأسمالية	٠	٠	٠	٢,٢٤٠	٣,٠٠٢	٢,٥٠٠
* اخرى	٤٦٥	٩٢٧	٥٠٩	٧٢٦	٨٥٦	٦٨٨
جملة	١٧,٤٥٠	٢٤,٦٤٤	٣٢,٠٥٣	٤٧,٩٥٠	٤٣,٨٣٩	٦٣,٩٣٩
إجمالى الضرائب العامة	١٦٥,٢٢٣	١٩٠,٠٥٦	٢٢٥,٦٥٥	٣٠٤,٤٥٣	٢٨٥,١٥٩	٣٦٧,٧١٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	%٦,٨	%٧,٠	%٦,٥	%٦,٩	%٦,٩	%٧,٠

وبلاحظ من الجدول السابق أن الزيادة في تقديرات الضرائب العامة جاءت نتيجة للزيادة في:

- الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية حيث بلغت تقديراتها نحو ١٦٨,٢ مليار جنيه مقابل نحو ١٤٢,٩ مليار جنيه بتقديرات ٢٠١٨/٢٠١٧.
- الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية حيث بلغت تقديراتها نحو ٧٨,١ مليار جنيه مقابل نحو ٥٨,٥ مليار جنيه بتقديرات ٢٠١٨/٢٠١٧.
- باقى الضرائب حيث بلغت تقديرات هذا العام نحو ٦٣,٩ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣,٨ مليار جنيه بتقديرات موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة قدرها حوالي ٢٠,١ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٤٥,٩%، حيث جاءت معظم الزيادة بها في الضرائب على الأذون والسندات.

(ب) الضرائب على القيمة المضافة:

تقدر حصيلة الإيرادات من الضرائب على القيمة المضافة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٣٢٠,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٥٢,٨ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨. بزيادة قدرها ٦٧,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٦,٧%.

والجدول التالي يوضح توزيع المستهدف من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، والضريبة على سلع الجدول رقم (١) والضريبة على الخدمات

جدول رقم (١٥) الضرائب على السلع والخدمات

(مليون جنيه)					
البيان	٢٠١٨/٢٠١٩		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٥/٢٠١٤
	مشروع موازنة	الموازنة	متوقع	فعلي	فعلي
الضريبة على القيمة المضافة					
الضريبة على السلع المحلية	٥٩,١٩٤	٤٦,٥٠٠	٤٤,٢٨٦	٣٢,٦٩٠	١٨,٤١٥
الضريبة على السلع المستوردة	١١٨,٩٥٤	٨٦,٠٠٠	٨٨,١١٧	٦١,٦٩٤	٣٥,٠١٠
جملة	١٧٨,١٤٨	١٣٢,٥٠٠	١٣٢,٤٠٣	٩٤,٣٨٤	٥٣,٤٢٥
الضريبة على سلع الجدول رقم (١)					
(محلّي ومستورد)					
- السجائر والتبغ	٥٨,٥٢٤	٥٤,٧٠٠	٥١,٤٥٢	٣٥,٤١٢	٢٦,٤٦٣
- المنتجات البترولية	٢١,٤٠٣	١٩,٠٠٠	٢١,٨٠٠	٣٣,٠٧٢	١٢,٠٠٤
- أخرى	١٨,٥٦٦	١٦,٥٧٩	١٦,٩٧٠	٢,٤٦٥	١,٥٤٣
جملة	٩٨,٤٩٣	٩٠,٢٧٩	٩٠,٢٢٢	٧٠,٩٤٨	٤٠,٠٠٩
الضريبة على الخدمات					
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	٨,٥٨٩	٩,٠٠٠	٦,٦٦٦	٤,٥٩٩	٤,٣٩٣
- خدمات التشغيل للغير	٢٢,٦٤٢	١٣,٠٠٠	١٧,٣٩١	٩,٥٦٣	٤,٨٤٤
- الخدمات المقدمة في الفنادق والمطاعم السياحية	٩,٣٠٥	٦,٠٠٠	٦,٩٠٢	٣,٠٦١	٢,٣٣٤
- خدمات أخرى	٢,٩٧١	٢,٠٠٠	١,٤٥٥	٩١٦	٥٢٧
جملة	٤٣,٥٠٧	٣٠,٠٠٠	٣٢,٤١٤	١٨,١٣٩	١٢,٠٩٨
إجمالي الضرائب على القيمة المضافة	٣٢٠,١٤٨	٢٥٢,٧٧٩	٢٥٥,٠٣٩	١٨٣,٤٧١	١٠٥,٥٣٢
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	٦,١%	٦,٢%	٥,٨%	٥,٣%	٤,٣%

(ج) الضرائب الجمركية:

تُقدر حصيلة الإيرادات من الضرائب الجمركية في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٤٥,٣ مليار جنيه تمثل نحو ٥,٩% من جملة الإيرادات الضريبية، وبارتفاع نحو ٨,٩ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة زيادة ٢٤,٤%. وتمثل الضرائب على الواردات نحو ٩٨% من حصيلة هذه الضرائب.

جدول رقم (١٦) الضرائب والرسوم الجمركية

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧					٢٠١٩/٢٠١٨ مشروع موازنة
	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	متوقع	الموازنة	
الضريبة على الواردات						
الضريبة الجمركية القيمة	٢٠,٩٥٥	٢٦,٩٣٣	٣٢,٧٧٧	٣٦,٧٠٧	٣٤,٧٤٤	٤٣,٦٣٣
جملة	٢٠,٩٥٥	٢٦,٩٣٣	٣٢,٧٧٧	٣٦,٧٠٧	٣٤,٧٤٤	٤٣,٦٣٣
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٥,٦	٦,١	٦٣٤	٧٢٠	٧٧٦	٨١٩
جملة الضرائب على الواردات	٢١,٤٦٠	٢٧,٥٣٤	٣٣,٤١١	٣٧,٤٢٧	٣٥,٥٢٠	٤٤,٤٥٢
الضريبة على التجارة الدولية						
- الضرائب على الصادر	١٨٠	٢١٦	٢٥٨	٣٤٠	٥٣٦	٣٨٦
- إيرادات الغرامات	١٩٣	٣٠٢	٤٢٦	٤٢٥	٣٠٢	٤٢٦
- إيرادات المضبوطات	٢٢	٤٠	١٦٠	٥٦	٥٦	٦٤
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٤٠٧	٥٥٧	٨٤٤	٨٢١	٨٩٤	٨٧٦
إجمالي الضرائب الجمركية	٢١,٨٦٧	٢٨,٠٩١	٣٤,٢٥٥	٣٨,٢٤٨	٣٦,٤١٤	٤٥,٣٢٨
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٠,٩	%١,٠	%١,٠	%٠,٩	%٠,٩	%٠,٩

(د) الإيرادات الضريبية الأخرى:

تقدر حصيلة الإيرادات الضريبية الأخرى في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٣٧,١ مليار جنيه، بينما بلغت نحو ٢٩,٦ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ منها نحو ٣٦,١% رسوم تنمية الموارد بتقديرات بلغت نحو ١٣,٤ مليار جنيه .

٢- المنح :

تبلغ تقديرات المنح في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١,١ مليار جنيه موزعة كالاتي:

- ١- منح من حكومات أجنبية تبلغ حوالي ٠,٨ مليار جنيه.
 - ٢- منح من منظمات دولية تبلغ حوالي ٠,٣ مليار جنيه.
 - ٣- منح من جهات حكومية تبلغ حوالي ٠,٦ مليار جنيه.
- وتشكل هذه المنح نسبة ٠,١١% من إجمالي الإيرادات العامة البالغة ٩٨٩,٢ مليار جنيه كما انها لا تغطي سوى ٠,٠٧% من إجمالي المصروفات العامة البالغة ١٤٢٤ مليار جنيه.

٣- الإيرادات الأخرى:

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٢١٧,٨ مليار جنيه مقابل نحو ٢٢٩,٦ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنقص قدره نحو ١١,٨ مليار جنيه، وبنسبة نقص قدرها ٥,١% وتمثل أهم هذه الإيرادات فيما يلي:

- فائض أرباح الهيئة المصرية العامة للبترول والذي يقدر بحوالي ٢٥,١ مليار جنيه، مقابل حوالي ٢٨,٩ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة نقص قدرها ١٣,١%، وبنسبة نقص قدرها ٤٥,٢% عن متوقع ذات السنة والبالغ نحو ١٩,٩ مليار جنيه ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها في السوق المحلي والخارجي ومع الأخذ في الاعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية في السوق المحلية.

- فائض هيئة قناة السويس والذي يقدر بحوالي ٣٣ مليار جنيه مقابل حوالي ٣١,٤ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٥,١%، في حين بلغ المتوقع لذات السنة ٢٧,٩ مليار جنيه.

وقد تم تقدير فائض الهيئة في ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وتقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

- فوائض باقي الهيئات الإقتصادية قدرت بحوالي ٧,٤ مليار جنيه مقابل حوالي ٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها حوالي ٢,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٨%.

- أرباح الشركات قدرت بحوالي ١٥,٠٤٩ مليار جنيه مقابل حوالي ١١,٦ مليار جنيه بزيادة قدرها ٣,٤ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٩,٣%، من أهم هذه الأرباح فائض قناة السويس بمبلغ ٣٢,٩ مليار جنيه.

- إيرادات المناجم والمحاجر مبلغ ١,٢ مليار جنيه مقابل مبلغ ١,٦ مليار جنيه مدرج بموازنة ٢٠١٧/١٦ بنسبة خفض قدرها ٢٥%.

ويوضح الجدول التالي رقم (١٧) تطور الإيرادات الأخرى على مدار السنوات السابقة مقارنة بتقديرات هذا العام.

جدول رقم (١٧) الإيرادات الأخرى

(مليون جنيه)

٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
			متوقع	موازنة		
فعلي			مشروع موازنة			
٢٥,٤١٤	٧,٨٢٠	٥,٩٤٤	١٩,٨٧٤	٢٨,٩١٢	٢٥,٠٧٣	* فائض البترول
١٩,٢١٤	١٤,٧٥٥	٢٩,٣٨١	٢٧,٨٧٣	٣١,٤٢٣	٣٢,٩٦٠	* فائض قناة السويس
١٠,٠٩٣	٧,٨٢٠	١٠,٩٨٩	٥,٧٧١	٥,٠٢١	٧,٣٩٤	* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى
٣,٢٩٥	٣,٤٣٣	٥,٢٣٠	٨,١١٠	١١,٦٢٨	١٥,٠٤٩	* أرباح الشركات
١٣,٤١٧	٢٩,٤٦٢	١٩,٤٢٧	٥,٢٣٣	١٠,٩٧٦	٠	* أرباح البنك المركزي
١٠,٦١٤	١٦,١٧٩	٢٧,٢٨٢	٢٢,٥٨١	٤٤,٦١٨	٣٧,٧٣٨	* موارد متاحة لتمويل الإستثمارات ^١
١٧,٧٩٧	١٩,٦٢٧	٢٦,٢٢٣	٢٦,٩٤٢	٢٤,٢٠٣	٣١,٩٨٤	* موارد الصناديق والحسابات الخاصة ^٢
٣,٢٤٠	٣,٠٠٢	٤,٣٦٨	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسابات الخاصة
١,٧٣٢	١,٩٩١	٢,٥٢٢	٢,٩٠٢	٢,٤٠٥	٣,٥٦٣	* رسوم قضائية وغرامات
٣,٦٤٧	٤,٣٨٦	٤,٩١٧	٦,٥٩٧	٥,٨١١	٦,٤٣٢	* مقابل الخدمات الحكومية
٣,٤٥٣	٩٦٨	٤,٢٦٣	٣,٢١٢	٣,٢٣٢	٣,٧٢٢	* الفوائد المحصلة
٥,٩٦٤	٤,١٣٩	٧,٣٧٢	١٠,٦١٠	٨,٦١٠	١٤,٢٤٨	* إتاوة البترول
١٢٨	٣٨٨	٦٤٩	١,٣٤٠	١,٥٥٥	١,٢٤٣	* إيرادات المناجم
١٢٨	٢٠٥	٦٢٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد
٦٦٠	٣٧٠	٣٥٧	٥٨١	١٠,٤٤٦	٣٢٠	* حصيلة بيع أصول غير إنتاجية (أراضي)
١٠٢	١١٨	٢٩٠	٣٨٠	٣٥٠	٤٠٠	* إتاوات الذهب
٨٤١	١,٣٨١	١,٩٦٨	١,٤٢٧	١,٢٩٦	١,٤٢٦	* تعويضات وغرامات
٠	١٣١-	٦,٥٦٧	٠	٠	٠	رخصة الجيل الرابع للمحمول
٧,٨١٠	١١,٢٨٥	١٤,٦٧٣	١٧,٤٩٥	١١,٤٢٠	١٨,٠٥١	إيرادات أخرى مختلفة
٣,٥١٤	٥١٣	٥٠٧	١٨,٧١٠	٢٠,٢٨٣	١٠,٢٦٥	إيرادات رأسمالية أخرى
٢,٧٨٢	٧,٩١٨	٥,٩٤٣	٣,٢٨٣	٢,٠٧٠	٢,٦٠٠	* أخرى
١٣٣,٨٤٧	١٣٥,٦٣٠	١٧٩,٤٩٤	١٨٨,٠٦٤	٢٢٩,٥٦١	٢١٧,٧٦٧	الإجمالي
%٥,٥	%٥,٠	%٥,٢	%٤,٣	%٥,٦	%٤,١	نسبة إلى الناتج المحلي

^١ موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الإستثمارات متضمنة نسبة الـ ١٥% لتمويل الإستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة.
^٢ مدرج مقابلها بالإستخدامات ويتمثل جانب منها في حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

خامساً: العجز النقدي للموازنة العامة للدولة:

يمثل العجز النقدي الفجوة بين حجم المصروفات البالغ نحو ١٤٢٤,٠ مليار جنيه، والمتاح من الإيرادات البالغ نحو ٩٨٩,٢ مليار جنيه وعليه يقدر العجز النقدي في مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ حوالي ٤٣٤,٨ مليار جنيه ونسبة ٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لتلك السنة، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة المرتبطة بعمليات التشغيل خاصة ارتفاع تكلفة خدمة الدين العام (الفوائد) ومتطلبات الأجور، والدعم، ونفقات التعليم، والصحة والتي أقرها الدستور.

جدول رقم (١٨) تطور قيمة العجز النقدي للموازنة العامة (٢٠١٤/٢٠١٣ - ٢٠١٩/٢٠١٨)

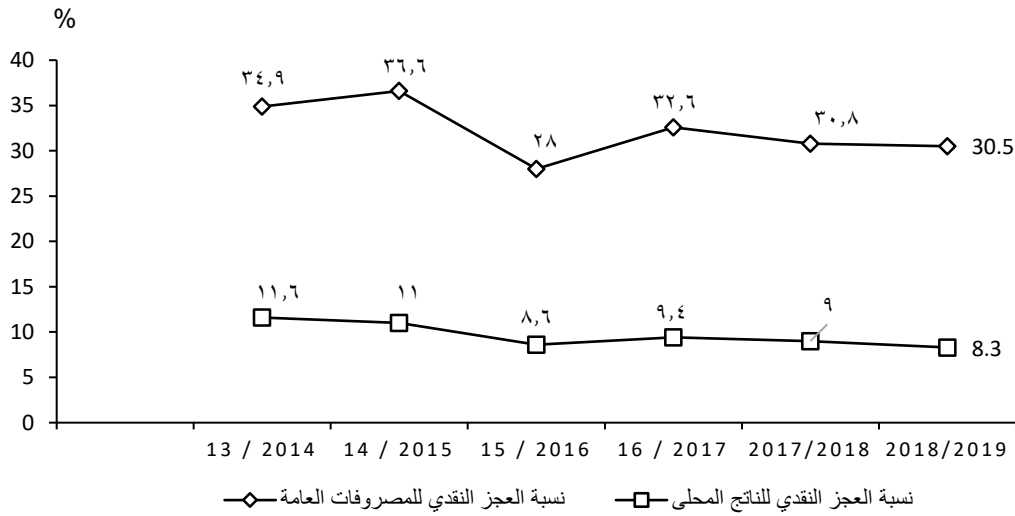
(مليار جنيه)

السنة	الإيرادات العامة للدولة	المصروفات العامة للدولة	القيمة	العجز النقدي		نسبة الناتج المحلي الإجمالي (%)
				نسبة الإيرادات (%)	نسبة المصروفات (%)	
٢٠١٤/٢٠١٣	٤٥٦,٨	٧٠١,٥	(٢٤٤,٧)	٥٣,٦	٣٤,٩	١١,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٦٥,٢	٧٣٣,٣	(٢٦٨,١)	٥٧,٦	٣٦,٦	١١
٢٠١٦/٢٠١٥	٦٢٢,٣	٨٦٤,٦	(٢٤٢,٣)	٣٨,٩	٢٨,٠	٨,٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٦٣١,١	٩٣٦,١	(٣٠٥,٠)	٤٨,٣	٣٢,٦	٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٧	٨٣٤,٦	١٢٠,٦	(٣٧١,٤)	٤٤,٥	٣٠,٨	٩
٢٠١٩/١٨	٩٨٩,٢	١٤٢٤,٠	(٤٣٤,٨)	٤٤,٠	٣٠,٥	٨,٣

ويوضح الشكل رقم (٤) تطور نسبة العجز النقدي إلى المصروفات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (٢٠١٤/١٣ - ٢٠١٩/١٨) ويلاحظ الإنخفاض التدريجي لنسبة العجز النقدي للمصروفات العامة إلى أن بلغ أدنى مستوى له بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث يبلغ ٢٨% ثم عاود الارتفاع خلال موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦، ويلاحظ انخفاض طفيف للمنتوق لموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨.

وكذلك الحال بالنسبة لنسبة العجز النقدي للناتج المحلي الإجمالي حيث يتوقع أن يصل هذا العام للمعدل الأقل خلال تلك السنوات حيث يتوقع أن يصل إلى نحو ٨,٣%.

شكل رقم (٤) تطور نسبة العجز النقدي



سادساً: صافي الحيازة من الأصول المالية:

وفقاً للقواعد المالية الدولية فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة في مساهمات الدولة في رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدي للموازنة العامة للدولة. وعلى الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدي.

وتقدر حيازة الأصول المالية (بدون المساهمة في صندوق إعادة الهيكلة) بمشروع موازنة ٢٠١٩/١٨ بحوالي ٢٤,٦ مليار جنيه مقابل حوالي ١٦,٦ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة قدرها ٨ مليار جنيه ونسبة زيادة قدرها ٤٨,٢%.

أما المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتتمثل في الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية (بدون حصيلة الخصخصة) فتقدر بمشروع موازنة ٢٠١٩/١٨ بنحو ٢٠,٦ مليار جنيه مقابل نحو ١٧,٧ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة قدرها نحو ٢,٩ مليار جنيه ونسبة زيادة قدرها ١٦,٤%.

وعليه نجد أن صافي الحيازة من الأصول المالية يبلغ نحو ٣,٨ مليار جنيه بمشروع موازنة ٢٠١٩/١٨ مقابل حوالي ١,٤ مليار جنيه بالسالب بموازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة قدرها ٥,٢ مليار جنيه.

جدول رقم (١٩) صافي حيازة الأصول المالية

(مليون جنيه)

فعليا			التغير		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	(٣-١)	(٢-١)	متوقع	الموازنة	مشروعة موازنة	
					(٣)	(٢)	(١)	
								حيازة الأصول المالية:
								* وتتمثل أساساً في المساهمات في الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات يستبعد:
								* المساهمة في صندوق إعادة الهيكلة
١٣,٧٦٣	٢٠,٧٣٤	١٢,٠١٤	٨,٨٠٦	٨,٠٥٤	١٥,٨١٥	١٦,٥٦٧	٢٤,٦٢٠	
	١,٦٧٩		٢٥٠			٢٥٠	٢٥٠	
١٣,٧٦٢	١٩,٠٥٥	١٢,٠١٤	٨,٥٥٦	٨,٠٥٤	١٥,٨١٥	١٦,٣١٧	٢٤,٣٧٠	الصافي
								المتصلات من حيازة الأصول المالية:
								* وتتمثل أساساً في الأقساط المحصلة من القروض والمتصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية يستبعد:
								* حصيلة الخصخصة
٢,٤٤٠	٥,٩١٥	٥,١٨٢	١٤,٦٢٢	٢,٨٨٣	٥,٩٨٦	١٧,٧٢٥	٢٠,٦٠٨	
٢,٤٤٠	٥,٩١٥	٥,١٨٢	١٤,٦٢٢	٢,٨٨٣	٥,٩٨٦	١٧,٧٢٥	٢٠,٦٠٨	الصافي
١١,٣٢١	١٣,١٣٩	٦,٨٣٣	٦,٠٦٦-	٥,١٧٠	٩,٨٢٩	١,٤٠٨-	٣,٧٦٢	صافي الحيازة

سابعاً : العجز الكلي للموازنة العامة للدولة:

بالرغم من التحديات الضخمة وغير المسبوقة التي واجهها الاقتصاد المصري خلال ٢٠١٧/٢٠١٦، إلا أن السياسة المالية قد نجحت في خفض العجز الكلي إلى ١٠,٩% من الناتج المحلي مقارنة بنحو ١٢,٥% خلال العام المالي السابق ٢٠١٦/٢٠١٥. في ضوء تطور العجز النقدي بالموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠١٤/١٣ - ٢٠١٩/١٨) وبإضافة صافي حيازة الأصول المالية لقيمة العجز النقدي يتضح قيمة العجز الكلي ونسبته للناتج المحلي، حيث تصاعدت قيمة العجز الكلي من ٢٥٥,٤ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٤/١٣ إلى حوالي ٤٣٨,٦ مليار جنيه في مشروع الموازنة المعروض، إلا أن نسبته للناتج المحلي أنخفضت من ١٢,٢% في ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٨,٤% في ٢٠١٩/٢٠١٨.

جدول رقم (٢٠) تطور قيمة العجز الكلي للموازنة ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي (بالمليار جنيه)

السنة	العجز النقدي	صافي الحيازة من الأصول	العجز الكلي	
			القيمة	نسبة للنتائج المحلي %
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٤٤,٧	١٠,٧	٢٥٥,٤	١٢,٢%
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٦٨,١	١١,٣	٢٧٩,٤	١١,٥%
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٢٦,٤	١٣,١	٣٣٩,٥	١٢,٥%
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٧٢,٨	٦,٨	٣٧٩,٦	١٠,٩%
٢٠١٨/٢٠١٧	٣٧٢,٥	(١,٤)	٣٧١,١	٩%
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٣٤,٨	٣,٨	٤٣٨,٦	٨,٤%

ثامناً: إجراءات تمويل العجز الكلي للموازنة العامة للدولة:

بعد حساب العجز الكلي للموازنة العامة للدولة يتعين البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته، لكن يجب أن نفرق بين أمرين هما:

الأول: إن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة والمقدر بحوالي ٤٣٨,٦ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية والمقدرة بـ ٢٧٦,٠ مليار جنيه.

الثاني: إن صافي الإقتراض يمثل الزيادة الحقيقية في الدين العام المحلي والخارجي حيث ينبغي أن يستبعد من الإحتياجات التمويلية الجديدة لكل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

والجدول التالي يوضح صافي الإقتراض الذي تحتاجه الموازنة في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

جدول رقم (٢١) صافي الإقتراض ومصادر التمويل

(مليون جنيه)

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥
	مشروع موازنة	الموازنة	متوقع	فعلي		
العجز الكلي	٤٣٨,٥٩٤	٣٧١,١٠٨	٤٣٠,٨٣١	٣٧٩,٥٩٠	٢٧٩,٤٣٠	٣٣٩,٤٩٩
يضاف						
مسداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٧٦,٠٤٣	٢٦٥,٣٩١	٢٦٥,٣٩٠	٢٧٣,٧٦٣	٢٣٦,٤٦٦	٢٥٠,١٤٣
إجمالي التمويل	٧١٤,٦٣٧	٦٣٦,٤٩٨	٦٩٦,٢٢١	٦٥٣,٣٥٣	٥١٥,٨٩٧	٥٨٩,٦٤٢
(يستبعد)						
الخفض في الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٢٧٦,٠٤٣	٢٦٥,٣٩١	٢٦٥,٣٩٠	٢٧٣,٧٦٣	٢٣٦,٤٦٦	٢٥٠,١٤٣
صافي حسيبة الخصصة	(٢٥٠)	(٢٥٠)	.	.	.	(١,٦٧٩)
صافي الإقتراض	٤٣٨,٨٤٤	٣٧١,٣٥٨	٤٣٠,٨٣١	٣٧٩,٥٩٠	٢٧٩,٤٣٠	٣٤١,١٧٨

هذا وقد روعي في مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلي وسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالي:

بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤
	مشروع موازنة	الموازنة	متوقع	فعلي		
التمويل بإصدار أذون وسندات	٧٠٩,٨٨٧	٦٣١,٥٥٨	٦٩١,٠٠٦	٣٩٨,٩٥٨	٢٨٧,٥٣٠	٤٥١,٤٣٦
القروض من المصادر الخارجية	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٥,٠٢٥	٢٥٤,٣٦٥	١٣,٠١٧	٢,٧٧٩
الإقتراض من مصادر أخرى	.	١٩٠	١٩٠	٢٩	٢١٥,٣٤٩	١٣٧,١٠٦
صافي حسيبة الخصصة	(٢٥٠)	(٢٥٠)	.	.	.	١,٦٧٩
إجمالي مصادر التمويل	٧١٤,٦٣٧	٦٣٦,٤٩٨	٦٩٦,٢٢١	٦٥٣,٣٥٣	٥١٥,٨٩٧	٥٨٩,٦٤٢

ومن الطبيعي أنه إذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الأذون والسندات.

تاسعاً: مركز الدين العام المحلي والخارجي:

إن التحدي الأكبر للسياسة المالية يتمثل في القدرة على التحكم في حجم الدين العام المحلي والخارجي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها الحكومة في تخفيض حجم الإنفاق العام، ويستهدف الحكومة خلال الأربعة سنوات المقبلة خفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة من ٩٥% من الناتج المحلي في يونيو ٢٠١٧ إلى نحو ٧٥ - ٨٠% من الناتج بنهاية يونيو ٢٠٢٢. حيث يتوقع ان يسهم هذا الانخفاض التدريجي في تحسن استدامة المالية العامة ورفع قدراتها أمام تغييرات مؤشرات الاقتصاد العالمية والمحلية، وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، كما أن خفض رصيد الدين سيؤدي بالضرورة إلى خفض مدفوعات الفوائد والتي تستحوذ هذا العام على ثلث الإنفاق العام.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس إقتصادياً من خلال ثلاثة مستويات وهي دين أجهزة الموازنة العامة والدين الحكومي، والدين العام للدولة إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسي في قياسات الدين العام.

والجدول التالي يوضح تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة حيث يوضح زيادة إجمالي الدين المحلي والخارجي من نحو ٧٠٥,٥ مليار جنيه في ٢٠٠٩/٦/٣٠، وبنسبة ٦٧,٧% من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو ٣٧٥٢,٧ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢/٢٨ وبنسبة ٨٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (٢٢) تطور صافي الدين العام لأجهزة الموازنة

صافي الدين لأجهزة الموازنة						السنوات
إجمالي الدين المحلي والخارجي		الدين الخارجي		الدين المحلي		
نسبة إلى الناتج	قيمة	نسبة إلى الناتج	قيمة	نسبة إلى الناتج %	قيمة	
٦٧,٧%	٧٠٥,٤٧١	١٣,٧%	١٤٣,١٤٥	٥٤,٠%	٥٦٢,٣٢٦	٢٠٠٩/٦/٣٠
٦٧,٢%	٨١٠,٥٣٥	١٢,٢%	١٤٦,٧١٧	٥٥,٠%	٦٦٣,٨١٨	٢٠١٠/٦/٣٠
٧٠,٥%	٩٦٦,٨٤٦	١١,٦%	١٥٨,٧٣٤	٥٨,٩%	٨٠٨,١١٢	٢٠١١/٦/٣٠
٦٩,٠%	١,١٤٣,٦٠٢	٩,٢%	١٥٣,٠٧٩	٥٩,٨%	٩٩٠,٥٢٣	٢٠١٢/٦/٣٠
٧٩,١%	١,٤٥٨,٢٧٣	١٠,٧%	١٩٧,١٣٢	٦٨,٤%	١,٢٦١,١٤١	٢٠١٣/٦/٣٠
٨٢,٩%	١,٧٤٣,٣٢٤	٩,٧%	٢٠٤,٨٦٤	٧٣,٢%	١,٥٣٨,٤٦٠	٢٠١٤/٦/٣٠
٨٤,٧%	٢,٠٥٧,٢٨٠	٧,٩%	١٩١,٠٩٢	٧٦,٨%	١,٨٦٦,١٨٨	٢٠١٥/٦/٣٠
٩٠,٠%	٢٤٩٩٥٧٠	٧,٧%	٢١٣,٧١٥	٨٢,٣%	٢,٢٨٥,٨٥٥	٢٠١٦/٦/٣٠
٩٥,٤%	٣,٣٠٩,٢٥٥	١٨,٠%	٦٢٤,٦١٥	٧٧,٤%	٢,٦٨٤,٦٤٠	٢٠١٧/٦/٣٠
٨٥,٣%	٣,٧٥٢,٦٩٨	١٦,٨%	٧٤٠,٨٥٥	٦٨,٥%	٣,٠١١,٨٤٣	٢٠١٨/٢/٢٨

(مليون جنيه)

عاشراً: التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة:

تنص المادة (٤) من قانون الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته على "تعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادي لأوجه نشاط الدولة، والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة،..."

وطبقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون والتي حددت كل تصنيف في ضوء المعايير الدولية المطبقة في هذا الشأن فإن التصنيف الوظيفي للموازنة يشمل عشرة قطاعات هي: الخدمات العامة، الدفاع والأمن القومي، النظام العام وشئون السلامة العامة، الشئون الإقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق المجتمعية، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، الحماية الإجتماعية.

وتقدر المصروفات العامة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/١٨ بنحو ١٤٢٤ مليار جنيه جاءت

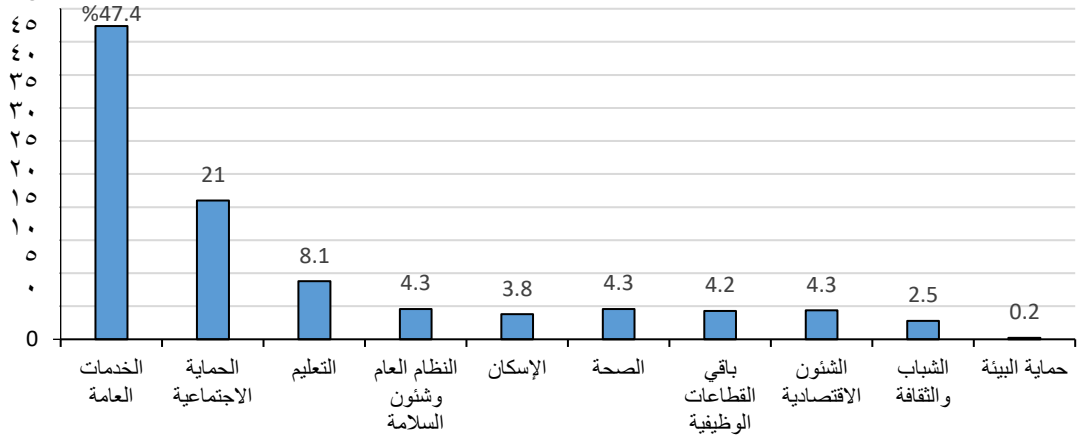
موزعة على القطاعات السابق ذكرها كما يلي:

- يتوقع أن تبلغ المصروفات على قطاع الخدمات العامة نحو ٦٧٤,٤ مليار جنيه مقابل نحو ٤٩٤,٢ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة بلغت ١٨٠,٢ مليار جنيه ونسبة زيادة حوالي ٣٦%، ويشمل هذا القطاع الأجهزة التشريعية والأجهزة التنفيذية وأجهزة الشئون المالية، وأجهزة الشئون الخارجية، ومعاملات الدين العام، ويستحوذ هذا القطاع على حوالي ٤٧,٤٠% من إجمالي المصروفات.
- كما يستهدف أن تصل المصروفات على الحماية الاجتماعية إلى حوالي ٢٩٨,٩ مليار جنيه مقابل حوالي ٣٠٠,٦ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/١٧ بنقص قدره ١,٧ مليار جنيه ونسبة نقص قدرها ٠,٠١%، ويشمل هذا القطاع المساندة الاجتماعية في حالات العجز والشيخوخة، الضمان الاجتماعي، معاش الطفل، معالجة البطالة، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات، ويستحوذ هذا القطاع على حوالي ٢١% من إجمالي المصروفات.
- ١١٥,٧ مليار جنيه لقطاع التعليم مقارنة بنحو ١٠٧,١ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة قدرها ٨,٦ مليار جنيه ونسبة زيادة بلغت ٨%، ويستحوذ قطاع التعليم على نحو ٨,١% من إجمالي المصروفات العامة بالموازنة، وحوالي ٦١,٨ مليار جنيه لقطاع الصحة مقارنة بنحو ٥٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/١٧ بزيادة حوالي ٦,٨ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٣%، ويستحوذ قطاع الصحة على نحو ٤,٣% من إجمالي المصروفات العامة.

- ٦١,٧ مليار جنيه لقطاع النظام العام وشئون السلامة العامة مقارنة بنحو ٥٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة بلغت ٦,٧ مليار جنيه وبنسبة زيادة ١٢% ويستحوذ هذا القطاع على نحو ٤,٣% من إجمالي المصروفات العامة.
- ٥٣,٤ مليار جنيه لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية مقابل حوالي ٥٦,٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بنقص بلغ نحو ٣,٥ مليار جنيه بنسبة نقص بلغت ٦% ويستحوذ قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية على نحو ٣,٨% من المصروفات العامة.
- ٦١,٢ مليار جنيه لقطاع الشئون الاقتصادية مقابل نحو ٥٣,٧ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة بلغت نحو ٧,٥ مليار جنيه وبنسبة زيادة ١٢,٣%, ويستحوذ هذا القطاع على نحو ٤,٣% من إجمالي المصروفات العامة.
- ٣٥,٣ مليار جنيه لقطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية مقابل نحو ٣١ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة بلغت نحو ٤,٣ مليار جنيه وبنسبة زيادة ١٤%, ويستحوذ هذا القطاع على نحو ٢,٥% من إجمالي المصروفات العامة.
- ٢,٢ مليار جنيه لقطاع حماية البيئة مقابل نحو ٢ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢ مليار جنيه وبنسبة زيادة ١٠%, ويستحوذ هذا القطاع على نحو ٠,٢%.
- ٥٩,٤ مليار جنيه لباقي القطاعات الوظيفية مقابل نحو ٥١,٩ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٧,٥ مليار جنيه وبنسبة زيادة ١٤,٥% ويستحوذ على ٤,٢% من إجمالي المصروفات.

ويوضح الشكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمصروفات العامة بمشروع موازنة ٢٠١٩/١٨ على مستوى القطاعات المختلفة.

شكل رقم (٥) التوزيع النسبي للمصروفات ٢٠١٩/٢٠١٨



جدول رقم (٢٣) تطور المصروفات بحسب التصنيف الوظيفي مقارنة بالسنوات السابقة

بالمليون جنيه

البيانات	موازنة			مشروع موازنة	
	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨
الإجمالي العام	٧٣٣,٣٥٠	٨١٧,٨٤٧	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٠٧,١٣٨	١,٤٢٤,٠٢٠
الخدمات العامة	٢٣٨,١٣٥ (%١٣)	٢٩٣,٥٦٠ (%٢٣)	٣٧٧,٥٢٧ (%٢٩)	٤٩٤,١٥٣ (%٣١)	٦٧٤,٤٠٨ (%٣٦)
النظام العام وشنون السلامة العامة	٤٦,٠٨٧ (%١٧)	٥١,٣٦٩ (%١١)	٥٦,٤٨٦ (%١٠)	٥٥,٠١٩ (%٣)-	٦١,٧٢٣ (%١٢)
الشنون الاقتصادية	٣٩,٩٥٢ (%٤)	٤٤,٦٦٨ (%١٢)	٥٣,٢٥٨ (%١٩)	٥٣,٦٥٩ (%١)	٦١,٢١٥ (%١٤)
حماية البيئة	٢,٠٧٨ (%١٢)	٢,١٤٧ (%٣)	٢,٨٠٣ (%٣١)	١,٩٧١ (%٣٠)-	٢,٢٠٥ (%١٢)
الإسكان والمرافق المجتمعية	٢٠,٤٣٥ (%٢)	٢١,٦٢٨ (%٦)	٤٣,٠٢٨ (%٩٩)	٥٦,٨٩٧ (%٣٢)	٥٣,٤٢٨ (%٦)-
الصحة	٣٧,٢٢٤ (%١٠)	٤٣,٨٧٩ (%١٨)	٥٤,١٢٢ (%٢٣)	٥٤,٩٢٣ (%١)	٦١,٨١١ (%١٣)
الشباب والثقافة والشنون الدينية	٢٧,٩٨٥ (%١٠)	٣٠,٦٥٧ (%١٠)	٣٤,٤٩٥ (%١٣)	٣١,٠٠٢ (%١٠)-	٣٥,٢٦٣ (%١٤)
التعليم	٩٢,٢٨٥ (%١٤)	٩٧,٣٣٦ (%٥)	١٠٣,٦٨٢ (%٧)	١٠٧,٠٧٥ (%٣)	١١٥,٦٦٧ (%٨)
الحماية الاجتماعية	١٨٧,٤٠٥ (%٢٠)	١٨٧,٢٠٨ (%٠)	٢٥٧,٢٧٤ (%٣٧)	٣٠٠,٥٨٠ (%١٧)	٢٩٨,٩٣٧ (%١)-
باقي القطاعات الوظيفية	٤١,٧٦٤ (%٢)	٤٥,٣٩٥ (%٩)	٤٩,٢٦٦ (%٩)	٥١,٨٥٩ (%٥)	٥٩,٣٦٣ (%١٤)

() يمثل معدل التغير المئوي عن السنة المالية أو الفترة السابقة

الحادى عشر: التعديلات التى أجزتها اللجنة على مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩:

فى إطار مناقشة وتحليل الوزارات العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، وفى ضوء ملاحظات السادة النواب فى اجتماعات اللجان النوعية، وكذلك اجتماعات لجنة الخطة والموازنة بشأن مناقشة بنود الموازنة العامة للدولة؛ تقترح اللجنة التعديلات التالية على بنود المصروفات للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، وهى بمثابة توصيات ملزمة واجبة التنفيذ، مع العمل على تدبير الموارد اللازمة لتغطية هذه التعديلات.

أولاً: وزارة التربية والتعليم:

(أ) دعم موازنة الباب الأول بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه فى صورة حوافز لمدرسى رياض الأطفال، لتدعيم تطبيق منظومة التعليم الجديدة.

(ب) دعم موازنة الباب السادس بمبلغ ٢ مليار جنيه، وذلك لتغطية تكاليف الحصول على أجهزة التابلت اللازمة لتطبيق منظومة التعليم الجديدة، ولتجهيز المدارس تكنولوجياً.

(ج) دعم موازنة هيئة الأبنية التعليمية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه (باب سادس)، وذلك لزيادة القدرة على توفير عدد من الفصول الجديدة، وفقاً لاحتياجات الوزارة.

(د) فى إطار حزمة برامج الحماية الاجتماعية المقدمة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، سوف تقرر زيادة فى الأجور والمرتبات لموظفى الدولة الخاضعين لقانون الخدمة المدنية، وكذلك غير الخاضعين لهذا القانون، ويقدر نصيب المعلمين بوزارة التربية والتعليم من هذه الحزمة ما بين ٧ - ٨ مليار جنيه.

ثانياً: وزارة التعليم العالى:

(أ) زيادة حافز الجودة للسادة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز البحثية بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه.

(ب) دعم المستشفيات الجامعية (باب ثانى: السلع والخدمات) بمبلغ ١ مليار جنيه.

ثالثاً: وزارة الصحة:

- (أ) دعم بند العلاج على نفقة الدولة بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه، على أن يتم تخصيص هذا المبلغ لمواجهة الزيادة فى تكلفة خدمة الغسيل الكلوى.
- (ب) دعم بند الأدوية وألبان الأطفال بمقدار ٥٠٠ مليون جنيه.
- (ج) دعم بند الصيانة بمديريات الشؤون الصحية (شراء سلع وخدمات) بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه.

رابعاً: وزارة النقل:

- * دعم مخصصات الهيئة القومية لسكك حديد مصر (باب سابع) بمبلغ واحد مليار جنيه، لاستكمال المشروعات الخاصة بالهيئة.

خامساً: قطاع الثقافة والإعلام:

- (أ) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة العامة للاستعلامات (باب سادس) بمبلغ ٦٧ مليون جنيه، لتجهيز وتشغيل قطاع المعلومات والبحوث وشبكة الإنترنت، ونظام الفيديو كونفرانس، وشراء الآلات والأجهزة اللازمة لحفظ أفلام التراث القومى الوثائقى للدولة، بالإضافة إلى تجديد مبنى الهيئة، وكذلك استكمال إنشاء مجمع إعلام أبو سمبل، وطنطا، وأسوان، ودمنهور، ودمياط، وسوهاج، والمنصورة، ومجمع إعلام الفرافرة.
- (ب) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة العامة للاستعلامات (باب ثانى) بمبلغ ٢٥ مليون جنيه، لمواجهة نفقات التشغيل والإيجارات اللازمة للمكاتب الإعلامية الجديدة.
- (ج) زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة العامة للاستعلامات (باب أول) بمبلغ ٥٨ مليون جنيه، وذلك لتغطية تكاليف الأجور والمرتبات لعدد من المكاتب الإعلامية الجديدة.

سادساً: الهيئة الوطنية للانتخابات:

- * خفض الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة الوطنية للانتخابات (باب أول) بمقدار ٥٠ مليون جنيه، حيث طلبت لجنة الخطة والموازنة؛ بيانات كاملة حول هذا الباب، ولم يتم استلام هذه البيانات حتى كتابة هذا التقرير.

الثانى عشر: توصيات اللجنة بشأن الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩:

فى ضوء تحليل مكونات الموازنة العامة للدولة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، تورد اللجنة توصياتها فى هذا الشأن، وهى تنقسم إلى مجموعتين على النحو التالى:

- توصيات تتعلق بإجراء تعديلات على الموازنة العامة للدولة، فى ضوء ملاحظات وتوصيات تقارير اللجان النوعية، وفى إطار الاستحقاقات الدستورية الخاصة بنسب الإنفاق على التربية والتعليم، والتعليم العالى والبحث العلمى، والصحة.
- توصيات تتعلق بكيفية زيادة موارد الدولة، وكذلك تخفيض وترشيد الاستخدامات، وذلك بالتعاون مع وزارتي: المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، والبنك المركزى المصرى.

(أ) توصيات تتعلق بإجراء تعديلات على الموازنة العامة للدولة:

سبق استعراض جميع التعديلات التى أجريت على الموازنة العامة للدولة، بما فيها القطاعات المتعلقة بالاستحقاقات الدستورية.

- توصى اللجنة بإعداد لجان متخصصة مشتركة مع اللجان النوعية بمجلس النواب، لدراسة وتحليل أولويات الطلبات العاجلة لهذه اللجان، مع بحثها مع الوزارات المعنية ودراسة مصادر التمويل المقترحة، لتلبية هذه الطلبات، وتؤكد اللجنة على ضرورة تفعيل هذه التوصية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

- توصى اللجنة بضرورة قيام الحكومة بتفعيل المادة (٣٨) من الدستور المصرى، والتى تقضى بأن "تكون الضرائب على دخول الأفراد تصاعديّة متعددة الشرائح، وفقاً لقدراتهم التكليفية، وذلك من خلال تعديل المنظومة الضريبية، وإجراء التعديلات الواجبة على التشريعات الضريبية فى هذا الصدد".

- توصى اللجنة بضرورة تدبير موارد حقيقية لتغطية التعديلات التى أجريت على الموازنة، وتبلغ فى مجموعها ٧,١٥ مليار جنيه، وذلك من خلال ما يلى:

* إجراء عدد من المناقلات بالتنسيق مع وزارة التخطيط بشأن التعديلات الخاصة بالباب السادس.

* إجراء بعض التعديلات التشريعية التي تؤدي إلى زيادة موارد الدولة من مصادر مختلفة لا تؤثر بشكل ملموس على محدودى الدخل.

* زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة الضريبية فى تحصيل المستحقات الضريبية المتأخرة لسنوات عديدة.

(ب) توصيات تتعلق بكيفية زيادة موارد الدولة، وكذلك تخفيض وترشيد الاستخدامات، وذلك بالتعاون مع وزارتي المالية، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، والبنك المركزي المصري.

ترى اللجنة أن الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، هى أول موازنة يجرى مناقشتها فى إطار تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادى للعديد من النتائج الإيجابية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ وحتى مايو ٢٠١٨، وما هو متوقع خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

* ارتفاع رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي ليصل إلى ٤٤ مليار دولار فى نهاية إبريل ٢٠١٨، وهو أعلى رصيد يتحقق خلال العشر سنوات الماضية.

* انخفاض معدلات التضخم من ٣٣% إلى ما يقرب من ١٣% خلال تلك الفترة.

* انخفاض معدل البطالة من ١٢% فى الربع الأول لعام ٢٠١٧ ليصل إلى ١٠,٦% مع نهاية الربع الأول لعام ٢٠١٨.

* الوصول بمعدل النمو فى إجمالى إيرادات الدولة إلى ٢٢% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* الوصول بمعدل النمو فى إجمالى مصروفات الدولة إلى ١٥% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* وصول نسبة العجز الكلى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى مستوى ٨,٤%، وذلك بعد أن وصل إلى معدلات ١٢,٥%، ١٠,٩%، ٩,٨% خلال الأعوام المالية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ على الترتيب.

* تحقيق فائض أولى مستهدف بمقدار ١٠٢,٧١١ مليون جنيه، وذلك بنسبة ٢% من الناتج المحلى الإجمالى.

* ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى ٥,٨%، مقارنة مع معدلات ٤,٣%، ٤,٢%، ٥,٢% خلال الأعوام المالية ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧ على الترتيب.

* تنوع مصادر التمويل المحلية ما بين إصدار الأذون والسندات الحكومية باستهداف ٨٠ – ٨٥% من جملة الإصدارات للأذون المحلية، مقارنة بنسبة وصلت إلى ٩٥% خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨، بالإضافة إلى استهداف ١٥ – ٢٠% من جملة الإصدارات للسندات المحلية فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بنحو ٥% فقط خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨، وذلك بهدف تمديد آجال إصدارات أدوات الدين، مع توسيع وتنوع قاعدة المستثمرين من خلال جذب المؤسسات الاستثمارية المختلفة للاكتتاب فى أذون وسندات الخزنة، بما يساهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين العام.

* استمرار أسعار مبادلة مخاطر الائتمان المصرية فى التراجع الملحوظ، مما يعكس انخفاض مخاطر عدم سداد الديون الحكومية.

* زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الممولة من قبل الخزنة العامة إلى ١٠٠ مليار جنيه، بمعدل نمو يبلغ ٤٣%، مقارنة بمخصصات الاستثمارات فى موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.

* زيادة مخصصات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل إلى ٣,٥ مليار جنيه، ليحقق معدل نمو ١٩٢%، مقارنة بنحو ١,٢ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.

* استهداف زيادة حصيلة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى، فى ضوء العمل على تحسين الإدارة الضريبية والتوسع فى برامج الميكنة والتطوير.

* التفعيل الكامل للسداد والتحصيل الإلكتروني لضمان سرعة استداء وسداد الالتزامات المالية، ولضمان التزام كافة الجهات بالمخصصات المالية لأجهزة الموازنة العامة للدولة.

* زيادة مخصصات وإجراءات تحفيز النشاط الاقتصادى بشكل كبير يفوق معدل نمو باقى بنود المصروفات، وتتضمن تلك المخصصات بنود تنمية الصادرات والاستثمارات العامة والصيانة.

* زيادة مخصصات الصحة بشكل يعكس التزامات الخزنة، فى ضوء تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل.

* زيادة المخصصات الموجهة للمحليات لتطوير الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين، فى ضوء تنفيذ مواد الدستور، مع الأخذ فى الاعتبار بمقترحات قانون الإدارة المحلية الجديد.

* التوسع فى الشراء المركزى لتلبية احتياجات أجهزة الموازنة، وبالتوازي تحقيق أكبر قدر من الوفر المالى للموازنة.

* زيادة مخصصات أجهزة الموازنة للمياه، والإنارة، واستخدام الوقود، لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع، ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك السلع.

ومع اعتراف اللجنة أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، كان له العديد من السلبيات على الفئات محدودي الدخل، فى صورة ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض مستويات المعيشة لهذه الفئات، مع التقلبات الشديدة فى أسعار معظم أنواع السلع والخدمات، وكل هذا يوجب على الحكومة الدعم الكامل لبرامج الحماية الاجتماعية بكل أشكالها، وتوفير التمويل اللازم لها، حتى يمكن للاقتصاد المصرى أن يستكمل مراحل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى، ويشعر المواطن بتحسن حقيقى فى مستويات دخله ومعيشته.

وفى ضوء تحليل اللجنة لتقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ومن واقع النتائج المتوقعة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وكذا ملاحظات اللجنة على حساب ختامى الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، وفى إطار ما تكشف للجنة من المناقشات التى دارت فى الاجتماعات التى عقدها مع ممثلى وزارة المالية، وغيرهم من ممثلى الحكومة، وما اتخذته من قرارات، فإنها توصى بالآتى:

* ضرورة دراسة أساليب جديدة لخفض عجز الموازنة، وكذلك خفض نسبة الدين العام المحلى وفوائد تمويله، وهنا تكرر اللجنة اقتراحها السابق، والذى يقضى بإمكانية استبدال جزء من الدين العام المستحق للبنوك الحكومية بملكية أسهم فى المشروعات القومية الجديدة، مما يساعد على خفض شرائح الدين المحلى، وبالتالي خفض فوائد التمويل يحقق ملكية البنوك الحكومية الكبرى لجزء من أسهم المشروعات الجديدة، مما يشجع على سرعة وتسهيل إجراءات الطرح العام لباقي أسهم هذه الشركات على جمهور المستثمرين، ويرفع مستويات الكفاءة والفاعلية لهذه المشروعات القومية الجديدة، وتؤكد اللجنة على ضرورة بحث ودراسة هذه التوصية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* توصى اللجنة بضرورة إعادة دراسة مقررات الدعم النقدي والعيني، بناءً على الخطوات الجارية تنفيذها حالياً، بشأن تحديث البيانات الخاصة بالمواطنين، مما يؤدي إلى تحديد الفئات الحقيقية المستحقة للدعم، بحيث يمكن تحديد الفئات غير القادرة المستحقة للدعم والفئات ذات الدخل التي لا تفي بمتطلبات الاحتياجات الاستهلاكية لهذه الفئات، بحيث يمكن تخفيض وترشيد المبالغ المخصصة للدعم بكافة أنواعه، مع زيادة نسب الاستفادة من هذا الدعم وفقاً لشرائح واحتياجات الفئات المستحقة، وتؤكد اللجنة على ضرورة العمل بهذه التوصية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

* أوصت اللجنة في تقريرها عن الموازنة العامة للدولة عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ بضرورة دراسة هيكل الجهاز الإداري للدولة، في ضوء زيادة الأجور والرواتب، والذي بلغ حوالي ٢٦٦ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، والذي يغطي حوالي ٧ مليون موظف حكومي، مع الأخذ في الاعتبار حاجة الجهاز الإداري إلى ما يقرب من ٣ مليون موظف، وبالتالي هناك ما يقرب من ٤ مليون موظف يشكلون عمالة زائدة وبطالة مقنعة، وبالتالي لا بد من تبني برنامج طموح للتدريب التمويلي، يقوم على تمويل ٧٠% - على الأقل - من هذا العدد (٤ مليون) إلى قوى منتجة حقيقية، مع ضرورة دراسة تجارب دول خارجية عديدة نجحت بالفعل في علاج هذه المشكلة، مما يؤدي إلى زيادة إيرادات القوى العاملة المنتجة، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخفض وترشيد مخصصات الباب الأول للموازنة مع زيادة إيرادات الدولة. و جدير بالذكر أن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، كانت قد أعلنت عن بداية إعداد هذه الدراسة الخاصة بإعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة، بما يرفع من كفاءة وفاعلية مستويات التشغيل المختلفة.

* توصى اللجنة بالاستمرار في مشروع تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، والذي بدأ بشكل تجريبي على موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ على مستوى سبعة وزارات، واستمر التطبيق ليشمل عدد (١٦) وزارة في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، كما هو وارد في أحد أقسام هذا التقرير، بحيث يتسع نطاق التطبيق خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليشمل جميع الوزارات، مما يساعد على تحقيق هدف ترشيد إدارة النفقات والاستخدامات.

* أوصت اللجنة في تقارير سابقة عن موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧، وكذلك عن موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بضرورة الاهتمام بقضية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي من حيث زيادة مستوى التشغيل للشباب، وزيادة الإنتاج والصادرات، وزيادة الدخل القومي وموارد الدولة في هذا الصدد، وقد أوصت اللجنة بضرورة إنشاء كيان

موحد مركزي يتولى التخطيط والإشراف على جميع أعمال المشروعات الصغيرة، ويحقق التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية، بحيث لا يتعامل صاحب المشروع إلا مع ممثلى هذا الكيان، وهو ما حدث بالفعل خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧، فقد تم إصدار القرار الجمهورى الخاص بإنشاء هذا الجهاز، وتوصى أن تشهد الفترة القادمة آليات تفعيل عمل هذا الجهاز، واستكمال المنظومة التشريعية الخاصة به.

* توصى اللجنة بالبحث عن أساليب غير تقليدية لتمويل المشروعات العامة (مياه، كهرباء، غاز طبيعى، طرق)، وذلك بالاعتماد على السندات الإيرادية التى تصدر وتطرح لسكان المنطقة الجغرافية التى تستفيد من خدمات المشروع، ويمكن فى هذا المجال دراسة وتحليل تجارب الدول المتقدمة فى هذا الشأن.

* توصى اللجنة بإعداد دراسة اقتصادية اجتماعية شاملة، تتضمن بحث موضوع إعادة هيكلة الدولة فى شكل عدد من الأقاليم الاقتصادية المتكاملة، بحيث يتضمن كل إقليم من ٥ - ٦ محافظات تتكامل فى خصائصهما الجغرافية والسكانية، بحيث يُتاح لكل إقليم قدر معقول من اللامركزية، والاستفادة بموارده المتاحة فى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة الخاصة بالإقليم، ويمكن دراسة تجارب بعض الدول مثل الولايات المتحدة، والصين، وكندا، وألمانيا فى هذا الشأن، والتى حققت نموًا اقتصاديًا هائلًا اعتمادًا على هذا الأسلوب.

* تكرر اللجنة توصية وردت فى تقارير سابقة عن الأعوام المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، بضرورة تقديم الحكومة بتقرير ربع سنوى يتضمن الأهداف المطلوب تحقيقها، ومعدلات الأداء الفعلى، اعتمادًا على مجموعة متكاملة من المؤشرات والمقاييس المالية وغير المالية، بحيث يتمكن البرلمان من أداء الدور الرقابى بكفاءة وفاعلية، ويساعد الحكومة على رفع مستوى الأداء فى الفترات الزمنية المستقبلية، وذلك ابتداءً من الربع الأول للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* توصى اللجنة مصلحة الضرائب المصرية أن تضع الضوابط الكفيلة لتحصيل الضرائب المقررة على المهن غير التجارية والمهن الحرة لتعظيم الحصيلة من هذه الجهات، بحيث لا يقتصر حصيلة الإيرادات الضريبية على جهات معروفة محددة.

* توصى اللجنة بدراسة اقتراح فرض ضرائب إضافية على تعاملات الأجانب على الأصول الرأسمالية داخل مصر شراءً وبيعًا، مع زيادة الرسوم الخاصة بهذه التعاملات، وذلك مطبق فى العديد من دول العالم لأغراض زيادة الحصيلة وتعويضًا عن بعض الدعم العينى المُوجَّه لهؤلاء الأجانب، وعدم الدخول فى موجات تضخمية تحقق الضرر للاقتصاد القومى.

* توصى اللجنة بضرورة إعفاء الصناديق والحسابات الخاصة بالجامعات المصرية الحكومية والمستشفيات الجامعية من نسب الخصم المقررة، سواء من الإيرادات (نسبة ١٥%)، أو من الأرصدة، نظرًا لأهمية تلك الحسابات والصناديق للجامعات والمستشفيات الجامعية كمصدر تمويلي ذاتى لعملياتها، والذي يشكل - فى بعض الأحيان - ٣٥% من إجمالى مواردها.

* التزمت موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بجميع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بقطاعات: الصحة، والتعليم قبل الجامعى، والتعليم الجامعى، والبحث العلمى، وهو ما حدث فى موازنات الأعوام المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث هناك التزام كامل بجميع الاستحقاقات الدستورية الخاصة بهذه القطاعات. وهنا توصى اللجنة بضرورة الاستفادة من المبالغ المخصصة وفقًا لهذه الاستحقاقات مع التأكيد على أن هناك فارق كبير بين نفقات تخص قطاعات فى الموازنة، ومخصصات مالية تخص وزارات بعينها، وبمعنى آخر: أن استيفاء الاستحقاقات الدستورية لا يتنافى مع احتياج وزارات: الصحة، التربية والتعليم والتعليم الفنى، التعليم العالى والبحث العلمى، إلى دعم مالى إضافى.

* مع الأخذ فى الاعتبار، بالقوانين والتشريعات الخاصة بهذا الموضوع... توصى اللجنة بتفعيل آليات تحصيل مبالغ تحت الحساب عن كل متر مبانى أو فدان أراضى (رسم جديّة تقنين أوضاع)، وذلك من الأراضى المشردة أو التى قدم عنها طلبات تقنين أوضاع بواقع ١٠٠٠ جنية مصرى عن كل متر مبانى و ١٠٠٠٠ جنية مصرى عن كل فدان أراضى حسب موضوع النزاع، وذلك تحت حساب التسوية.

* متوسط التقديرات المتوقعة للتوصية السابقة يشير إلى إمكانية تحصيل ١٠٠ مليار جنية خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، ونوصى بتخصيص هذه الحصيلة على النحو التالى:

- ٢٠ مليار جنية (٢٠%) موجهة إلى تمويل مشروعات التنمية داخل المحافظات صاحبة الولاية على الأرض.

- ٢٠ مليار جنية لتمويل خطة تطوير منظومة التعليم قبل الجامعى والتعليم الفنى، شريطة قيام الحكومة بعرض خطة متكاملة مفصلة فى هذا الشأن، وتطرح على الرأى العام، وتخضع لجميع مستويات الحوار المجتمعى، على أن يصاحب تلك الخطة بيان بالتكلفة المتوقعة على مستوى البرامج والمشروعات والأنشطة ومؤشرات تقييم الأداء.

- ١٠ مليار جنية لتمويل خطة تطوير منظومة التعليم الجامعى والبحث العلمى، شريطة قيام الحكومة بعرض خطة متكاملة مفصلة فى هذا الشأن، وتطرح على الرأى العام،

وتخضع لجميع مستويات الحوار المجتمعي، على أن يصاحب تلك الخطة بيان بالتكلفة المتوقعة على مستوى البرامج والمشروعات والأنشطة ومؤشرات تقييم الأداء في إطار النموذج المعتمد لموازنة البرامج والأداء، وجدير بالذكر أن هذا التطبيق تم بالتعاون بين لجنة "الخطة والموازنة" من خلال لجنة فرعية مشكّلة لهذا الغرض مع وزارتي: التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، المالية، ومعهد التخطيط القومي والوزارات المعنية بتطبيق موازنة البرامج والأداء بمنشور وزارة المالية عن موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

- ١٠ مليار جنيه لتمويل خطة تطوير منظومة الصحة، شريطة قيام الحكومة بعرض خطة متكاملة مفصلة في هذا الشأن، وتطرح على الرأي العام، وتخضع لجميع مستويات الحوار المجتمعي، على أن يصاحب تلك الخطة بيان بالتكلفة المتوقعة على مستوى البرامج والمشروعات والأنشطة ومؤشرات تقييم الأداء.

- ١٠ مليار جنيه لتمويل برامج الحماية الاجتماعية.

- تخصص باقى الحصيلة المتوقعة (٣٠ مليار جنيه) للمساهمة فى سد عجز الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* إلزام الحكومة بصرف المخصصات المالية للربع الأول للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ فى موعد أقصاه ٢٠١٨/٧/١٥ بدلاً من الوضع الحالى، الذى يتسم بالتأخير فى الصرف، مما يؤدى إلى بطئ وتعطل العمل فى معظم مشروعات الدولة.

* توصى اللجنة بأن تقوم وزارة الصحة بالاستفادة من المبلغ المخصص لبند دعم التأمين الصحى لغير القادرين، والبالغ بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ١,٥ مليار جنيه، مع إجراء المناقشات اللازمة.

* توصى اللجنة باتخاذ الترتيبات التشريعية اللازمة لتحديد الأجور والمرتبات الأساسية للسادة أعضاء الهيئة الوطنية للانتخابات بما يضمن انتظام الأمور فى هذه الهيئة العامة، ويساعد على أداء مهامها فى المستقبل.

* توصى اللجنة بضرورة إعلان وتبنى الحكومة عن برامج محددة لضغط وترشيد النفقات وإعداد تقارير ربع سنوية توضح مدى التقدم الذى حدث فى هذا المجال، مع تحديد أهداف مطلوب تحقيقها خلال فترات زمنية محددة.

* توصى اللجنة بضرورة تبني الحكومة لبرامج خاصة بإعادة حساب تكلفة الخدمات المقدمة للمواطنين، على أن تعتمد هذه البرامج على استخدام أسلوب التكاليف المعيارية كأساس لتسعير تلك الخدمات، مما يساعد على تقييم أداء الأجهزة الحكومية فى مجال أداء الخدمة من خلال مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية المحددة مقدماً، مما يؤدي إلى رفع مستويات الكفاءة والفاعلية للخدمات المقدمة.

* تثنى لجنة "الخطة والموازنة" جهود هيئة الرقابة الإدارية فى مجال مكافحة الفساد، وتوصى اللجنة بضرورة تبني الحكومة، بالتعاون مع الأجهزة السيادية والرقابية لبرامج واضحة لمكافحة الفساد بمفهومه الشامل، وبأبعاده المالية والإدارية، مما سيكون له أبلغ الأثر على ارتفاع مستويات الشفافية والحوكمة، ويزيد من ثقة المواطن فى المستقبل.

* توصى اللجنة بشأن ما ورد بالمادة الثانية والثلاثون من تأشيرت الموازنة، والخاصة بسلطة الوزير فى إجراء النقل بين عناصر المشروع فيما يخصه، بحيث لا يتجاوز التعديل المطلوب ٢٥% من إجمالى الاعتماد المدرج للمشروع... توصى اللجنة بأن تنصب سلطة الوزير إلى إجراء مناقلة فى حدود ٢٥% من إجمالى المشروعات الخاضعة له دون التقيد بمشروع محدد.

*** فيما يتعلق بالتحديات والمخاطر التى يمكن أن تطرأ أثناء تنفيذ الموازنة:**

استخدام كافة الأساليب والدراسات المستقبلية والعلوم الإحصائية أولاً بأول بما يمكن القائمين على رسم السياسة المالية من التعامل مع التحديات والمخاطر التى يمكن أن تؤثر على مسار التنفيذ الفعلى للموازنة، إضافة إلى التنسيق المستمر بين السياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية، وبما يتفق مع السياسة العامة للدولة.

*** فيما يتعلق بالتعديلات التى تتم سنويًا على اعتمادات الموازنة:**

الحد من التعديلات التى تتكرر سنويًا على اعتمادات موازنات الجهات، وأن يتم الصرف فى حدود اعتمادات كل باب من أبواب موازنة كل جهة، وفى حدود الأغراض المخصصة لكل مجموعة وبند، مع مراعاة ألا تتجاوز جملة المناقلات بخلاف ما ينقل من الاحتياطات العامة - نسبة ١٠% من الاعتمادات الأصلية لكل باب أو ١% من إجمالى اعتمادات الموازنة العامة للدولة، التى وافق عليها مجلس النواب بدون الفوائد، أيهما أقل.

* فيما يتعلق بالتعديلات التي تتم بالزيادة دون الاستناد للتأشيرات العامة الملحقة بالموازنة العامة للدولة والتأشيرات الخاصة بكل جهة:

– التنبيه مشددًا بعدم تجاوز اعتماد أى باب من أبواب الاستخدامات المختلفة، إلا بعد الرجوع إلى وزارة المالية، والحصول على موافقة مسبقة من مجلس النواب وصدور القانون الخاص بذلك.

* فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة للدولة:

تعيد اللجنة التأكيد على ما أشارت إليه في تقريرها عن حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ من أن استمرار الاختلال الذى تعاني منه الموازنة العامة للدولة متمثلاً فى التزايد المستمر فى عجز الموازنة أمر لا يتفق مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادى، وأن السياسة المالية الفعالة هى التى تستطيع أن تحقق هذا الاستقرار عن طريق تحقيق التوازن الهيكلى للموازنة العامة للدولة والمواءمة بين نفقاتها ومواردها الحقيقية، التى تكفل من الحد المتزايد من اتساع الفجوة بين إجمالى الاستخدامات وجملة الإيرادات والمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول، والتى تمثل العجز الكلى الحقيقى المعبر عن المركز المالى للدولة.

وفى هذا الصدد تشدد اللجنة على ضرورة الالتزام بالآتى:

– الإنفاق فى حدود الاعتمادات المخصصة بالموازنة وعدم تجاوزها، ووضع أولويات لأوجه هذا الإنفاق ورفع كفاءته.

– التطبيق الدقيق للمبادئ العامة بتنفيذ الموازنة وللقواعد والقرارات الخاصة بتحقيق الانضباط المالى والإدارى، وتفعيل التعليمات المالية للوحدات الحسابية لمعالجة القصور فى تنفيذ الموازنة. وفى هذا الصدد، تؤكد اللجنة على ضرورة ترشيد الصرف من الاعتمادات المخصصة للدعاية والعلاقات العامة وحظر استخدامها فى مجالات إنفاق لا ترتبط بتحقيق الأهداف الداخلة فى اختصاص الجهة المعنية.

– اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية لاستيلاء المستحقات المالية للحكومة تجاه بعض الهيئات العامة والبنوك والشركات وغيرها من الجهات التى لا تلتزم بسداد حقوق الخزنة العامة.

– النظر إلى حصيلة الإيرادات المتوقعة بحسبانها الحد الأدنى لما يجب تحصيله، باعتبار أن أى زيادة فى هذه الحصيلة يقابله انخفاض مماثل فى قيمة كل من العجز النقدى والعجز الكلى، ويتصل بما سبق بذل المفاوضات المصرى أقصى الجهد؛ للحصول على المنح غير المشروطة، سواء من الحكومات الأجنبية أو المنظمات الدولية، باعتبارها مورد من موارد الإيرادات لا يترتب عليه أى تكلفة مالية.

* فيما يتعلق بحوادث التلاعب والاختلاس وتحمل الحكومة مصاريف الغرامات والتعويضات وتنفيذ الأحكام:

– وضع أحكام المواد (٢٢، ٢٧، ٢٨) من القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته موضع التنفيذ، وذلك فيما تقضى بالآتي:

* إعمال أجهزة التفتيش المالى المركزية والمحلية التابعة لوزارة المالية لاختصاصاتها، وذلك فيما يتعلق بالتفتيش المالى على الوحدات الحسابية بالجهات الإدارية وفق برامج مخططة وفُجائية، وبالأخص تلك التى تعانى من ضعف نظمها الداخلية.

* التزام كل جهة بوضع نظامًا للضبط الداخلى وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، بما يكفل المحافظة على أموالها وأصولها وحقوقها والنظر فى تطوير الأنظمة القائمة، بما يكفل كفاءتها للتعامل مع المستجدات الخاصة بنظام الدفع والتحويل الإلكتروني.

* التزام الجهات بإبلاغ وزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات بما يقع بها من حوادث الاختلاس، والسرقه، والحريق، والإهمال، والتبديد، وما فى حكمها، ووضع نظم الرقابة الداخلية اللازمة لتجنب مثل هذه الحوادث.

* صدور أحكام قضائية ضد الجهات، وما يستتبعه من تحملها لمصروفات تنفيذ الأحكام والغرامات والتعويضات.

* فيما يتعلق بالصناديق والحسابات الخاصة:

– عدم إنشاء أى صناديق أو حسابات خاصة، إلا بعد اتباع القواعد القانونية المقررة، واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أى إخلال لهذه القواعد.

– اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الصناديق والحسابات الخاصة، التى تباشر أنشطتها دون وجود لوائح مالية معتمدة من وزارة المالية، أو التى تقوم بفتح حساباتها خارج نطاق حساب الخزانة الموجود بالبنك المركزى.

– الالتزام بتوريد كافة المبالغ التى تستقطع من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة طبقًا للنسبة المقررة (١٥%) ما لم تكن لوائحها المعتمدة تنص على نسبة أعلى من ذلك إلى الخزانة العامة أولاً بأول فى المواعيد المقررة، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية فى حالة عدم الالتزام بالتوريد فى المواعيد المقررة.

– استخدام أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى تحقيق الأهداف والأغراض المنشأة من أجلها، والعمل على تحصيل إيراداتها بكل دقة حتى يمكن الوفاء بالتزاماتها، مع ضرورة الحرص على استغلال جميع الأصول المملوكة لها بما يدر عائداً مناسباً. ويتصل بما سبق عدم تجميد بعض أموال الصناديق والحسابات الخاصة فى صورة ودائع بالبنوك.

* بالنسبة للتعديات على أملاك الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة:

مع عدم الإخلال بالاختصاصات التي تباشرها لجنة استرداد أراضى الدولة الصادر بها قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٧٥) لسنة ٢٠١٦ المعدل بالقرار رقم (٣٧٨) لسنة ٢٠١٦.

توصى اللجنة الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، بِالآتى:

- حصر كافة أملاك الجهة المتعدى عليها بغير حق، وإخطار جهات التحقيق بالجرائم التي تشكل عدواناً على المال العام، والعمل على استرداد أموالها في أى صورة كانت وفقاً للقوانين المنظمة.
- التنسيق من خلال مجموعات العمل المشكّلة في كل جهة مع لجنة استرداد أراضى الدولة لنهوض جميع الإجراءات المطلوبة لسرعة استرداد حق الجهة ومتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجنة.
- بحث الأسباب التي أدت إلى استيلاء الغير على أملاك الجهة، واتخاذ الوسائل المناسبة التي تحول دون تكرارها.
- تحديد المسؤولية بشأن حالات التعدى على أملاك الجهة، كل على حدة، من خلال جهات التحقيق المختصة.
- التعاون والتنسيق مع الأجهزة الرقابية والجهات الأخرى المعنية في مجال الحفاظ على الثروة القومية من الأصول الحكومية.

الثالث عشر: الاستحقاقات الدستورية لقطاعات الصحة والتعليم والتعليم الجامعي والبحث العلمي للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

ألزم المشرع الدستوري في دستور ٢٠١٤ المعدل؛ الدولة بتخصيص نسب محددة من الناتج القومي الإجمالي تخصص للإنفاق الحكومي على قطاعات: الصحة، والتعليم، والتعليم الجامعي، إضافة إلى البحث العلمي.

فجاءت مواد أرقام: (١٨ الفقرة الثانية)، (١٩ الفقرة الثالثة)، (٢١ الفقرة الثانية)، (٢٣ الفقرة الأولى)، محددة لهذه النسب على النحو الآتي:

٣% من الناتج القومي الإجمالي للصحة (المادة ١٨ الفقرة الثانية).

٤% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم (المادة ١٩ الفقرة الثالثة).

٢% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم الجامعي (المادة ٢١ الفقرة الثانية).

١% من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي (المادة ٢٣ الفقرة الأولى)

وفي ذات الإطار، وضع المشرع شرطاً ألزم به الدولة في المواد المشار إليها للمدى الذي يمكن أن تصل إليه هذه النسب إذ قضى بتصاعدها تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

كما حدد الميعاد الزمني لبدء الالتزام الكامل بهذه النسب، حيث قضى في مادته (٢٣٨) بأن يكون هذا الالتزام اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧.

هذا، وقد أرفق بمشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ المقدم من الحكومة؛ مذكرة شارحة بما خصص من اعتمادات للقطاعات المشار إليها وفق النسب المحددة دستورياً، والقواعد التي استندت إليها الحكومة عند تخصيص هذه الاعتمادات.

وفيما يلي بيان بالآتي:

– الاعتمادات التي خصصتها الحكومة للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

– القواعد والمعايير التي استندت إليها الحكومة عند تخصيص الاعتمادات للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

– رأى اللجنة.

أولاً: الاعتمادات التي خصتها الحكومة للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨:

يبين الجدول الآتي الاعتمادات التي خصصتها الحكومة لقطاعات: التعليم، والتعليم الجامعي، والصحة، والبحث العلمي، ونسبة كل منها للنتائج المحلى الإجمالى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

القطاع	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨		السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧		التغير بين العامين	
	الاعتمادات	النسبة للنتائج المحلى	الاعتمادات	النسبة للنتائج المحلى	القيمة	معدل التغير %
التعليم	١٧٣٧٨٠,٢	%٤,٢	١٤١٠٥٧	%٤,١	٣٢٧٢٣,٢	%٢٣,١
التعليم العالى	٨٢١٤٦	%٢	٦٨١٥٥	%٢	١٣٩٩١	%٢٠,٥
الصحة	١٤١٠٠٩,٤	%٣,٤	١٠٥٢١٧	%٣,١	٣٥٧٩٢,٤	%٣٤
البحث العلمى	٤٥٧٠٤,١	%١,١	٣٥٤١٥	%١	١٠٢٨٩,١	%٢٩
الإجمالى	٤٤٢٦٣٩,٧	%١٠,٨	٣٤٩٨٤٤	%١٠,٣	٩٢٧٩٥,٧	%٢٦,٥

ومن البيان السابق، يتضح الآتى:

- زيادة الاعتمادات التي خصصتها الحكومة لقطاعات: التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى نحو ٤٤٢٦٣٩,٧ مليون جنيه، مقابل نحو ٣٤٩٨٤٤ مليون جنيه للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، بزيادة نحو ٩٢٧٩٥,٧ مليون جنيه، بنسبة ٢٦,٥%.
- زيادة نسبة جملة الاعتمادات المخصصة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ١٠,٨%، مقابل نحو ١٠,٣% للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة نحو ٠,٥% عن النسب المحددة دستورياً بنحو ٠,٨%.
- احتل قطاع الصحة المرتبة الأولى من حيث معدل الزيادة، مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة ٣٤%، يليه قطاع البحث العلمى بنسبة ٢٩%، ثم قطاع التعليم بنسبة ٢٣,١%، وأخيراً قطاع التعليم العالى بنسبة ٢٠,٥%.

تبين للجنة الآتى:

- إدراج اعتمادات بعض الجهات ضمن قطاعى الصحة، والتعليم، على الرغم من كونها جهات بحثية ينطبق عليها أحكام القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٣ بنظام الباحثين العلميين في المؤسسات البحثية، وهي على النحو الآتى:

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاع	الجهة	الاعتمادات المخصصة
الصحة	معهد "تيودور بلهارس" للأبحاث	١٤٧
الصحة	معهد بحوث أمراض العيون	١٠٠
الصحة	الهيئة القومية للرقابة والبحوث الدوائية	٢٢٠
الصحة	الهيئة القومية للبحوث والرقابة على المستحضرات الحيوية	٢٢
التعليم	المركز القومي للامتحانات	٣٣
		٤٨٩

وبناء على ما سبق، ترى اللجنة الآتي:

- ضم الجهات المشار إليها إلى قطاع البحث العلمى خصمًا من قطاعي الصحة والتعليم.
 - زيادة الاعتمادات المخصصة لقطاع البحث العلمى لتصبح ٤٦١٩٣,١ مليون جنيه، بدلاً من ٤٥٧.٤,١ مليون جنيه.
 - تخفيض الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة بنحو ٤٥٦ لتصبح نحو ١٤.٥٥٣,٤ مليون جنيه بدلاً من ١٤١٠.٩,٤ مليون جنيه.
 - تخفيض الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم بنحو ٣٣ مليون جنيه، لتصبح نحو ١٧٣٧٤٧,٢ مليون جنيه، بدلاً من ١٧٣٧٨٠,٢ مليون جنيه.
- وتجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات لم تؤثر على النسبة المحددة لقطاعي: الصحة (٣,٤%) والتعليم (٤,٢%) إلا بمقدار مبالغ التعديلات، وهي مبالغ ضئيلة للغاية مقارنة بجملة الاعتمادات المخصصة للقطاعين.

ثانياً: القواعد والمعايير التي استندت إليها الحكومة عند تخصيص الاعتمادات للقطاعات الأربع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

تضمنت هذه القواعد والمعايير، الآتى:

[١] إن مفهوم الإنفاق الحكومى الوارد بالدستور يعنى المبالغ التى تنفقها جهات الحكومة العامة وفق التعريف الدولى الوارد فى دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولى، والتى تشمل ما تنفقه الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة، سواء كانت خدمية أو اقتصادية أو أى مراكز علمية وبحثية حكومية، بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام، وقطاع الأعمال العام، باعتبار أن كل ذلك يدخل فى مفهوم الإنفاق الحكومى العام.

[٢] حصر كافة الاعتمادات التى تصرف على هذه القطاعات، من خلال كافة الجهات الحكومية بالدولة، سواء كانت هذه الجهات داخلة ضمن الموازنة العامة للدولة، أو ضمن موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية، وكذا سواء كانت هذه الجهات مصنفة وفقاً للتبويب الوظيفى للموازنة العامة للدولة بقطاع الصحة أو التعليم، حسب طبيعة نشاطها الرئيسى، أو مبوبة بقطاعات أخرى، وتقوم بأنشطة فرعية وخدمات لهذه القطاعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك العديد من المستشفيات والمعاهد تتبع بعض الوزارات الأخرى بخلاف وزارتي: الصحة والتعليم، ومصنفة وفقاً للنشاط الرئيسى للوزارة التى تتبعها مثل: مستشفى الدعاة، والمركز الطبى التخصصى التابع للإنتاج الحربى، وكذا المستشفيات الشرطة والعسكرية، وكذا المعاهد الأزهرية مبوبة بقطاع الشؤون الدينية وليس التعليم، هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد قطاع وظيفى لقطاع البحث العلمى ضمن التبويب الدولى لإحصاءات مالية الحكومة العامة (GFS 2001)، والذى تطبقه جمهورية مصر العربية.

[٣] مراعاة عدم حدوث ازدواج فى حساب النفقة، وذلك من خلال إعادة تبويب إنفاق بعض الجهات الموازنة من قطاع لقطاع آخر بهدف الوصول إلى الإنفاق السليم للقطاع، على سبيل المثال: تم استبعاد إنفاق المستشفيات الجامعية والتى تتبع وزارة التعليم العالى من إنفاق قطاع الصحة وفقاً للتبويب الوظيفى، ووضعها ضمن إنفاق قطاع التعليم العالى، باعتبارها مستشفيات تعليمية.

[٤] فى ضوء تطبيق موازنة البرامج والأداء لعدد (١٦) وزارة والمصالح التابعة لها، فقد استلزم الأمر توزيع فوائد خدمة الدين العام على جميع القطاعات الوظيفية المعنية بالاستحقاق الدستورى، وذلك باعتبار أنها تمثل تكلفة الحصول على المال المخصص للإنفاق لإظهار تكلفة البرامج داخل كل قطاع وظيفى حقيقى.

[٥] اعتبار أن الإنفاق على الخدمات الصحية -بصفة عامة- يتسع ليشمل خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحى، باعتبارهما مقومان أساسيان فى تحقيق معدلات صحية وتجنب حدوث مخاطر صحية للمواطنين، اتساقاً مع المعايير الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثالثاً: رأى اللجنة:

تُشرف اللجنة -بكونها مراقب الحسابات- الذى يعمل نيابة عن الشعب، فى الرقابة على مالية الدولة، والتحقق من مدى التزام الحكومة بأحكام النصوص التى وردت بدستور ٢٠١٤، المتعلقة بمجالات الإنفاق التى تُوجّه لصالح المواطن.

ومن ثم، فقد عنيت عند تناول موضوع الالتزامات الدستورية للحكومة تجاه نسب الإنفاق الحكومى -المشار إليها سلفاً- ببذل أقصى درجات العناية المهنية، مستخدمة فى ذلك كافة وسائل الرقابة المالية السابقة من فحص ومراجعة ومطابقة حسابية ومحاسبية بغرض التيقن من سلامة المعايير والأسس التى اعتمدت عليها الحكومة عند تخصيص الاعتمادات واتفاقها مع الموثيق المالية الدولية، إضافة إلى دقة توزيع الاعتمادات المخصصة للجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وغيرها من الجهات على القطاعات، كل فيما يخصها، دون تكرار أو ازدواجية.

وفى ضوء ذلك، تبين للجنة الآتى:

- إن مفهوم الحكومة العامة التى استندت إليها الحكومة عند تحديد الجهات التى تُوجّه اعتماداتها للقطاعات، يتفق مع ما ورد بدليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عام ٢٠٠١ من صندوق النقد الدولى، والمعدل للدليل الصادر عام ١٩٨٩، حيث ورد فى الفصل الأول المعنون "مقدمة"، صفحة ٧، أن: "قطاع الحكومة العامة يتألف من كيانات تقوم بوظائف الحكومة كنشاط أساسى لها".

وبالتطبيق على الحالة المصرية، يتضح أن مفهوم الحكومة العامة لا يقتصر على الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة فحسب (وحدات الجهاز الإدارى - الهيئات العامة الخدمية - وحدات الجهاز الإدارى للدولة)، وإنما تتعداها لتشمل أى جهات أخرى حكومية تخصص اعتمادات من موازنتها للإنفاق على القطاعات الأربع.

وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اعتمدت على ما ورد بالدليل المشار إليه من تصنيفات ومعايير عند إجراء التعديل الذى أجرى على بعض مواد القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة بموجب القانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥.

- إن تحميل القطاعات الأربع بالاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الفوائد، كل فيما يخصها، أمر يتفق مع المبدأ الموازنى المعروف بتخصيص النفقة، أى تحميل كل وحدة موازنية بما يخصها من نفقات، طالما ارتبطت بمجال نشاطها، وبما يظهر فى النهاية إجمالى الاعتمادات المخصصة لنفقات الجهات الداخلة فى كل قطاع على حدة.

وفي هذا الصدد، حددت المادة الرابعة من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة: التصنيفات التي تقدم بها الموازنة لمجلس النواب، حيث قضت بأنه تعد الموازنة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس النواب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة.

وفي إطار التصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة يتم تحميل كل قطاع من قطاعات الموازنة: الصحة، التعليم، وغيرها، بما يخصه من مصروفات بما فيها سداد الفوائد.

- إن معايير إدراج نفقات جهة ما ضمن قطاع معين من القطاعات الأربع، أمر تحكمه التشريعات أو القرارات المنشئة لهذه الجهة والمنظمة لمجال عملها والمحددة لاختصاصاتها.

وبالرجوع إلى التشريعات والقرارات المنشئة لجهات القطاعات الأربعة: تبين سلامة توزيع هذه الجهات على القطاعات، باستثناء الجهات التي قامت اللجنة بتعديل تبعيتها من قطاعي الصحة والتعليم إلى قطاع البحث العلمي على النحو الذي سبق الإشارة إليه.

- اتخاذ قيمة الناتج المحلي الإجمالي لآخر سنة مالية فعلية، وهي السنة المالية الحالية ٢٠١٧/٢٠١٨، باعتباره الرقم الأقرب إلى الواقع، في ضوء الاعتبارات التالية:

- أشار دستور ٢٠١٤ إلى الناتج القومي الإجمالي، وهو رقم لا يتم حسابه -حالياً- في مصر، كما لا يتم حساب في معظم دول العالم، مع ملاحظة أن مضابط اجتماعات لجنة الخمسين لوضع الدستور، تشير إلى أن آراء معظم الحاضرين كانت تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي، وليس الناتج القومي الإجمالي^(٣).

- التعامل مع تقديرات متوقعة للناتج المحلي الإجمالي يتسم بقدر من عدم اليقين، كما أن نسبة كبيرة منه لا تتحقق بشكل منتظم على مدار العام المالي.

وفي ضوء ما تقدم، تأمل اللجنة أن تكون الاعتمادات المالية التي وُجّهت إلى القطاعات الأربع، هي الحد الأدنى لما يجب إنفاقه خلال انتهاء السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وأن يُوجّه هذا الإنفاق إلى الأغراض المخصصة له.

(٣) الناتج القومي المحلي = الناتج المحلي الإجمالي - العوائد التي يحققها الأجانب داخل مصر + العوائد التي يحققها المصريين خارج مصر.

الصورة الإجمالية

(بالمليون جنيه)

المصروفات بالتقسيم الوظيفي للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

موازنة		إجمالي		المصروفات		الدعم والمنح		الفراد		الأجور		البيان		
				المصروفات الأخرى	المصروفات الأخرى	والمزايا الإجتماعية	والمزايا الإجتماعية	الفراد	الفراد	شراء السلع والخدمات	شراء السلع والخدمات	وتعويضات العاملين	وتعويضات العاملين	
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٧٤,٤٠٨	٣٣,١٩٤	١٠,٨٥١	١٩,٤٠٩	٥٣٩,٠٠٩	٢٣,٩١٩	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	٢٣,٩١٩	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	قطاع الخدمات العامة
٤٩٤,١٥٣	٦٧٤,٤٠٨	٣٣,١٩٤	١٠,٨٥١	١٩,٤٠٩	٥٣٩,٠٠٩	٢٣,٩١٩	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	٢٣,٩١٩	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	٤٨,٠٢٧	قطاع الدفاع والامن القومي
٥١,٨٥٩	٥٩,٣٦٣	٨٥	٨٥	٥٩,٠٠٥	١	٠	٧٦	١٩٦	١٩٦	٧٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة
٥٥,٠٢٠	٦١,٧٢٣	٥,٠٩٤	٦,٠٥	٩٨٣	٠	٠	٥,٠٤٤	٤٩,٩٩٧	٤٩,٩٩٧	٥,٠٤٤	٤٩,٩٩٧	٤٩,٩٩٧	٤٩,٩٩٧	قطاع الشئون العام وشئون السلامة العامة
٥٣,٦٥٩	٦١,٢١٥	٣١,٧٨٦	٢,٢٧٠	٤,٢٠٦	٦٧٢	٥,٧٢٦	١٦,٥٥٤	٨٩١	٨٩١	٥,٧٢٦	١٦,٥٥٤	١٦,٥٥٤	١٦,٥٥٤	قطاع الشئون الاقتصادية
١,٩٧١	٢,٢٠٥	٦٩٨	٦٤	٢٠	٤	٥٢٩	٨٩١	٨٩١	٨٩١	٥٢٩	٨٩١	٨٩١	٨٩١	قطاع حماية البيئة
٥٦,٨٩٧	٥٣,٤٢٧	٤٧,٤٤٦	٦٣	٣,٠٠٤	١,٣٢٨	٥٤١	١,٠٤٥	١,٠٤٥	١,٠٤٥	٥٤١	١,٠٤٥	١,٠٤٥	١,٠٤٥	قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية
٥٤,٩٢٢	٦١,٨١١	١١,١٥١	١,٢٤٠	٥,٢٢٩	١٢٠	١٢,٤٧٠	٣١,٦٠٠	٣١,٦٠٠	٣١,٦٠٠	١٢,٤٧٠	٣١,٦٠٠	٣١,٦٠٠	٣١,٦٠٠	قطاع الصحة
٣١,٠٠٢	٣٥,٢٦٣	٣,٦٧٣	٣٣٩	٢,٦٦١	٤	٢,٣٣٠	٢٦,٢٥٥	٢٦,٢٥٥	٢٦,٢٥٥	٢,٣٣٠	٢٦,٢٥٥	٢٦,٢٥٥	٢٦,٢٥٥	قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية
١٠٧,٠٧٥	١١٥,٦٦٧	١٥,٢٣٠	١,٢٥٥	٣١٦	٦١	٩,٣٣٩	٨٩,٤٦٦	٨٩,٤٦٦	٨٩,٤٦٦	٩,٣٣٩	٨٩,٤٦٦	٨٩,٤٦٦	٨٩,٤٦٦	قطاع التعليم
٣٠٠,٥٨٠	٢٩٨,٩٣٧	١٥٥	٧	٢٩٦,٤٦٠	١٠٧	١٤٨	٢,٠٥٩	٢,٠٥٩	٢,٠٥٩	١٤٨	٢,٠٥٩	٢,٠٥٩	٢,٠٥٩	قطاع الحماية الإجتماعية
١,٢٠٧,١٣٨	١,٤٢٤,٠٢٠	١٤٨,٥١٢	٧٥,٦٩٩	٣٣٢,٢٩١	٥٤١,٣٠٥	٦٠,١٢٤	٢٦٦,٠٠٩	٢٦٦,٠٠٩	٢٦٦,٠٠٩	٦٠,١٢٤	٢٦٦,٠٠٩	٢٦٦,٠٠٩	٢٦٦,٠٠٩	الاجمالي العام

بيان بتوزيع الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الوظيفية المعنية بالاستحقاق المستورى خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ، ومشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩					موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨					النسبة وفق احكام الدستور	القطاع
مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩			المخصصات المطلوبة وفق الدستور	موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨			المخصصات المطلوبة وفق الدستور	النسبة وفق احكام الدستور	القطاع		
الاجمالي	القوائد	الاضافات/٢		الوظيفي	الاجمالي	القوائد				الاضافات/٢	الوظيفي
١٧٣,٧٨٠	٦٥,٧٣٣	١٩,٢٧٤	٨٨,٧٧٤	١٣٩,٩٥٨	٤٣,٩٠٣	١٥,٠٦٨	٨٠,٩٨٨	١٣٦,٣٠٩	%٤,٠٠	التعليم قبل الجامعي	
٨٢,١٤٦	٣١,٢٤٥	٧٤,٠٠٧	٢٦,٨٩٤	٦٨,٢٥١	٢١,٦٩١	٢٠,٤٧٢	٢٦,٠٨٨	٦٨,١٥٤	%٢,٠٠	التعليم العالي والجامعي	
٢٥٥,٩٢٦	٩٦,٩٧٧	٤٣,٢٨١	١١٥,٦٦٧	٢٠٨,٢٠٩	٦٥,٥٩٥	٣٥,٥٣٩	١٠٧,٠٧٥	٢٠٤,٤٦٣	%٦,٠٠	اجمالي قطاع التعليم	
١٤١,٠٠٩	٤٢,٣٠٨	٣٦,٨٩٠	٦١,٨١١	١٠٧,٢٩٣	٢٨,٧١٨	٢٣,٦٥٣	٥٤,٩٢٢	١٠٢,٢٣٢	%٣,٠٠	الصحة	
٤٥,٧٠٤	١٧,٢٩١	٢١,٨٣٦	٦,٥٧٧	٣٧,٠٩٤	١١,٦٣٩	١٩,٢٦٥	٦,١٩٠	٣٤,٠٧٧	%١,٠٠	البحث العلمي	
٤٤٢,٦٤٠	١٥٦,٥٧٧	١٠٢,٠٠٨	١٨٤,٠٥٥	٣٥٢,٥٩٧	١٠٥,٩٥٢	٧٨,٤٥٨	١٦٨,١٨٧	٣٤٠,٧٧٢	%١٠,٠٠	الاجمالي العام	
			٤,١٠٦,٩٨٥				٣,٤٠٧,٧٢١				النتائج المحلي

قطاع الصحة
(الصورة الاجمالية)

قطاع الصحة

مليون جنيه

التغير	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
٦,٨٨٨	٦١,٨١١	٥٤,٩٢٢	الوظيفي (أ)
			التعديلات على الوظيفي
٢٥٠	٢,٠٠٠	١,٧٥٠	مخصصات وزارتي الدفاع والنظام العام
١,٥٠٨-	١٢,٥٤٤-	١١,٠٣٦-	المستشفيات التعليمية الجامعية بقطاع الصحة وظيفي / ١/
٤١٢-	٣,٣٢٦-	٢,٩١٤-	المستشفيات البحثية بقطاع الصحة وظيفي / ٢ /
٠	٩٩٠	٩٩٠	العلاج الطبي بالجهات الحكومية / ٣ /
٠	٢٢٣	٢٢٣	خدمات صحية بقطاعات وظيفية اخرى
٩٩٥	١,٩٩٥	١,٠٠٠	العلاوات الخاصة (باب أول)
٥٠٠-	٠	٥٠٠	التغذية للمرضى بالمستشفيات (باب ثانى)
٣,٧٠٠	٤,٠٠٠	٣٠٠	الادوية والمستلزمات (شرم الشيخ)
٤٧٥-	٢٢٥	٧٠٠	التسويات(مياه / انارة / تليفونات/....) للمستشفيات
٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	دعم الادوية والبيان الاطفال
١,٥٠٠-	١,٥٠٠	٣,٠٠٠	علاج غير القادرين
٣٦٢	٣,١٥٨	٢,٧٩٦	هـ.م الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي
١,٠٩٠-	٨,٤٧٢	٩,٥٦٢	هـ.م الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي
٣	١٧	١٤	هـ.م الجهاز التنظيمي لمياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك
١١,١٣٢	١١,١٣٢	٠	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (مرفق)
١٧٩	٣,٠٧٨	٢,٨٩٩	شركات القطاع الاعمال العام وشركاتها التابعة / ٤/
٧٣	١,٤٠٢	١,٣٢٩	شركات القطاع العام / ٤/
١,٧٥٤	١٢,٣٥٩	١٠,٦٠٥	الهيئة العامة للتأمين الصحي
٤٩	٣٦١	٣١٢	المؤسسات العلاجية
٢٢٥	٨٤٩	٦٢٤	باقي للهيئات الاقتصادية / ٤/
١٣,٢٣٧	٣٦,٨٩٠	٢٣,٦٥٣	اجمالي التعديلات (ب)
٢٠,١٢٦	٩٨,٧٠١	٧٨,٥٧٥	الاجمالي بدون الفوائد (أ + ب)
١٣,٥٩١	٤٢,٣٠٨	٢٨,٧١٨	قيمة الفوائد المضافة
٣٣,٧١٧	١٤١,٠٠٩	١٠٧,٢٩٣	اجمالي المخصصات
	٣,٤%	٣,١%	النسبة للناتج المحلي الاجمالي

١/ يمثل مخصصات المستشفيات التعليمية الجامعية المصنفة ضمن قطاع الصحة وظيفي وتقوم على تقديم خدمات تعليمية مثل مستشفيات جامعة القاهرة / مستشفيات جامعة عين شمس ، وغيرها .

٢/ يمثل مخصصات الجهات البحثية المصنفة ضمن قطاع الصحة وظيفي وتقوم على تقديم خدمات بحثية مثل معهد بحوث امراض العيون ، معهد تيودور بلهارس ، وغيرها .

٣/ يمثل مخصصات العلاج الطبي بالجهات الحكومية دون جهات قطاع الصحة والتي تقوم بتقديم خدمات صحية مثل قطاع التنمية الادارية ووزارة الاتصالات وغيرها .

٤/ مرفق بيان تفصيلي بالشركات والهيئات ومخصصات الصحة بكل منها .

التعليم قبل الجامعي

(الصورة الاجمالية)

قطاع التعليم قبل الجامعي

مليون جنيه

التغير	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
٧,٧٨٦	٨٨,٧٧٤	٨٠,٩٨٨	الوظيفي (أ)
			التعديلات على الوظيفي
١,٣٨٣	١٣,٥٦٤	١٢,١٨١	الازهر الشريف (ق. الشئون الثقافية)
٠	١٠٠	١٠٠	منح دراسية بوزارة التضامن الاجتماعي لطلبة المدارس
٣-	٣٠-	٢٦-	جهات تعليمية تنتمي للبحث العلمي (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)
١,٣٢٥	٣,٣٢٥	٢,٠٠٠	الاحتياجات العامة (باب أول)
٧٢٥	١,٣٧٥	٦٥٠	الاحتياجات العامة (باب ثاني)
٠	١٢٥	١٢٥	اشتراكات طلبة المدارس والمعاهد الازهرية (باب رابع)
٧٧٦	٧٧٦	٠	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (مرفق)
١	٣٩	٣٨	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
٤,٢٠٧	١٩,٢٧٤	١٥,٠٦٨	اجمالي التعديلات (ب)
١١,٩٩٣	١٠٨,٠٤٨	٩٦,٠٥٥	الاجمالي بدون الفوائد (أ + ب)
٢١,٨٢٩	٦٥,٧٣٢	٤٣,٩٠٣	قيمة الفوائد المضافة
٣٣,٨٢٢	١٧٣,٧٨٠	١٣٩,٩٥٨	اجمالي المخصصات
	٤,٢ %	٤,١ %	النسبة للناتج المحلي الاجمالي

التعليم العالي والجامعي

(الصورة الاجمالية)

قطاع التعليم العالى والجامعى

مليون جنيه

التغير	السنة الماليه ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة الماليه ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
٨٠٦	٢٦,٨٩٤	٢٦,٠٨٨	الوظيفى (أ)
			التعديلات على الوظيفى
٣	١٨	١٥	مجمع اللغة العربية (ق.الخدمات العامة)
٠	١٠٠	١٠٠	منح دراسية بوزارة التضامن الاجتماعى لطلبة الجامعات
١,٤٧٥	٣,٠٠٠	١,٥٢٥	مخصصات وزارتى الدفاع والنظام العام
١,٥٠٨	١٢,٥٤٤	١١,٠٣٦	المستشفيات التعليمية الجامعية بقطاع الصحة وظيفى ١/
٨٩٥	١,٩٩٥	١,١٠٠	العلاوات الخاصة (باب أول)
١,٠٠٠-	٠	١,٠٠٠	التغذية للمرضى بالمستشفيات الجامعية (باب ثانى)
١,٥٠٠-	٠	١,٥٠٠	الادوية
١,٠٠٠-	٠	١,٠٠٠	المواد الخام والصيانة
٦٥٠	٨٢٥	١٧٥	التسويات(مياه / انارة / تليفونات/....)
٠	١٥٠	١٥٠	اشتراقات طلبة الجامعات والمعاهد العاليه (باب رابع)
١,٥٠٠	٢,٥٠٠	١,٠٠٠	استحقاق دستورى (باب رابع)
٥٠٠	١,٠٠٠	٥٠٠	استحقاق دستورى (الباب الخامس)
٥٠٠	١,٠٠٠	٥٠٠	استحقاق دستورى (الباب السادس)
٤	٨٧٥	٨٧١	الشركات (القطاع العام + قطاع الاعمال العام)
٣,٥٣٥	٢٤,٠٠٧	٢٠,٤٧٢	اجمالى التعديلات (ب)
٤,٣٤١	٥٠,٩٠١	٤٦,٥٦٠	الاجمالى بدون الفوائد (أ + ب)
٩,٥٥٤	٣١,٢٤٥	٢١,٦٩١	قيمة الفوائد المضافة
١٣,٨٩٥	٨٢,١٤٦	٦٨,٢٥١	اجمالى المخصصات
	٢,٠%	٢,٠%	النسبة للنتاج المحلى الاجمالى

١/ يمثل مخصصات المستشفيات التعليمية الجامعية المصنفة ضمن قطاع الصحة وظيفى وتقوم على تقديم خدمات تعليمية مثل مستشفيات جامعة القاهرة / مستشفيات جامعة عين شمس ، وغيرها .

البحث العلمي
(الصورة الاجمالية)

قطاع البحث العلمي

مليون جنيه

التغير	السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧	البيان
٣٨٧	٦,٥٧٧	٦,١٩٠	الوظيفى (أ)
			التعديلات على الوظيفى
١,٠٠٠	١,٥٠٠	٥٠٠	مخصصات وزارتى الدفاع والنظام العام
٤١٢	٣,٣٢٦	٢,٩١٤	المستشفيات البحثية بقطاع الصحة وظيفى / ١
٣	٣٠	٢٦	جهات تعليمية تنتمى للبحث العلمى (المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية)
١,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	نصيب القطاعات من الاعتمادات غير الموزعة بوزارة التخطيط
٨٣٠	١,٣٣٠	٥٠٠	العلاوات الخاصة (باب أول)
٥٠٠-	٠	٥٠٠	المواد الخام والصيانة للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية
٣٢٥	٣٥٠	٢٥	التسويات (مياه / انارة / تليفونات/....) للجهات البحثية
٠	٥٠٠	٥٠٠	ابحاث وتجارب للمراكز والمعاهد والهيئات البحثية
٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	المحتوى العلمى (باب ثانى)
٠	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	استحقاق باب ثانى
٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠	استحقاق (باب رابع)
٠	٥٠٠	٥٠٠	استحقاق دستورى (الباب الخامس)
٥٠٠-	٠	٥٠٠	استحقاق دستورى (الباب السادس)
٢,٥٧١	٢١,٨٣٦	١٩,٢٦٥	اجمالى التعديلات (ب)
٢,٩٥٨	٢٨,٤١٣	٢٥,٤٥٥	الاجمالى بدون الفوائد (أ + ب)
٥,٦٥٢	١٧,٢٩١	١١,٦٣٩	قيمة الفوائد المضافة
٨,٦١٠	٤٥,٧٠٤	٣٧,٠٩٤	اجمالى المخصصات
	%١,١	%١,١	النسبة للناتج المحلى الاجمالى

١ / يمثل مخصصات الجهات البحثية المصنفة ضمن قطاع الصحة وظيفى وتقوم على تقديم خدمات بحثية مثل معهد بحوث امراض العيون ، معهد تيودور بلهارس ، وغيرها .

القسم الرابع
الهيئات العامة الاقتصادية

مقدمة:

الهيئة هي وحدة ذات شخصية اعتبارية عامة تنشأ بغرض إدارة مرفق عام يقوم على مصلحة أو خدمة عامة أو لمباشرة نشاط اقتصادي.

وتنقسم الهيئات العامة في مصر إلى خمسة أنواع، هي:

– الهيئات العامة الخدمية، وتشمل الهيئات التي تباشر نشاطاً خدمياً مثل الجامعات الحكومية، والهيئة العامة للأبنية التعليمية... إلخ.

– هيئات القطاع العام، وتتمثل في هيئة وحيدة وهي الهيئة القومية للإنتاج الحربي.

– الهيئات المستقلة، وتشمل الهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للانتخابات.

– الهيئات الرقابية، وتشمل هيئة الرقابة الإدارية، والهيئة العامة للرقابة المالية.

– الهيئات العامة الاقتصادية.

وتنشأ الهيئة العامة الاقتصادية إما بقانون أو قرار جمهوري يبين اسمها ومركزها والغرض الذي أنشئت من أجله وتبعيتها ومجلس إدارتها واللوائح الداخلية التي تنظم أعمالها، وغيرها من الأحكام التي تبين كيفية مباشرة الأعمال التي من شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

وقد ظلت هذه الهيئات مكون من مكونات الموازنة العامة للدولة إلى أن صدر القانون رقم (١١) لسنة ١٩٧٩ المعدل للقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، إذ بصدوره استقلت هذه الهيئات عن الموازنة العامة للدولة، وأصبحت لها موازنات مستقلة وعلاقة خاصة تربطها بالموازنة العامة للدولة حددتها المادة الأولى من القانون المعدل، حيث قضت بقصر العلاقة على الفائض الذي يؤول للدولة من هذه الهيئات، وعلى ما يتقرر لها من مساهمات وقروض من الخزنة العامة.

وتعد موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وحساباتها الختامية، في ضوء قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٢٠٤) لسنة ٢٠٠١ بتعديل الدليل المحاسبي وشرحه والقوائم المالية بالنظام المحاسبي الموحد، وقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٦٠٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد.

هذا، وقد بلغ عدد الهيئات العامة الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ (٤٩) هيئة، مقابل (٥١) هيئة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتمثل الهيئات الاقتصادية جزءاً هاماً وحيوياً في بنية الاقتصاد القومي، ويبلغ عدد الهيئات الاقتصادية نحو ٤٩ هيئة في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

تنتشر أنشطة الهيئات في معظم القطاعات الإنتاجية والخدمية، والتي يأتي في مقدمتها قطاعات: الزراعة والري، الصناعة والبتروكيمياويات والتعدين، الكهرباء والطاقة، النقل والمواصلات، الاتصالات، التجارة والتمويل، المال والاقتصاد، الإسكان والتشييد، الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة الثقافة والإعلام، السياحة، الدفاع والأمن والعدالة، والتأمينات.

وتتمتع كثير من هذه القطاعات بسيطرة تامة أو شبه تامة على أسواق خدماتها، وتستهدف الحكومة من خلال مشروع موازنات الهيئات العامة الاقتصادية؛ تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خلال السنوات القادمة، بما ينعكس على حياة المواطنين، وكذا رفع جودة وكفاءة الخدمات العامة، مع الإدراك الكامل بأن الإصلاح الاقتصادي يتطلب التدرج في التنفيذ مع التركيز على التحديات الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي، وبمراعاة استكمال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأتها الحكومة، وبما يسمح بتحقيق أكبر قدر من الاتساق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية في المرحلتين الراهنة واللاحقة، لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، وبمراعاة الحفاظ على ثوابت الجانب الاجتماعي بها، ومساندة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتضمن البيان الإحصائي لمشروع موازنة الهيئات الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ المعروف؛ على التقديرات التفصيلية لمشروع الموازنة، وكذا أهم عناصر ومكونات كل من جانبي الموارد والاستخدامات، والتي اعتمدت في تقديراتها على المحددات الرئيسية الآتية:

المحدد الأول: مراعاة المتغيرات المحلية والعالمية والمؤشرات الاقتصادية في إعداد تقديرات العناصر الرئيسية للموازنة، بعد تحديد معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات وعناصر الموازنة واستطلاع رأى الجهات والمؤسسات المختلفة حول توقعاتهم بالنسبة لأداء القطاعات الاقتصادية الحيوية في العام المقبل.

المحدد الثاني: إعداد تقديرات الموازنة أخذًا في الاعتبار نتائج التنفيذ الفعلى للموازنة خلال السنوات المالية السابقة، فى ضوء الإصلاحات والتغيرات الهيكلية التى طرأت على السياسة الاقتصادية والمالية.

المحدد الثالث: مراعاة مطالب فئات المجتمع العديدة، والتى تعكس (ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية) ورفع مستوى الخدمات، للارتقاء بمستوى المعيشة للمواطن المصرى.

وطبقًا لمشروع موازنة الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، نجد ما يلى:

- ١ - أنشئ جهاز تنظيم سوق الغاز طبقًا للقانون رقم (١٩٦) لسنة ٢٠١٧.
- ٢ - أنشئت الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل طبقًا للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨.
- ٣ - دمج المؤسسة العلاجية بالإسكندرية فى المؤسسة العلاجية بالقاهرة طبقًا لقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٤٩٢) لسنة ٢٠١٧.

أولاً: الإطار الكلى لمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية:

يوضح الجدول رقم (١) إجمالى موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بربط ٢٠١٧/٢٠١٨، وفعلى ثلاث سنوات، ومنه يتبين ما يلى:

جدول رقم (١)

إجمالي موازنات الهيئات الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بربط ٢٠١٧/٢٠١٨، وفعلي ثلاث سنوات

(بالألف جنيه)

سنوات فعلية			موازنة	مشروع موازنة	البيان
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	
التكاليف والمصروفات					
٩.١٣٧٦٧٢	٥٩٦٧.٤٧٩	١١٦.٧٥٦٩٤	١٦٧١٥.٣٤٨	٢١١.٩٠٥٢٩	مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار
٢.٧٢٣٤٦٢	٢٢٢٧.٤٠٤	٢٤١.٣٧٣٥	٢٥٩٩٧٥١.	٣.٥٤٦٦٧٤	مجموعة (٢) الأجور
١٩٣٦٢٢٩٨٥	٢٣.٦٩٥٦٦.	٢٩٣.٠٤٦٧.	٣١٣.٤٩.٦٩	٣٩٦٢١١.٢١	مجموعة (٣) المصروفات
١٩٣١.٩٣.٣	١٥٦٨٤.٠٦٧	٣١١٣٢٦٦٥٦	٣٣٥٤.٥٨٨٦	٤١٣٨٤٨.٥٣	مجموعة (٤) مشتريات بضائع بغرض البيع
١٢٨٥٢٣٧٤١	١٤٥١٧٩٣١.	١٨١.٠١٣٨٥	١٩.٢٨٦٨٣٢	٢٢٢٢٣١٣٧٤	مجموعة (٥) أعباء وخسائر
			١٠٠٠	١٥٥٤٥٤٥	اعتماد إجمالي على مستوى التكاليف والمصروفات
٦٢٦١١٧١٦٣	٦١٤٦٥٥٩٢.	٩٢٥٥١٢١٤.	١.٣١٨٩.٦٤٥	١٢٧٥٤٨٢١٩٦	جملة التكاليف والمصروفات
٧٩					المستبعد
٦٢٦١١٧.٨٤	٦١٤٦٥٥٩٢.	٩٢٥٥١٢١٤.	١.٣١٨٩.٦٤٥	١٢٧٥٤٨٢١٩٦	صافي التكاليف والمصروفات
أرباح عام					
١.٣٥٩٤٨	٢٤٨٥.٧٦	١٢٤٦٦٦٥٩	٤٧٩٣٣١٧	١٨.٨.٠.٢٩	الأرباح المحتجزة (فائض مرحل)
٤٢٩.٤٦٧١	٣٥٢٥١٧٤٨	٣٨٦٨١١٤٥	٦٥٣٥٥٧٤٩	٦٥٤٢٦٤٥٥	أرباح موزعة (فائض حكومة)
٢٥٦٤٢٨٤	٥٢٧٧٩١٤	٣.٣٣.٤٢	١٢٩٩٢٣٩٣	١٦٤٩٨٣١٩	باقي الأرباح
٤٦٥.٤٩.٣	٤٣.١٤٧٣٧	٥٤١٨.٨٤٦	٨٣١٤١٤٥٩	١.٠٠٠.٤٨.٣	صافي ربح العام
٦٧٢٦٢١٩٨٧	٦٥٧٦٧.٦٥٨	٩٧٩٦٩٢٩٨٦	١١١٥.٣٢١.٤	١٣٧٥٤٨٦٩٩٩	جملة الموازنة الجارية
الاستخدامات الرأسمالية					
٥٩٦٤٤٧٩٢	٧٨٩٩٣٨٩٣	٥٧٥٧٢٢٩٦	٤١١٧٣٤٦٧	٥٨٣٣٧٣٢٨	استخدامات استثمارية
٢٧٤٤٦٧٣٩٨	٢٧٥٥٤٩.٩٥	٦.٨.١٤٣.٨	٣٣٢٩٤٦١٨٥	٤٥٥٣.٨٥٥٩	تحويلات رأسمالية
٣٣٤١١٢١٩.	٣٥٥٥٤٢٩٨٨	٦٦٥٥٨٦٦.٤	٣٧٤١١٩٦٥٢	٥١٣٦٤٥٨٨٧	جملة الاستخدامات الرأسمالية
١.٠٦٧٣٤١٧٧	١.١٢٢١٣٦٤٥	١٦٤٥٢٧٩٥٩.	١٤٨٩١٥١٧٥٦	١٨٨٩١٣٢٨٨٦	إجمالي الموازنة
الإيرادات الجارية					
١٤٥٥٩.٢٨١	١٤.٨٥٤٤٢٨	٢.٩.٣١٦٦٨	٢٣٦٣٤٦٤.٥	٢٤٤٤٤٩١٨٧	الدعم
٥١١.٣٦٢٦٩	٥.٥١٥.٩٢٣	٧٤٣١٦٨٨٩٨	٨٦٦٨٣٣٥١٢	١١١٧٨٥٤٤٦٩	باقي الإيرادات
٦٥٦٦٢٦٥٥.	٦٤٦.٠٥٣٥١	٩٥٢٢.٠٥٦٦	١١.٣١٧٩٩١٧	١٣٦٢٣.٣٦٥٦	جملة الإيرادات الجارية
١٥٩٩٥٤٣٧	١١٦٦٥٣.٧	٢٧٤٩٢٤٢.	١١٨٥٢١٨٧	١٣١٨٣٣٤٣	خسائر العام (عجز النشاط)
٦٧٢٦٢١٩٨٧	٦٥٧٦٧.٦٥٨	٩٧٩٦٩٢٩٨٦	١١١٥.٣٢١.٤	١٣٧٥٤٨٦٩٩٩	جملة الموازنة الجارية
الإيرادات الرأسمالية					
٢٥٤٤٣٤٩٤١	٢٦٨٢٢٧٩١٨	٤٢٦٢٧١٥٣٥	٣٤٨٥٤٩٧.٦	٣٩٧٤٢٢٢٨٣	إيرادات رأسمالية متنوعة (بدون مساهمة الخزنة)
٣٦٨١٨٤٨	١٣٨٨.٠٦٢	٧٩١٧٩.٦	٦٢٨٨٩٨٥	١٣٩٢٢٦٢٥	المساهمة من الخزنة العامة
٢٥٨١١٦٧٨٩	٢٨٢١.٧٩٨.	٤٣٤١٨٩٤٤١	٣٥٤٨٣٨٦٩١	٤١١٣٤٤٩.٨	جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة
٧٥٩٩٥٤.١	٧٢٤٣٥.٠٨	٢٣١٣٩٧١٦٣	١٩٢٨.٩٦١	١.٢٣.٠.٩٧٩	قروض وتسهيلات ائتمانية
٣٣٤١١٢١٩.	٣٥٥٥٤٢٩٨٨	٦٦٥٥٨٦٦.٤	٣٧٤١١٩٦٥٢	٥١٣٦٤٥٨٨٧	جملة الإيرادات الرأسمالية
١.٠٦٧٣٤١٧٧	١.١٢٢١٣٦٤٥	١٦٤٥٢٧٩٥٩.	١٤٨٩١٥١٧٥٦	١٨٨٩١٣٢٨٨٦	إجمالي الموازنة

قدر حجم مشروع موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ١٨٨٩,١ مليار جنيه، وهو يمثل حجم الاعتمادات المستهدفة لاستخدامات الموازنة، موزعة كالتالي:

- تكاليف ومصروفات: قدر حجم التكاليف والمصروفات لمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٢٧٥,٥ مليار جنيه بزيادة تقدر بنحو ٢٤٣,٦ مليار جنيه عن موازنات السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٢٣,٦%.

- استخدامات استثمارية: قدرت استثمارات الهيئات العامة الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه بزيادة تقدر بنحو ١٧,١ مليار جنيه عن موازنات السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٤١,٥%.

- التحويلات الرأسمالية: قدر للتحويلات الرأسمالية لمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤٥٥,٣ مليار جنيه، بزيادة قدرها نحو ١٢٢,٤ مليار جنيه عن موازنات السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٣٦,٨%.

يقابل ذلك موارد للهيئات الاقتصادية، موزعة كالتالي:

- الإيرادات الجارية: استهدف مشروع موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ إيرادات جارية بنحو ١٣٦٢,٣ مليار جنيه، بزيادة تقدر بنحو ٢٥٩,١ مليار جنيه عن المستهدف بموازنات السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٢٣,٥%.

وتتضمن الإيرادات الجارية إعانات من الموازنة العامة للدولة بمبلغ ٢٤٤,٤ مليار جنيه، موزعة كالتالي:

دعم المواد البترولية بنحو ٨٩,١ مليار جنيه.

دعم السلع التموينية بنحو ٨٦,٢ مليار جنيه.

دعم صناديق التأمين الاجتماعي بنحو ٦٦,٤ مليار جنيه.

دعم لباقي الهيئات الاقتصادية بنحو ٢,٧ مليار جنيه.

- إيرادات رأسمالية متنوعة: قدرت الإيرادات الرأسمالية المتنوعة لموازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٤١١,٣ مليار جنيه، بزيادة تقدر بنحو ٥٦,٥ مليار جنيه عن المستهدف بموازنات السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ١٥,٩%.

وتتضمن الإيرادات الرأسمالية المتنوعة نحو ١٣,٩ مليار جنيه مساهمة من الموازنة العامة للدولة مقابل ٦,٣ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، بزيادة قدرها نحو ٧,٦ مليار جنيه بنسبة ١٢٠,٦%.

- ومن المتوقع بالنسبة للهيئات الاقتصادية، تحقيق فائض حكومة خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بمبلغ ٦٥,٤ مليار جنيه، وهو ذات المبلغ في العام الماضي ٢٠١٧/٢٠١٨ تقريباً.

ويوزع فائض الحكومة كالتالي:

- الهيئة المصرية العامة للبتترول مبلغ ٢٥,١ مليار جنيه.

- هيئة قناة السويس مبلغ ٣٢,٩ مليار جنيه.

- باقى الهيئات الاقتصادية ٧,٤ مليار جنيه.

كما أنه متوقع تحصيل ضرائب دخلية من الهيئات الاقتصادية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ٨١,٦ مليار جنيه (الهيئة المصرية العامة للبتترول ١٨,٦ مليار جنيه، ضرائب الشرك الأجنبى ٢٥,٦ مليار جنيه، هيئة قناة السويس ٣٤,١ مليار جنيه، باقى الهيئات الاقتصادية ٣,٣ مليار جنيه).

ومن المتوقع، تحقيق خسائر نشاط (عجز النشاط) لبعض الهيئات الاقتصادية بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمبلغ ١٣,٢ مليار جنيه (الهيئة الوطنية للإعلام ٦,٧ مليار جنيه، الهيئة القومية لسكك حديد مصر ٥,٥ مليار جنيه، باقى الهيئات الاقتصادية ١,٠ مليار جنيه) مقابل ١١,٩ مليار جنيه فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وجدير بالذكر أنه قد صدر قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٢٢٣) لسنة

٢٠١٨ فى ١٧ مايو ٢٠١٨ بشأن انشاء الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضى كهيئة عامة اقتصادية وتحل الهيئة محل هيئة استاد القاهرة والعمل بهذا القرار من اليوم التالى لتاريخ نشره، وحيث سبق لوزارة المالية إحالة مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ لمجلس النواب فى المواعيد الدستورية بمراعاة اعداد مشروع موازنة هيئة استاد القاهرة المعروف كهيئة عامة خدمية وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٤ فى ضوء ما سبق توصى اللجنة بضرورة اعداد مشروع قانون يربط موازنة الهيئة العامة لاستاد القاهرة الرياضى للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ كهيئة عامة اقتصادية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تشكيل مجلس إدارة جديد لهذه الهيئة باعتبارها هيئة عامة اقتصادية.

١ - الموازنات الجارية للهيئات الاقتصادية:

تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى بمشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ١٢٧٥,٥ مليار جنيه، فى حين تقدر الإيرادات (بدون المنح والإعانات) بنحو ١١١٧,٨ مليار جنيه، وعلى ذلك فإن عجز النشاط الجارى للهيئات الاقتصادية يقدر أن يصل إلى نحو ١٣,٢ مليار جنيه.

وبلاحظ تركز التكاليف والمصروفات وإيرادات النشاط فى بعض الهيئات الاقتصادية، وأهمها:

* **الهيئة المصرية العامة للبتترول:** تضطلع الهيئة بتوفير كافة المنتجات البترولية للسوق المحلى، وتقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى بنحو ٦٩٨,٥ مليار جنيه، كما تقدر إيراداتها الجارية (بدون

المنح والإعانات) بنحو ٦٦٢,٨ مليار جنيه، بعجز جارى يصل إلى نحو ٣٥,٧ مليار جنيه، وقد أدرج للهيئة إعانة بنحو ٨٩,١ مليار جنيه.

* الهيئة القومية للتأمين الإجتماعى: تقدر أن تبلغ تكاليف ومصروفات النشاط الجارى للهيئة بحوالى ٢٢٢,٥ مليار جنيه، فى حين تقدر إيراداتها الجارية بنحو ١٥٦,١ مليار جنيه، بعجز جارى (إعانات) يصل إلى نحو ٦٦,٤ مليار جنيه، وقد أدرج للهيئة إعانة لتمويل هذا العجز بذات القيمة.

* هيئة قناة السويس: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى للهيئة بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه، فى حين تقدر إيراداتها الجارية بنحو ١٠٤,٢ مليار جنيه (وهو ما يزيد عن إيراداتها الجارية فى موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، التى تقدر بنحو ٩٢,٠ مليار جنيه) وعلى ذلك يقدر الفائض الجارى للهيئة بنحو ٤٥,٩ مليار جنيه.

* الهيئة العامة للسلع التموينية: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى بنحو ١٣٠,٥ مليار جنيه (وهو ما يزيد عن المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، والذى يقدر بنحو ٨٤,٢ مليار جنيه). ولا تغطى الإيرادات الجارية للهيئة سوى ٣٣,٩% من تكاليف ومصروفات النشاط، ولذا يتوقع وصول العجز الجارى إلى ٨٦,٢ مليار جنيه، يمول بالكامل عن طريق الإعانات من الموازنة العامة للدولة.

* الهيئة القومية للبريد: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى بنحو ٢٦,١ مليار جنيه، وتقدر إيراداتها الجارية بنحو ٢٦,٨ مليار جنيه، ويستهدف ان تحقق الهيئة فائضاً قدره نحو ٠,٧ مليار جنيه.

* هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى بنحو ٥٦,٧ مليار جنيه، وتقدر إيراداتها الجارية بنفس المبلغ، دون تحقيق فائض أو عجز.

* الهيئة القومية لسكك حديد مصر: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى للهيئة بحوالى ١٠,٢ مليار جنيه، فى حين تقدر إيراداتها الجارية بنحو ٤,٧ مليار جنيه بعجز جارى يصل إلى ٥,٥ مليار جنيه.

* الهيئة الوطنية للإعلام: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى للهيئة بحوالى ٨,٧ مليار جنيه، وتقدر إيراداتها بنحو ٢,٠ مليار جنيه، بعجز جارى يصل إلى ٦,٧ مليار جنيه.

* هيئة الأوقاف المصرية: تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجارى للهيئة بحوالى ١,٥ مليار جنيه، وتقدر إيراداتها الجارية بذات المبلغ.

ويوضح الجدول التالى الموازنات الجارية لأهم الهيئات الاقتصادية فى السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩.

جدول رقم (٢)
الموازنة الجارية للهيئات الاقتصادية
ولأهم الهيئات بمشروعات موازنات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليار جنيه)

البيانات	الإيرادات (بدون الإعانات)	التكاليف والمصروفات (بدون حصة الشريك)	الفائض (العجز)	الإعانات	الفائض (العجز) بعد الإعانات
الموازنة الجارية للهيئات الاقتصادية	١١١٧,٨	١٣٦٢,٣	(٢٤٤,٤)	٢٤٤,٤	%
- منها: أهم الهيئات:	١.٥٩,١	١.٢١٣	(١٥٤)	٢٤١,٧	٨٧,٩
الهيئة المصرية العامة للبترول	٦٦٢,٨	٦٩٨,٥	(٣٥,٧)	٨٩,١	٥٣,٤
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي	١٥٦,١	٢٢٢,٥	(٦٦,٤)	٦٦,٤	٠,٠
هيئة قناة السويس	١٠٤,٢	٥٨,٣	٤٥,٩	-	٤٥,٩
الهيئة العامة للسلع التموينية	٤٤,٣	١٣٠,٥	(٨٦,٢)	٨٦,٢	٠,٠
الهيئة القومية للبريد	٢٦,٨	٢٦,١	٠,٧	-	٠,٧
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	٥٦,٧	٥٦,٧	-	-	-
الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٤,٧	١٠,٢	(٥,٥)	-	(٥,٥)
الهيئة الوطنية للإعلام	٢	٨,٧	(٦,٧)	-	(٦,٧)
هيئة الأوقاف المصرية	١,٥	١,٥	-	-	-
- باقي الهيئات...	٥٨,٨	١٤٩,٣	٩٠,٥	٢,٧	٨٧,٧

وتجدر الإشارة، إلى أن الإعانات التي تستهدف أن توجهها الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تقدر بنحو ٢٤٤,٥ مليار جنيه، وتركز هذه الإعانات في ثلاث هيئات (تستوعب نحو ٩٨,٩% من إجمالي الإعانات)، وهي: الهيئة المصرية العامة للبترول، الهيئة العامة للسلع التموينية، والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

الدعم وخفض تكاليف المعيشة للهيئات الاقتصادية

خلال ٣ سنوات فعلية، ومشروع ٢٠١٩/٢٠١٨، وموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

(بالألف جنيه)

م	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	ربط ٢٠١٨/٢٠١٧	سنوات فعلية		
				٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
١	الهيئة المصرية العامة للبترول	٨٩,٠٧٥,٣٨٧	١١٠,١٤٧,٧٣٢	١١٥,٤٦٨,٤٤٠	٥١,٠٤٤,٤٧١	٧٣,٩١٥,٠١٨
٢	الهيئة العامة للسلع التموينية	٨٦,١٧٥,٠٠٠	٦٣,٠٩٥,٣١٣	٤٧,٥٣٤,٨٢٥	٤٢,٧٣٨,٠١٢	٣٧,٤٧٢,٠٧٨
٣	صندوق العاملين بالقطاع الحكومي	٣٣,٠٤٣,٠٠٠	٣١,٦٢,٠٠٠	١٨,٨٥٠,٠٠٠	٢٢,١٧٥,٤٠٠	١٦,٨٤٤,٠٠٠
٤	صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	٣٣,٤١٦,٠٠٠	٢٨,٣٦٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٢,٢٠٠,٠٠٠	١٤,٧٥٣,٠٠٠
	جملة	٢٤١,٧٠٩,٣٨٧	٢٣٣,٢٢٣,٠٤٥	٢٠٥,٨٥٣,٢٦٦	١٣٨,١٥٧,٨٨٣	١٤٢,٩٨٤,٠٩٥
٥	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	.	٤٠٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
٦	هيئة النقل العام بالقاهرة	١,٤١٠,٠٠٠	١,٣٥٩,٩٠٠	١,٣١٧,٠٠٠	١,٢٥٩,٨٧٥	١,٢٠٨,٧٠٠
٧	الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية	٤٤٠,٠٠٠	٤٠٠,٩٠٠	٣٥٨,٤٧٦	٣٤٠,٢١٧	٣٤٩,١٠٧
٨	جهاز تنمية التجارة الداخلية	.	١٠٠,٠٠٠	٥٩٧	.	.
٩	الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	١٣٧,٥٠٠	١١٥,٣٦٠	٩٨,١٣٨	٧٢,٢٩٤	٧٨,٤٦٢
١٠	الهيئة العامة للتأمين الصحي	٧٣٠,٣٠٠	٧٢٨,٠٠٠	٧٤٤,٩٨٩	٦٠٤,٩٥١	٥٥٨,٧١٦
١١	المؤسسة العلاجية	٢٢,٠٠٠	١٩,٢٠٠	١٩,٢٠٠	١٩,٢٠٠	١١,٢٠٠
	جملة باقى الهيئات	٢,٧٣٩,٨٠٠	٣,١٢٣,٣٦٠	٣,١٧٨,٤٠٢	٢,٦٩٦,٥٤٥	٢,٦٠٦,١٨٥
	جملة دعم الهيئات الاقتصادية	٢٤٤,٤٤٩,١٨٧	٢٣٦,٣٤٦,٤٠٥	٢٠٩,٠٣١,٦٦٨	١٤٠,٨٥٤,٤٢٨	١٤٥,٥٩٠,٢٨١

٢ - الهيكل التمويلي للاستثمارات والتحويلات:

يوضح الجدول رقم (٤) إجمالي الإنفاق الرأسمالي (الاستخدامات الإستثمارية والتحويلات الرأسمالية) المقدر في مشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥١٣,٦ مليار جنيه، كما يوضح الجدول مصادر تمويل هذا الإنفاق، حيث يلاحظ ما يلي:

تقدر الاستثمارات الإجمالية المستهدفة بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه، وتتمثل أهم مصادر تمويل هذه الاستثمارات فيما يلي:

- التمويل الذاتي: يستهدف أن يمول نحو ٥٧,٥% من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية، ويشمل التمويل من الاحتياطيات والمخصصات والفائض المرحل وتكلفة الأصول المستبعدة والموارد الأخرى.

- الإيرادات التحويلية الرأسمالية: وتتمثل في معونات ومنح محلية وخارجية، وتمول حوالى ٠,٤% من إجمالي الاستثمارات ومساهمات من الموازنة العامة، وتمول حوالى ١٥,١% من إجمالي الاستثمارات، وباقي البنود تمول حوالى ١٥,٨% من إجمالي الاستثمارات.

- القروض والتسهيلات الائتمانية: يقدر أن تمول القروض والتسهيلات الائتمانية نحو ١١,٢% من إجمالي استثمارات الهيئات، وتتركز هذه القروض والتسهيلات الائتمانية، بصفة رئيسية، في قروض خارجية، وقروض من بنك الاستثمار القومى.

ويستهدف أن تبلغ التحويلات الرأسمالية الإجمالية بمشروع موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٤٥٥,٣ مليار جنيه، وتتمثل مصادر تمويل التحويلات الرأسمالية للهيئات، فيما يلي:

- التمويل الذاتي: يقدر التمويل الذاتي المستهدف بنحو ٥٣,٧ مليار جنيه بنسبة ١١,٨% من إجمالي مصادر تمويل التحويلات الرأسمالية للهيئات.

- الإيرادات التحويلية الرأسمالية: تبلغ هذه الإيرادات نحو ٣٠,٥,٩ مليار جنيه بنسبة ٦٧,٢%، منها مساهمات من الموازنة العامة للدولة بنحو ٥,١ مليار جنيه.

- القروض والتسهيلات الائتمانية: يستهدف أن تمول نحو ٢١,٠% من إجمالي التحويلات الرأسمالية للهيئات، وتتركز في تسهيلات ائتمانية (محلية، خارجية)، ثم قروض محلية.

جدول رقم (٤)

الإنفاق الرأسمالي (الاستخدامات الاستثمارية والتحويلات الرأسمالية) ومصادر تمويله
بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

الأهمية النسبية %	الإجمالي	التحويلات الرأسمالية	الإستخدامات الاستثمارية	مصادر التمويل
١٧	٨٧٢٠٠,٠	٥٣٦٦٥,٦	٣٣٥٣٤,٤	التمويل الذاتي
٦٣,١	٣٢٤١٤٤,٩	٣٠٥٨٦٥,٨	١٨٢٧٩,١	- إيرادات تحويلية رأسمالية
٠,٠٤	٢١٨,٣	-	٢١٨,٣	معونات ومنح محلية / خارجية
٢,٧	١٣٩٢٢,٦	٥٠٩١,٦	٨٨٣١,٠	مساهمات
٦٠,٣٥	٣١٠٠٠,٤	٣٠٠٧٧٤,٢	٩٢٢٩,٨	باقي بنود المجموعة
١٩,٩	١٠٢٣٠١,٠	٩٥٧٧٧,٢	٦٥٢٣,٨	- القروض والتسهيلات الائتمانية
٠,١	٥١٠	-	٥١٠,٠	من بنك الاستثمار القومي
-	-	-	-	من مصادر أخرى
٠,١	٥٧٧,٢	٥٧٧,٢	-	قروض محلية
١,٢	٦٠١٣,٨	-	٦٠١٣,٨	قروض خارجية
١٨,٥	٩٥٢٠٠,٠	٩٥٢٠٠,٠	-	تسهيلات ائتمانية (محلية. خارجية)
	٥١٣٦٤٥,٩	٤٥٥٣٠٨,٦	٥٨٣٣٧,٣	إجمالي الاستخدامات ومصادر التمويل

ويُلاحظ أن مساهمات الموازنة العامة للدولة في مشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ يتركز نحو ٤٦,٧% منها في هيئتين، هما (الهيئة القومية لسكك حديد مصر، والهيئة الوطنية للإعلام)، مقارنة بنحو ٦٩,٢% في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ لذات الهيئتين.

جدول رقم (٥)

مساهمات الخزانة على مستوى الهيئات الاقتصادية خلال ٣ سنوات فعلية

ومشروع ٢٠١٩/٢٠١٨، وموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

(بالألف جنيه)

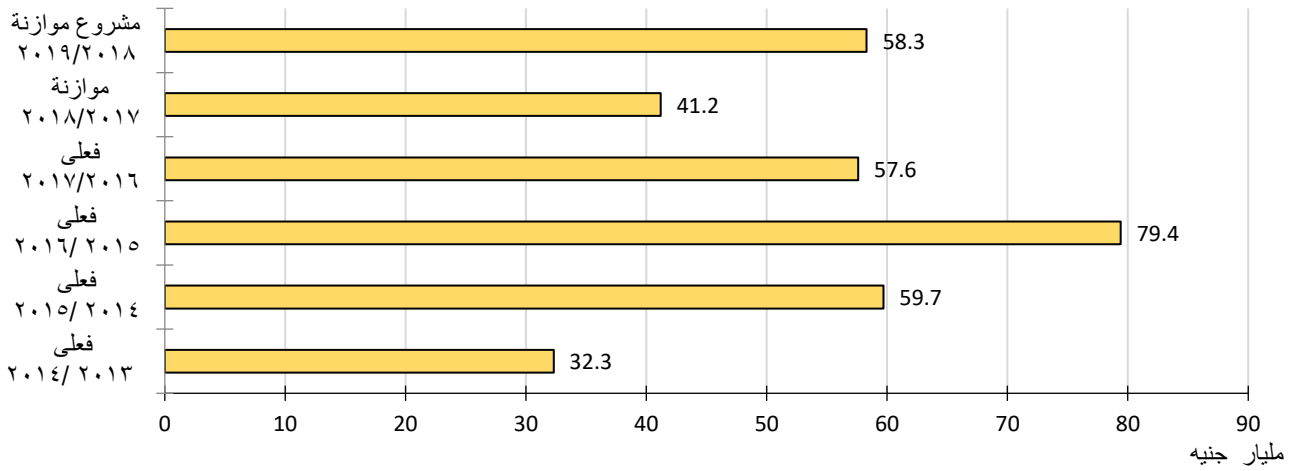
م	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	ربط ٢٠١٨/٢٠١٧	سنوات فعلية		
				٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
١	الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٢٣٩٨٧٣٢	٢٢٧٢٧١٦	٢١٨٢٢٢٩	١٠٠٣٠٥٤٢	٢٢٠٣٠٠
٢	الهيئة الوطنية للإعلام	٢٠٣٥٧٠٠	٢٠٨٢٦٠٠	١٦١٦٦٥٦	١٥٩٦٩٦٧	١٥٥٩٧١٤
	جملة	٤٤٣٤٤٣٢	٤٣٥٥٣١٦	٣٧٩٨٨٨٥	١١٦٢٧٥٠٩	١٧٨٠٠١٤
٣	الهيئة الزراعية المصرية	١٨,٥٩٠	١٦,٠٠٠	١٤,٧١٦	١٦,٦٤٠	١٣,٢٥٠
٤	الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء	٦,٧٤٠	١٢,٧٣٠	٢,٥٤٨	٢٨,٦١٦	١١,٦٥٢
٥	هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء	٧٦,٢٣٨	٥٩,٣١٠	٣٠,١٢٣	٣٣,٠١٤	٢٩,٨٢٤
٦	هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	٥,٩٨٠,٩٢٠	١٧٢,٠٨٧	٥٢٦,٧١٤	٧٧٠,٦٩٤	٢٤٥,٦٣٤
٧	هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٧٣٠,٦٩٩	٨٠٣,١٥٧	٦٥٩,٧١٨	٥٧٣,٣١٠	٤٠١,٠١١
٨	هيئة النقل العام بالقاهرة	٤٠٤,٨٦٠	٦٧٧,٠٧١	٥٥٨,٦٥٠	٣٥٩,٣٢٠	٨٨٤,٠٤٥
٩	الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية	١٨٣,٤٦٠	١٨٨,٣٠٠	١٥٠,٣٠٠	١٤٧,٢٦٠	١٤٧,٩٦٠
١٠	هيئة قناة السويس	٠	٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٠	٠
١١	جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى	٢٥٠	٨١٤	٣١٥	٢٨٩	٤٥٥
١٢	الهيئة العامة لميناء بور سعيد	٠	٠	٠	٦٩,٥٥٧	٢٨,٧١٩
١٣	الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	٠	٠	٠	٠	١٠٠,٠٠٠
١٤	الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	٣٩٦,١٤٠	٣,٢٠٠	٣,٤٠٠	٥,٧٣٠	١٥,٠٤٣
١٥	الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات	٠	٠	٢٤٩,٩٣٦	٠	٠
١٦	الهيئة العامة للسلع التموينية	٠	٠	٢٦٢,٦٠٠	٢٤٥,٨٧٤	٠
١٧	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات	٠	٠	٠	٠	١٠,٠٢٩
١٨	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	٠	٠	١٦٠,٠٠٠	٠	٠
١٩	المؤسسة العلاجية	٠	٠	٠	٢,٢٥٠	٥,٠٠٠
٢٠	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	٠	٠	٠	٠	٩,٢١٢
٢١	المتحف المصرى الكبير	١,٦٩٠,٢٩٦	١,٠٠٠	٠	٠	٠
	جملة باقى الهيئات	٩٤٨٨١٩٣	١٩٣٣٦٦٩	٤١١٩٠٢١	٢٢٥٢٥٥٣	١٩٠١٨٣٤
	جملة مساهمات الهيئات الاقتصادية	١٣٩٢٢٦٢٥	٦٢٨٨٩٨٥	٧٩١٧٩٠٦	١٣٨٨٠٠٦٢	٣٦٨١٨٤٨

٣ - استثمارات الهيئات الاقتصادية ومساهمتها في الاستثمارات القومية:

تطور استثمارات الهيئات: تقدر الاستخدامات الاستثمارية الإجمالية المستهدفة بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٧,١ مليار جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة ٤١,٥%.

شكل رقم (١)

الاستخدامات الاستثمارية للهيئات الاقتصادية (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)



* التوزيع القطاعي لاستثمارات الهيئات:

يوضح الجدول رقم (٦) توزيع الاستثمارات المستهدفة بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ على مستوى القطاعات المختلفة، حيث يتضح تركيز معظم هذه الاستثمارات في قطاع النقل والاتصالات والمعلومات (والذي يضم الهيئة القومية لسكك حديد مصر وهيئة النقل العام بالقاهرة والإسكندرية، وهيئات الموانئ، وهيئات الاتصالات)، وقطاع الكهرباء والطاقة (ويضم هيئة تنمية استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وهيئات محطات توليد الكهرباء [مائية - نووية]، وجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك)، وقطاع الإسكان والتشييد (والذي يضم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وهيئة التعاونيات والبناء وهيئات صناديق الإسكان).

جدول رقم (٦)
توزيع استثمارات الهيئات الاقتصادية على القطاعات
بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

الأهمية النسبية %	الاستثمارات	القطاعات
٠,٦	٣٦٣,٧	قطاع الزراعة والرئ
٢,٠	١١٤٢,٢	قطاع الصناعة والبتترول والتعدين
٢٦,٩	١٥٦٦٨,٤	قطاع الكهرباء والطاقة
٣٠,٣	١٧٦٦٦,٥	قطاع النقل والاتصالات والمعلومات
٠,٤	٢٦٢,٥	قطاع التجارة والتموين
٨,٨	٥١٦٦,٤	قطاع المال والاقتصاد
٢٠,٩	١٢١٨٢,٨	قطاع الإسكان والتشييد
٢,٤	١٣٨٧,٨	قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة
٦,٣	٣٦٨٩,٧	قطاع الثقافة والإعلام والتنمية الإدارية
٠,١	٤١,٠	قطاع السياحة
-	١,٠	قطاع الدفاع والأمن والعدالة
١,٣	٧٦٥,٣	قطاع التأمينات والشئون الإجتماعية
١٠٠	٥٨٣٣٧,٣	الإجمالي

*

مساهمة الهيئات الاقتصادية فى الاستثمارات القومية:

يستهدف أن تساهم الهيئات الاقتصادية بنحو ٥٨,٣ مليار جنيه فى الاستثمارات القومية خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وتمثل هذه الاستثمارات حوالى ٢٨,٢% من إجمالى الاستثمارات الحكومية والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٧) ^{*}
الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية
خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليار جنيه)

٢٠٢٢/٢٠٢١ - ٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٩/٢٠١٨		المصادر التمويلية
الأهمية النسبية %	قيمة	الأهمية النسبية %	قيمة	
٦٠,٠	٦٠٢,٠	٦٤,٠	٩٥,٠	خزانة عامة
٣٠,٠	٣٠١,٨	٢٤,٧	٣٦,٧	تمويل ذاتي
٣,٠	٣٠,١	٣,٤	٥,٠	قروض خارجية
٠,٥	٥,٠	٠,٥	٠,٧٧	منح
١,٥	١٥,٠	٠,٧	١,٠٧	مشاركة مع القطاع الخاص (ppp)
٥,٠	٥٠,٠	٦,٧	١٠,٠	مصادر أخرى
١٠٠	١٠٠٢,٨	١٠٠	١٤٨,٥	الإجمالي

ثانياً: النتائج المستهدفة لموازنات الهيئات الاقتصادية:

١ - صافي ربح العام على مستوى قطاعات الهيئات الاقتصادية:

يستهدف أن تحقق بعض الهيئات الاقتصادية ربحاً عاماً في مشروعات موازنات السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ يقدر بنحو ١٠٠,٠ مليار جنيه بزيادة قدرها نحو ١٦,٩ مليار جنيه عن المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ والذي بلغ نحو ٨٣,١ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٣%.

ويوضح الجدول رقم (٨) صافي ربح العام للهيئات الاقتصادية المستهدف بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، حيث يُلاحظ تركيز حوالي ٧٣,٨% من إجمالي صافي الربح العام المستهدف في الهيئة المصرية العامة للبترول، وهيئة قناة السويس.

^(*) المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٨)

أرباح العام على مستوى الهيئات الاقتصادية

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، والعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ مع ثلاث سنوات فعلية

(بالآلف جنيه)

م	اسم الهيئة	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	سنوات فعلية		
				٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
١	الهيئة المصرية العامة للبترول	٢٧,٨٥٨,٥٧٧	٣٢,١٢٤,٢٨٧	٨٢٠,١٩٩	١٠,٨٢٤,٢١٢	١٩,٣٧٥,٦١٣
٢	هيئة قناة السويس	٤٥,٩٤٣,٣٧٧	٤٠,٦٦٥,٥٧٩	٣٠,٠١٦,٤٦٦	٢٠,٥٠١,١٨٤	١٩,٩٧٥,١١٤
	جملة	٧٣,٨٠١,٩٥٤	٧٢,٧٨٩,٨٦٦	٣٠,٨٣٦,٦٦٥	٣١,٣٢٥,٣٩٦	٣٩,٣٥٠,٧٢٧
٣	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	.	١٠	.	.	.
٤	الهيئة المصرية العامة للمساحة	٥,٣٤٧	١٤,٩٤٩	.	.	.
٥	الهيئة العامة للتنمية الصناعية	٢١,٠٠٠	١٧٨,٦٧٧	١١١,٨٧٨	٩٨,٥٦٢	١٥٠,٦٣٤
٦	الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية	٣٥,٠٠٠	٣٠,٧١٥	.	.	.
٧	الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية	٣١,٠٠٠	٣٠,٢٨٥	١٣,٧١٩	٤,٣٤٤	٩٠
٨	الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء	.	.	.	٧٢٠	.
٩	جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز	٨,٢٩٣
١٠	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك	٣١,٤١٨	١٠,٣٣٦	٢٢,٧٤٠	٦,٧٣٨	.
١١	جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى	١١,٢٩٥
١٢	الهيئة العامة لميناء الإسكندرية	١,٩٥٠,٠٠٠	١,٢١٣,٢٣١	١,٥٤٠,٩٢٤	٥٣٥,٤٤٩	٤٩٣,٩٩٠
١٣	الهيئة العامة لميناء بور سعيد	.	.	.	٣٢٣,٥٥٠	٨٩,١٥٨
١٤	هيئة ميناء دمياط	١,٣٧٢,٠٠٠	٧٦٤,٠٠٠	٩٣٤,٦٤٦	٤٤٤,٩٢٤	٢٣٢,٠١١
١٥	الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر	٧٥٠,٠٠٠	٥٦٧,٧٤٤	٧٤٣,٣٩٥	٥٨٧,٧٩٩	٣٤٩,٠٣٠
١٦	الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة	١٢٠,٠٠٠	٨١,٢٢٥	٨٢,٣٦٦	٣٦,٣٩٤	٤٢,٧٢٥
١٧	الهيئة القومية للبريد	٧٠٠,٠٠٠	٤٤٦,٠٠٠	٤,٠٠٢,٨٢٢	١,٠٤١,٠٦٩	١٦٥,٦٠٧
١٨	الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات	٢,٦٥٠,٠٠٠	٢,٣٢٤,٤٦٣	٢,١٠٨,٧٦١	١,٨٩٢,٦٠٣	١,٥٧٥,٥٣٦
١٩	هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات	٤٧,٦٤٧	٨٦,٧٥٥	٣٣,٩٦٤	٤٨,٤٩١	٤٢,٩٦٩
٢٠	الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	٣,٥٠٠	٢,٩٩٠	٢,٨٠٤	٢,٧٧٢	٢,٨٠١
٢١	جهاز تنمية التجارة الداخلية	٢٠,٠٠٠	.	٤,٣٤٨	.	.
٢٢	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات	.	٦,٥٢٠	.	.	.
٢٣	الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	١,٢٧١,٠٠٠	١,٠٦٢,٩٥٥	٢,٤٣١,٦٧٣	٤٠٩,٣٣٠	١٢٧,٢٨٩
٢٤	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	١,٥٢٢,٨٠٠	١,٢٧١,١١٦	١,٩٧٦,١٢٢	١٢,٨٨٥	.
٢٥	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة	.	.	٤,٧٨٥,١٩٦	٤,٩٥٨,٠٢٥	٢,٧٣٨,٩٧٢
٢٦	الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان	٧٠,٠٠٠	٦٧,٠٠٠	٥,٨٤١	٤,٩٩٢	١,١٩٤
٢٧	صندوق تمويل المساكن التي تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة	٥٥,٠٠٠	٣٤,٩٠٨	٤٨,٩٢٨	٣٠,٢٩٦	٣١,٤٣٩
٢٨	صندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية	٣٧٤,٢٤٠	٢٩٥,٦٠٥	٢٨٠,١٢٤	٥٧,٦٢٦	.
٢٩	الهيئة العامة للتنمية السياحية	١,١٧٥,٠٠٠	٦٥٣,٠٨٥	٨٦٣,٥٧٥	٥٩٤,٣٢٤	٤٩٧,٢٠٦
٣٠	الهيئة العامة للتأمين الصحى	١,٨٠٢,٤٩٠	٦٤٦,٤٧٥	٢,٨٤٠,١١٤	١٦٢,٤٤٨	٥٤,٦٨٥
٣١	الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل	١١,٢٠٢,٧٩٤
٣٢	المعهد القومى للإدارة	٩,٤٠٧	٨,٩٦٦	٢,٩٤٤	٨٩٨	.
٣٣	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	٦,٨٢٣	٧,٦٣١	٦,٦١٢	٤,١٩١	.
٣٤	صندوق التصنيع والإنتاج للسجون	١٢,٩٠٠	٨,٩٠٧	٤,٩٦٨	٢,١٨٩	٣,٣٥٩
٣٥	الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى	٧٢٩,٠٠٠	٤٤٠,١٠٠	٣٩٩,٠٥٤	٣٤٦,٠٢٢	٤٨١,٣١٩
٣٦	صندوق التأمين الحكوى لضمانات ارباب العبد	٢٥,٨٩٥	٩٦,٩٤٥	٩٦,٦٦٤	٨٢,٧٠٢	٧٤,١٦٣
	جملة باقى الهيئات	٢٦,٢٠٢,٨٤٩	١٠,٣٥١,٥٩٣	٢٣,٣٤٤,١٨١	١١,٦٨٩,٣٤٢	٧,١٥٤,١٧٦
	جملة أرباح الهيئات الاقتصادية	١٠٠,٠٠٤,٨٠٣	٨٣,١٤١,٤٥٩	٥٤,١٨٠,٨٤٦	٤٣,٠١٤,٧٣٧	٤٦,٥٠٤,٩٠٣

وقد تم تحويل الفائض المقدر للمجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠ مليار جنيه للصرف على كافة المشروعات والبرامج التي تنفذها وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والجهات التابعة لها.

٢ - خسائر العام للهيئات الاقتصادية:

يتوقع أن تحقق بعض الهيئات الاقتصادية عجزاً عن عملياتها الجارية في مشروعات موازنات السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ نحو ١٣,٢ مليار جنيه، وهو ما يزيد بنحو ١,٣ مليار جنيه عن المتوقع في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، والذي يبلغ نحو ١١,٩ مليار جنيه بنسبة ١٠,٩%.

ويوضح الجدول رقم (٩) عجز العمليات الجارية للهيئات الاقتصادية المتوقع بمشروعات موازنات الهيئات للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، حيث يُلاحظ تركيز حوالي ٩٢,٦% من هذا العجز في هئتين فقط، هما: الهيئة الوطنية للإعلام، والهيئة القومية لسكك حديد مصر.

جدول رقم (٩)

خسائر العام (عجز النشاط) على مستوى الهيئات الاقتصادية

بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وموازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وثلاث سنوات فعلية (بالألف جنيه)

م	اسم الهيئة	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	ربط ٢٠١٨/٢٠١٧	سنوات فعلية		
				٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤
١	الهيئة الزراعية المصرية	٣٠,٤٠٥	٢٥,٩٧٠	٣٠,٥٠٤	٢١,٨١٢	٢١,٦٠٤
٢	الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	٢٣,٥٠٠	٢٣,٩٠٥	٢٦٩,٠٣٨	٢٩٦,٥٠١	٢٩٣,٤٦٨
٣	الهيئة المصرية العامة للمساحة	.	.	٣٦,٣٧٤	٤٠,٢٦٤	٣٧,٦٥٠
٤	الهيئة العامة لتنفيذ المشروعات الصناعية والتعدينية	.	.	٣٨,٠٦١	٤,٢٥٠	١٣٣,٦٧١
٥	الجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء	٤,٤٩٠	١٠,٩٨٠	١,٤٦٨	.	٢,٠٢٧
٦	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك	٧٨٠
٧	هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المالية لتوليد الكهرباء	٤٣,٢٩٠	٢٩,٩٩٠	٣٢,٥٤٤	٣٢,٣٥٥	٣٠,١٠٥
٨	هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء	١٨٧,٠٠٠	٤١,٣٧٠	٢٩,٩٤١	٣١,٢١٦	٢٧,٨٣٠
٩	هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٧٢,٤٩٢	٥١٤,٦٦٩	٢,٥٨٨,٥٩٦	٥٨٨,٣٢٤	٤٤٩,٨٧٩
١٠	الهيئة القومية لسكك حديد مصر	٥,٤٥٨,٤٦٦	٤,٩٦٠,١٣٩	٦,٣٥٤,٢٧٥	٥,٢٤٠,٠٦١	٥,١٦٨,٤٤٠
١١	هيئة النقل العام بالقاهرة	٢٦٠,٧٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٢٨٩,٤٠٨	٣٩١,٣٩٣	٥٤٠,١١١
١٢	الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية	١٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١١٠,٢٢٩	١٠٠,١١٠	٤٧,٣٤٨
١٣	جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى	.	٥٩٠	٣٢٤	٣١٥	٤٥٥
١٤	الهيئة العامة للسلع التموينية	.	.	١٢,١٦٨,٠٣٦	١٤٢,٧١٨	٢,١٩٢,٨٢٧
١٥	جهاز تنمية التجارة الداخلية	.	.	.	٨,٢٤٩	٢١,٦٧٩
١٦	الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات	.	.	٥٧,٨٥٧	٧٩,٩٤٣	٥٦,٨٤٠
١٧	ه.ع للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس	١,٠١٣
١٨	صندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية	٢٤,٩٠٣
١٩	هيئة الأوقاف المصرية	.	.	٣٢,٦٥١	٦٦,٩١٦	٢٧,١١٧
٢٠	الهيئة الوطنية للإعلام	٦,٧٤٨,٠٠٠	٥,٨٦٣,٥٧٤	٥,٤٣٤,٩٨٧	٤,٦١١,٠٢٣	٤,٤٩٩,٦٧٤
٢١	المعهد القومي للإدارة	١,٤٧٠
٢٢	الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد	٨,١٧٨
٢٣	المتحف المصري الكبير	٣٥,٠٠٠	١,٠٠٠	.	.	.
٢٤	صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص	٢,٤٠٢,٢٣٨
٢٥	الصندوق الحكومي لتغطية الاضرار الناتجة عن حوادث المركبات داخل ج.م.ع	.	.	.	٩,٨٥٧	٦,١٣٠
	جملة خسائر العام (عجز النشاط)	١٣,١٨٣,٣٤٣	١١,٨٥٢,١٨٧	٢٧,٤٩٢,٤٢٠	١١,٦٦٥,٣٠٧	١٥,٩٩٥,٤٣٧

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الهيئات التي تحقق عجزاً في نتائج أعمالها؛ يترتب عليه تأثيرات سلبية على صافي حقوق الملكية لهذه الهيئات، حيث يشير المركز المالي لهذه الهيئات إلى أن ارتفاع الخسائر المرحلة (نتيجة هذا العجز) ينتج عنه تآكل في رأس المال والاحتياطيات، وحيث إن الخزنة العامة تساهم في رؤوس أموال هذه الهيئات، فهذا يعنى خسائر أيضاً للموازنة العامة للدولة.

٣ - صافي النتائج المالية بين موازنة الدولة وموازنات الهيئات الاقتصادية:

في ضوء ما سبق، يتضح أن ما يؤول للموازنة العامة للدولة من فائض الهيئات الاقتصادية يتمثل في فائض الحكومة والضرائب الدخلية وإتاوات ورسوم، في حين تمنح الموازنة العامة إعانات ومساهمات لهذه الهيئات والنتيجة الصافية المتوقعة لهذه المعاملات المالية في مشروع موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ هي خسارة يقدر أن تصل إلى نحو ٥٩,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦٩,٦ مليار جنيه خسارة مستهدفة في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مع الإشارة إلى تحقق صافي خسارة فعلية أعوام: ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٤/٢٠١٥.

جدول رقم (١٠)

صافي النتائج المالية بين موازنة الدولة وموازنات الهيئات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤ - ٢٠١٨/٢٠١٩)

(بالمليار جنيه)

بيان	مشروع		موازنة		فعلى	
	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧
فائض حكومة	٦٥,٤	٦٥,٣	٤٢,٩	٣٥,٢	٣٨,٦	٣٨,٦
<u>الضرائب الدخلية</u>	<u>٨١,٦</u>	<u>٧٤,٠</u>	<u>٤١,٤</u>	<u>٣٠,٦</u>	<u>٣٨,١</u>	<u>٣٨,١</u>
منها: هيئة البترول (الشريك الأجنبي)	٢٥,٦	١٩,٥	٢٠,٢	٧,٩	١٣,٨	١٣,٨
الإتاوات (قناة السويس، هيئة البترول)	١٩,٤	١٣,٢	٦,٢	٧,٠	١١,٠	١١,٠
ضرائب دخلية عن سنوات سابقة	٣,٠	٣,٢	٣,١	٧,٣	٣,١	٣,١
الرسوم	١٧,٩	١٥,٨	٥,٨	٦,٥	١٣,٠	١٣,٠
أخرى	١٣,٢	١٢,٥	١,٠	١,٣	١,٧	١,٧
جملة ما يؤول للخزنة	٢٠٠,٥	١٨٤,٠	٩٧,٣	٨٧,٩	١٠٥,٦	١٠٥,٦
<u>الإعانات (الدعم)</u>	<u>٢٤٤,٤</u>	<u>٢٣٦,٣</u>	<u>١٤٥,٦</u>	<u>١٤٠,٨</u>	<u>٢٠٩,٠</u>	<u>٢٠٩,٠</u>
المساهمات	١٣,٩	٦,٣	٣,٧	١٣,٨	٧,٩	٧,٩
الهيئة الوطنية للإعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١
هيئة البريد (رسوم وعمولات)	-	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	-	-
اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل)	٠,٢	-	-	-	-	-
إجمالي ما تدفعه الخزنة للهيئات	٢٥٩,٦	٢٤٣,٧	١٥٠,٤	١٥٥,٨	٢١٨,٠	٢١٨,٠
صافي النتائج المالية	(٥٩,١)	(٥٩,٧)	(٥٣,١)	(٦٧,٩)	(١١٢,٤)	(١١٢,٤)

ثالثاً: تحليل لمشروع موازنات أهم الهيئات الاقتصادية:

١ - هيئة قناة السويس:

تتمتع قناة السويس بموقع جغرافي متميز يجعلها أقصر طرق الربط بين الشرق والغرب كمر ملاحى هام يربط بين البحر المتوسط عند مدينة بور سعيد والبحر الأحمر عند مدينة السويس. ويُستخدم لأغراض السفر والتجارة العالمية، حيث تعبر هذه القناة الصناعية كافة أنواع السفن التجارية والسياحية (ناقلات الحاويات، النفط، السلع) بحمولات متفاوتة.

ويُعد نشاط قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية سريعة النمو التي تُدر عائدات كبيرة ومتزايدة عامًا تلو الآخر، وتُشكل بذلك أحد المحاور الرئيسية للنقد الأجنبي والداعمة بالتالى لميزان المدفوعات. ويستهدف مشروع موازنة هيئة قناة السويس للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تحقيق إيرادات نشاط جارى قدرها ١٠٤,٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩١,٨ مليار جنيه فى موازنة الهيئة عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات النشاط الجارى لهيئة قناة السويس تشكل نحو ٩,٧% من إجمالى إيرادات النشاط الجارى بمشروع موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩. ويوضح الجدول رقم (١١) تطور ما يؤول للخزانة العامة للدولة من إيرادات القناة، سواء كانت ضرائب أو فائض أو إتاوات، وذلك فى مشروع موازنة الهيئة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ وسنوات فعلية سابقة.

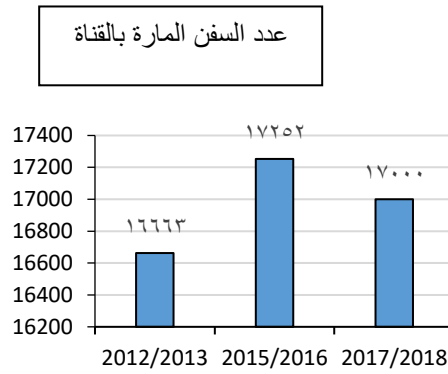
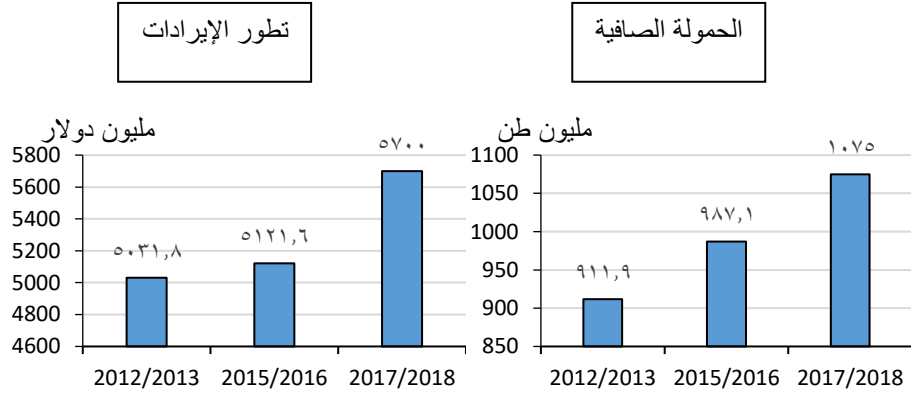
جدول رقم (١١)

تطور ما يؤول للخزانة العامة بمشروع موازنة هيئة قناة السويس للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

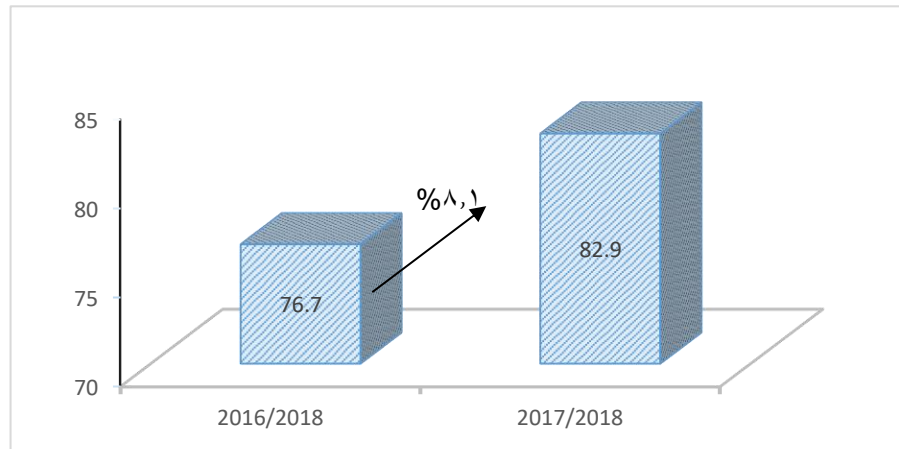
مشروع	موازنة	فعليات												البيان
		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٣٤,٠٧١	٣٠,١٥٠	٢١,٥٣٨	١٤,٨٣٨	١٤,٣٩٤	١٣,٦٣٦	١٢,٠٠٤	١١,٧٩٩	١١,١٨٩	٩,٤٦٤	١٠,٠١٥	١٠,٨٢٠	٩,١٩٦	٧,٨٩١	الضرائب
٣٢,٩٦٠	٣١,٤٢٣	٢٧,٧٤٢	١٦,٧٣٨	١٩,٤٩٧	١٨,٢٣٤	١٦,٣٣٩	١٦,١١٦	١٥,٠٦١	١٢,٥٩١	١٣,١٧٤	١٤,٦٠١	١٢,٣٥٧	١٠,٥٩١	فائض حكومة
٥,١٦٣	٤,٥٦٠	٣,٦٦٣	٢,٠٦٠	١,٩٥٨	١,٨٤٥	١,٦١٧	١,٥٦٧	١,٤٦٨	١,٢٥٢	١,٣٠٤	١,٤٠٦	١,١٨٨	١,٠٢٣	إتاوات
٧٢,١٩٣	٦٦,١٣٣	٥٢,٩٤٣	٣٣,٦٣٦	٣٥,٨٤٩	٣٣,٧١٥	٢٩,٩٦٠	٢٩,٤٨٢	٢٧,٧١٩	٢٣,٣٠٨	٢٤,٤٩٣	٢٦,٨٢٦	٢٢,٧٤١	١٩,٥٠٤	جملة ما يؤول للخزانة العامة
١٠٣,٢٥٠	٩١,٢٠٠	٧٣,٢٢٢	٤١,١٩٦	٣٩,١٦٩	٣٦,٩٠٤	٣٢,٣٤٨	٣١,٣٤١	٢٩,٣٦٧	٢٥,٠٤٩	٢٦,٠٨٩	٢٨,١١٢	٢٣,٧٦٩	٢٠,٤٧٠	جملة إيرادات (رسوم العبور والخدمات الملاحية)

شكل رقم (٢)
تطور نشاط قناة السويس (٢٠١٦/١٥ - ٢٠١٨/١٧)



* المصدر: هيئة قناة السويس.

شكل رقم (٣)
تطور الناتج المحلي الحقيقي لقناة السويس



* المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وترجع التطورات الإيجابية في نشاط قناة السويس وإيراداتها إلى تنامي الاقتصاد العالمى وارتفاع معدل التجارة الدولية في ظل النمو السريع لكل من الصين والهند والاقتصادات الناشئة الأخرى، والذي أدى إلى انتعاش حركة التجارة بين الدول الآسيوية والأوروبية، ولاسيما مع زيادة تنافسية القناة إزاء بدائل النقل الأخرى في ظل أعمال التطوير والتوسعات التي تمت، وفي ضوء ارتفاع أسعار النفط وأسعار تأجير السفن وتكاليف التشغيل والتأمين البحري مما يجعل الملاحة عبر طريق رأس الرجاء الصالح أكثر تكلفة.

٢ - الهيئة المصرية العامة للبترول:

يحتل قطاع البترول والغاز الطبيعي أهمية بارزة في البنيان الاقتصادي، حيث يلعب دورا فاعلا في مسيرة التقدم الاقتصادي بحكم كونه المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة والذي يلبي احتياجات القطاعات الإنتاجية وأسواق الاستهلاك النهائي من المنتجات البترولية والغازات الطبيعية فضلا عن إسهامات القطاع في تعزيز الميزان التجاري من خلال صادراته إلى الأسواق الخارجية.

يستهدف مشروع موازنة الهيئة المصرية العامة للبترول للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تحقيق إيرادات نشاط جارى قدرها ٦٤٥,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٤٩٠,٠ مليار جنيه في موازنة الهيئة عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ويتضح من بيانات الجدول رقم (١٢) ما يلي:

يقدر إجمالى ما يؤول للخزانة العامة من الهيئة في مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ من (ضرائب ورسوم، وإتاوات ودمغة، وفائض حكومة) بنحو ١٠٤,٤ مليار جنيه، مقابل اعانات (دعم) بمبلغ ٨٩,١ مليار جنيه.

وعلى ذلك تصبح صافى العلاقة مع الخزانة موجبه نتيجة زيادة المستحق للهيئة عن المستحق للخزانة العامة عن نشاط البترول، ويقدر الفائض فى العلاقة بنحو ١٥,٣ مليار جنيه.

جدول (١٢)
ما يؤول من الهيئة المصرية العامة للبتترول للخرانة العامة
بمشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨

(بالمليون جنيه)

مشروع موازنة ^(١)	ربط	فعليات			البيان
		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	
٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	(أ)
					(أ)
٤٤٢٤٠	٤٠٩٧٩	١٤١٢٣	١٤٥١٦	٢٥٩٩٣	ضرائب دخلية
٢٥٠٧٣	٢٨٩١٢	٧٣٨	٩٧٤٢	١٧٨٤٧	فائض حكومة
٦٩٣١٣	٦٩٨٩١	١٤٨٦١	٢٤٢٥٨	٤٣٨٤٠	جملة (أ)
					(ب)
٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٠٦٩	٧٣٢٢		ضرائب سنوات سابقة
٧٤٢٨	٦١٨٢	٧٥٠٠	٣٠٦١	٣١٨٧	رسوم جمركية
٩٤٦٣	٨١٧٧	٤٩٨١	٢٦٠٤	١٨٩٦	ضريبة القيمة المضافة
١٤٢٤٨	٨٦١٠	٧٣٧٢	٤٩١٣	٤٢٣٩	إتاوات
٤٣٨	٥٤٤		٣٣٠	٢٣٤	رسوم سوميد
٣٣٥	٣٣٠	٣٧١	٣٧١	٣٦٤	رسم دمغة نوعي
١٥٨	١٥٤	١٥٠	١٤٢	١٣٠	رسوم أخرى (رصف طرق)
٣٥٠٧٠	٢٧١٩٦	٢٣٤٤٢	١٨٧٤٤	١٠٠٤٩	جملة (ب)
١٠٤٣٨٣	٩٧٠٨٧	٣٨٣٠٣	٤٣٠٠٢	٥٣٨٨٩	جملة ما يؤول للخرانة العامة
٨٩٠٧٥	١١٠١٤٨	١١٥٤٦٨	٥١٠٤٤	٧٣٩١٥	الإعانات
١٥٣٠٨	-١٣٠٦١	-٧٧١٦٥	-٨٠٤٣	-٢٠٠٢٦	صافي العلاقة

(**) تتضمن ضرائب مستحقة على الشرك الأجنبي بمبلغ ٢٥٦.٣ مليون جنيه ضمن الأعباء والخسائر.

من ناحية أخرى، تقدر تكاليف ومصروفات النشاط الجاري في مشروع موازنة الهيئة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٧٢٤,١ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٨١,٨ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

وتجدر الإشارة إلى أن دعم المواد البترولية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ نحو ٨٩,١ مليار جنيه مقابل ١١٠,١ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ بنقص قدره نحو ٢١,٠ مليار جنيه،

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة لبيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي، سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو استيراد بعضها من الخارج.

٣ - الهيئة العامة للسلع التموينية:

يستهدف مشروع موازنة الهيئة العامة للسلع التموينية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ شراء سلع تموينية (مشتريات بغرض البيع) تقدر بنحو ٣٨,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٣٤,٩ مليار جنيه في موازنة الهيئة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، ونظرًا لكون الهيئة تعتمد في جانب كبير من إيراداتها على إعانات الموازنة العامة للدولة لتعويض فروق أسعار بيع هذه السلع في السوق المحلي عن تكلفة شراؤها، فقد زادت قيمة هذه الإعانات في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩، وقد بلغت نحو ٨٦,٢ مليار جنيه مقابل ٦٣,١ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٨، أي بزيادة تقدر بنحو ٢٣,١ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٦,٦%.

والجدول التالي يوضح دعم السلع التموينية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (١٣)

دعم السلع التموينية بمشروع العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

بيان	كميات القمح الف طن	جملة التكاليف	جملة المبيعات	الدعم
أولاً: دعم الخبز	٩٠٩٠	٨٤٢٠٩	٤١٩٥٣	٤٢٢٥٦
ثانياً: دعم دقيق المستودعات	٧٥٤	٣٤٢٤	٩٨٥	٢٤٣٩
ثالثاً: نقاط الخبز		٤٤٠٠		٤٤٠٠
رابعاً: دعم السلع التموينية (عدد ٦٩ مليون مواطن) بواقع ٥٠ جنيه بحد اقصى أربعة افراد ومازاد عن ذلك يتم الاحتساب ٢٥ جنيه للفرد		٣٧٠٨٠		٣٧٠٨٠
جملة دعم السلع التموينية ورغيف الخبز	٩٨٤٤	١٢٩١١٣	٤٢٩٣٨	٨٦١٧٥

٤ - الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان:

يستهدف مشروع موازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تحقيق إيرادات نشاط جارى قدرها ٤٥,٠ مليون جنيه مقارنة بنحو ٤١,٢ مليون جنيه في موازنة الهيئة عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

كما تقدر القروض والتسهيلات الائتمانية -كلها قروض من بنك الاستثمار القومي- بنحو ٥٢٥,٠ مليون جنيه مقارنة بنحو ٦١٢,٥ مليون جنيه بموازنة الهيئة عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨.

وفيما يلي جدول يوضح دعم فروق القروض الميسرة بموازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان.

جدول رقم (١٤) دعم فروق فائدة القروض الميسرة بموازنة الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان

(بالجنيه)

مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
٣٩٥٧٩٢٠٣	دعم قروض البنك العقارى العربى المصرى
١٧٠٥٠٠٠	دعم قروض بنك الاستثمار القومى
٩١٩٠٨٩١٠	دعم قروض بنك التعمير والإسكان
٣٣٨٤٨٢	دعم ١% أفراد وجمعيات
٣٠٥٥٤٧٨	دعم ١% وحدات
٩١٢٩٢٧	دعم الزلزال
١٣٧٥٠٠٠٠٠	الإجمالى

٥ - الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى:

تقدر إيرادات النشاط الجارى للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بنحو ١٤٩,٩ مليار جنيه لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بنحو ١٣٩,٢ مليار جنيه فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.

كما تقدر المنح والإعانات المقدمة للهيئة بنحو ٦٦,٤ مليار جنيه للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، بينما كانت فى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ تقدر بنحو ٦٠ مليار جنيه، فالدولة تُولى عناية كبيرة لتقديم الرعاية والمساندة للفئات المهمشة بهدف تحسين أحوالهم المعيشية وتمكينهم من تحسين دخولهم ودمجهم بشكل إيجابى فى المجتمع.

والجدولان التاليان:

- جدول رقم (١٥) يوضح أعباء الخزنة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

- جدول رقم (١٦) يوضح علاقة صندوق التأمين الاجتماعى مع الخزنة العامة، وبنك الاستثمار القومى.

جدول رقم (١٥) أعباء الخزنة العامة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي للسنة المالية

٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

التزامات الخزنة			البيان
جملة	عام وخاص	حكومي	
٩٠٠٠	.	٩٠٠٠	المعاشات العسكرية وزياداتها
٦٣٣	.	٦٣٣	المعاشات الخاصة المدنية وزياداتها
٨٠٠٠	٨٠٠٠	.	معاش التأمين الشامل
٥٠٠	٥٠٠	.	معاش السادات
٤٨٣٢٦	٢٤٩١٦	٢٣٤١٠	زيادات المعاشات
٦٦٤٥٩	٣٣٤١٦	٣٣.٤٣	إجمالي (ما يُدرج بالإعانات)
٢٥٨٤	٧٦.	١٨٢٤	حصة الخزنة في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة (١ % من الأجر الأساسي والمتغير)
٦٩.٤٣	٣٤١٧٦	٣٤٨٦٧	الجملة

جدول رقم (١٦) بيان بعلاقة صندوق التأمين الاجتماعي مع الخزنة العامة، وبنك الاستثمار القومي

أولاً: فوائد وصكوك طرف الخزنة العامة:

(بالألف جنيه)

مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
١٨٩٤٢٢٥١	صندوق العاملين بالقطاع الحكومي
١٣٦٥٩١٣٠	صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص
٣٢٦.١٣٨١	الإجمالي

ثانياً: أعباء الخزنة تجاه صندوق التأمين الاجتماعي:

(بالمليون جنيه)

مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
٣٤٨٦٧	صندوق العاملين بالقطاع الحكومي
٣٤١٧٦	صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص
٦٩.٤٣	الإجمالي

ثالثاً: الفوائد المستحقة على بنك الاستثمار القومي والتي يُعاد إقراضها للبنك:

(بالألف جنيه)

مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان
٤٠٣٣٠٠٠	صندوق العاملين بالقطاع الحكومي
٢٤٦١٠٠٠	صندوق العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص
٦٤٩٤٠٠٠	الإجمالي

التوصيات الخاصة بمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

فى ضوء التحليل السابق عرضه لمشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩، توصى اللجنة بما يلى:

* ضرورة قيام كل هيئة اقتصادية بإعداد خطة استراتيجية متكاملة توضح رؤية ورسالة وأهداف الهيئة، وكذلك عرض الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك فى ضوء نقاط القوة والضعف، والفرص المتاحة والمخاطر التى تواجه كل هيئة.

* توصى اللجنة بإعداد دراسة مفصلة لكل هيئة اقتصادية تشمل تحليل متكامل لعناصر الإيرادات والمصروفات، وذلك بغرض خفض التكلفة وزيادة الإيرادات، مما يؤدى إلى زيادة حجم الفائض للهيئات التى تحقق فائض، وكذلك تمويل العجز إلى فائض، وذلك بالنسبة للهيئات التى تحقق عجزاً، وذلك خلال فترة زمنية مناسبة لا تتعدى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

* توصى اللجنة بإعداد موازنات الهيئات الاقتصادية وفقاً لأسلوب موازنة البرامج والأداء، بحيث يمكن ربط الإيرادات والمصروفات بمشروعات وبرامج وأنشطة محددة، ويتم إعداد مؤشرات ومقاييس لتقييم الأداء (مالية وغير مالية)، وذلك بشكل ربع سنوى، مما يساعد على أداء الوظيفة الرقابية لمجلس النواب، وذلك سعياً إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية لأداء هذه الهيئات.

* توصى اللجنة بضرورة تحقيق الربط والتكامل بين الهيئات الاقتصادية والمشروعات القومية الجديدة التى يجرى تنفيذها حالياً، بحيث يمكن الاستفادة بطاقات وإمكانيات تلك الهيئات فى إنجاز بعض الأهداف والأعمال الخاصة بهذه المشروعات، مما يساعد على خفض وقت التنفيذ والاستفادة بطاقات وإمكانيات وقدرات تلك الهيئات.

* توصى اللجنة بضرورة إنشاء لجان متخصصة لدراسة إمكانية تحويل عدد من الهيئات الاقتصادية إلى شركات قابضة، مما يؤدى إلى رفع مستويات الأداء بهذه الهيئات، وزيادة درجات الشفافية والحوكمة.

* فيما يتعلق بظاهرة التجاوز فى الاعتمادات:

تعاود اللجنة التأكيد مشددًا على ما أوصت به فى تقريرها العام عن حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ من ضرورة التزام الهيئات العامة الاقتصادية بالصرف فى حدود الاعتمادات المدرجة بموازنتها وعدم تجاوزها قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة وصدور تشريع بذلك فى حينه.

* فيما يتعلق بالهيئات التى تحقق خسائر العام (عجز النشاط) سنويًا، وما يترتب على ذلك من زيادة أرصدة الخسائر المرحلة:

ترى اللجنة أنه وإن كانت مشروعات قوانين ربط بعض موازنات الهيئات العامة الاقتصادية تقدم للسلطة التشريعية متضمنة ربط مقدّر لخسائر العام (عجز النشاط) وتصدر على هذا النحو؛ فإن الأمر يقتضى أن يكون هذا الربط هو الحد الأقصى لما تسفر عنه نتائج التنفيذ الفعلية، حيث إن أى زيادة فعلية لخسائر العام (عجز النشاط) عن المخطط له تؤدى إلى عدم إمكان تحقيق الأهداف المرجوة من إصلاح المسار الاقتصادى.

وتوصى اللجنة بالآتى:

- تطبيق نظم محاسبة المسئولية بشأن عدم سلامة بعض التصرفات والقرارات الإدارية التى تؤثر بشكل مباشر على كفاءة أداء الهيئات.
- تدعيم وتحديث نظم الضبط والرقابة الداخلى لتفادى السلبيات الموجودة ببعض الهيئات، وتطوير نظم التكاليف المطبقة، وتطبيق الدورات المستندية اللازمة لإحكام الرقابة على كافة أنشطة الهيئات فى عملياتها المختلفة.

* فيما يتعلق باستمرار ظاهرة اعتماد بعض الهيئات العامة الاقتصادية على الموازنة العامة للدولة لتدبير نفقاتها:

تعاود اللجنة التأكيد مشددًا على ما أوصت به فى تقريرها العام عن حساب ختامى السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ من ضرورة بذل الجهود وإجراء الدراسات الاقتصادية والمالية لتصحيح المسار الاقتصادى للهيئات؛ للحد من لجوئها لتدبير نفقاتها المالية من الموازنة العامة للدولة، وإفادة اللجنة بالإجراءات التى يتم اتخاذها فى هذا الصدد.

*** فيما يتعلق بالاستثمارات المالية التي لا تدر عائداً أو تحقق عائداً ضئيلاً:**

توصى اللجنة بضرورة إعادة النظر في جدوى الاستثمار في رؤوس أموال بعض الشركات وغيرها، وذلك عن طريق إجراء الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية لكل حالة على حدة، ومن بينها دراسة الموقف المالي لهذه الشركات واتخاذ القرارات المناسبة في ضوء ذلك.

*** فيما يتعلق بنفقات الصيانة المخصصة للحفاظ على أصول الهيئات:**

تؤكد اللجنة على أهمية الالتزام بعمليات الصيانة الدورية لأصول الهيئات في مواعيدها المقررة، ووضع البرامج اللازمة لعمليات الإحلال والتجديد لأصول الهيئات، كلما تطلب الأمر ذلك.

*** فيما يتعلق بأرصدة العملاء والموردين التي تستحق للهيئات:**

توصى اللجنة بالآتي:

- اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه الجهات التي لا تلتزم بالوفاء بسداد مستحقاتها.
- تقوية أجهزة التحصيل واتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المتقاعسين من القائمين بالتحصيل.

القسم الخامس
الهيئة القومية للإنتاج الحربى
(هيئة قطاع عام)

أُنشئت الهيئة القومية للإنتاج الحربي بموجب القانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقانونين رقمي: ٣١ لسنة ١٩٨٩ و ٦٩ لسنة ٢٠١٦.

وقد حددت المادة الرابعة من القانون، الاختصاص الأساسي للهيئة، وهو تنفيذ وتنمية وتطوير الصناعات المتعلقة بالدفاع، لتوفير احتياجات القوات المسلحة من المنتجات الحربية المختلفة ومستلزماتها، والمعدات والأجهزة المعاونة وقطع الغيار، وذلك من خلال التنسيق بين كل من وزارتي الدفاع والإنتاج الحربي.

وتتبع الهيئة الوزير المختص بالإنتاج الحربي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتسرى عليها وعلى شركاتها الأحكام المنصوص عليها في قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٣، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون.

وتمارس الهيئة نشاطها مباشرة أو بواسطة ما يتبعها من الشركات التي يتكون منها قطاع الإنتاج الحربي، وكذلك الشركات المتخصصة التي ترى الهيئة إنشائها لتنفيذ مشروعاتها أو بالمشاركة في الشركات أو الوحدات القائمة.

وتتكون موارد الهيئة من نصيبها في صافي أرباح الشركات التابعة لها أو الجهات أو الوحدات أو الشركات التي تساهم فيها مع غيرها والاعتمادات التي تخصصها لها الدولة، وكذا وزارة الدفاع، إضافة إلى ما تحصل عليه من قروض وتسهيلات ائتمانية وهبات وتبرعات، وما يخصها من صافي أرباح الشركات نظير الإشراف والإدارة وأية حصيلة أخرى نتيجة لمباشرة نشاطها أو ما تقدمه إلى الشركات التي تشرف عليها وإلى الغير من أعمال وخدمات.

وفي ضوء تقديرات موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربي عن السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ يتضح من الجدول رقم (١٧)، ما يلي:

تقدر جملة استخدامات / إيرادات الهيئة في مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنحو ٣٧٧,٤ مليون جنيه في مقابل نحو ٢٧٤,٣ مليون جنيه في موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٠٣,١ مليون جنيه، بنسبة ٣٧,٥%.

وتوزع الاستخدامات العامة المستهدفة للهيئة، على النحو التالي:

- الإنفاق العام: ٣٠١,٥ مليون جنيه، موزعة كالآتي:
 - الأجور: ٥٢,٠ مليون جنيه.
 - التكاليف والمصروفات الأخرى: ٤٢,١ مليون جنيه.
 - الإنفاق الرأسمالي: ٢٠٧,٤ مليون جنيه، موزعة كالآتي:
 - * الاستثمارات: ١٥,٠ مليون جنيه.
 - * التحويلات الرأسمالية: ١٩٢,٤ مليون جنيه.
- فائض محتجز: ٧٥,٩ مليون جنيه.

بلغت جملة إيرادات الهيئة نحو ٣٧٧,٤ مليون جنيه، منها ١٧٠,٠ مليون جنيه إيرادات جارية، و ٢٠٧,٤ مليون جنيه إيرادات رأسمالية متنوعة.

وفيما يلي جدول مشروع موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩:

جدول رقم (١٧) موازنة الهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

بيان	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨
إجمالى الاستخدامات / الإيرادات	٢٧٤,٣	٣٧٧,٤
جملة الإنفاق الجارى	١٣٠,٠	١٧٠,٠
الأجور	٣٣,٠	٥٢,٠
التكاليف والمصروفات الأخرى	٢٧,٠	٤٢,١
جملة الإنفاق الجارى بدون الفائض	٦٠,٠	٩٤,١
فائض محتجز (مرحل)	٧٠,٠٠٠	٧٥,٩
الإيرادات الجارية	١٣٠,٠	١٧٠,٠
جملة الإنفاق الرأسمالى	١٤٤,٣	٢٠٧,٤
الإنفاق الاستثمارى	٣,٠	١٥,٠
التحويلات الرأسمالية	١٤١,٣	١٩٢,٤
جملة الإيرادات الرأسمالية المتنوعة	١٤٤,٣	٢٠٧,٤

القسم السادس

**يتضمن مراحل تحول بعض الوزارات إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء طبقاً
لمنشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩**

أولاً: تطور إنضمام الوزارات إلي برنامج التحول إلي موازنات البرامج والأداء طبقاً لمنشور وزارة المالية

تضمن منشور إعداد الموازنة العامة للدولة ٢٠١٨/٢٠١٩ الأهداف والمنطلقات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية، والإصلاحات المالية المستهدفة بمشروع الموازنة العامة للدولة وفيها تطوير منظومة إعداد الموازنة العامة للدولة باستكمال تطبيق موازنة البرامج من خلال عملية تحول تدريجي تمتد لعدة سنوات وقد ورد بالمنشور أن تتقدم الوزارات التالية بموازناتها على أساس البرامج والأداء وهي:

أولاً: وزارات سبق وان كلفت بتقديم موازناتها وفقاً للبرامج والأداء عام ٢٠١٧/٢٠١٨

وتستمر عام ٢٠١٨/٢٠١٩

- وزارة الصحة والسكان.
- وزارة النقل.
- وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
- وزارة التضامن الإجتماعي.

علماً بأن وزارة الصحة لم تلتزم بتقديم مشروع الموازنة في ذلك العام

ثانياً: وزارات تشرع في التطبيق عام ٢٠١٨/٢٠١٩

- وزارة المالية
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
- وزارة الآثار
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة القوي العاملة
- وزارة التموين والتجارة الداخلية
- وزارة التنمية المحلية
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة البيئة

وقد التزمت كافة الوزارات المعنية بتقديم مشروعاتها عن العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

ووفقاً لذلك فقد إتخذت لجنة الخطة والموازنة برئاسة أ.د/ حسين عيسى قراراً في الإجتماع المنعقد يوم

الثلاثاء الموافق ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧ بتشكيل لجنة فرعية لمتابعة تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة ٢٠٣٠

وموازنة البرامج والآداء فى الوزارات الوارد تحديدها بمنشور إعداد الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩،
علما بأن دور اللجنة الفرعية فى هذه المرحلة يتضمن:

١. متابعة تنفيذ استراتيجىة التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.
٢. متابعة مراحل تنفيذ اعداد مشروع الموازنة بالوزارات المستحدثة والسابقة فى التطبيق (سنة عشر وزارات).
٣. متابعة التقارير الرقابية (ربع السنوية) للوزارات التى التزمت بالتطبيق فى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ (سنة وزارات).

ثانيا: ملخص اجتماعات اللجنة

وقد تم عقد عدد ١٧ لقاء مع الأطراف المعنية وهى وزارة التخطيط ووزارة المالية وممثلى الوزارات المحددة بالمنشور تضمنت ما يلى:

- تحديد معوقات التطبيق عن العام ٢٠١٧/٢٠١٨
- اهمية تطبيق نظم التكاليف الفعلية بالوحدات الحكومية
- اعداد خطة عمل تطبيق موازنة البرامج والاداء وجدول زمني للتطبيق عام ٢٠١٨/٢٠١٩
- والاتفاق على الوزارات التى سوف تلتزم بهذه الخطة
- مناقشة واقعية البرامج الواردة بالموازنات
- مناقشة موضوعية المؤشرات وقابليتها للقياس
- اهمية وضع جدول زمني لكل برنامج
- توحيد آلية للمتابعة والتفويم
- تشكيل لجنة تنسيقية دائمة بين وزارتي المالية والتخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري لمتابعة تطبيق موازنة البرامج والآداء
- وضع جدول زمني وبرامج تدريبية مفصلة ومتنوعة لتطوير منظومة المتابعة.
- ضرورة متابعة التقارير ربع السنوية
- التحقق من ان جميع مؤشرات قياس الاداء الواردة بموازنة والاداء تخدم تحقيق استراتيجىة ٢٠٣٠
- انشاء مركز التكاليف المعيارية لتحديد التكلفة المعيارية لكل برنامج
- تطوير اداء الاجهزة الرقابية حتى تتمكن من ممارسة دورها الرقابي.
- مناقشة تقارير متابعة الربعين الاول والثاني

- انشاء كيان مؤسسى داخل كل جهة يكون منوط بها إعداد موازنتها على أساس موازنة البرامج والآداء يتم محاسبة هذه الجهة بناءً عليه.
- التركيز على التنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط في التعامل مع الوزارات الملتزمة بالتطبيق
- التركيز على وضع نموذج موحد للمتابعة
- وضع مؤشرات قياس متفق عليها وقابلة للقياس لتقييم البرامج
- التركيز على تدريب فرق عمل وزارية متكاملة لتطبيق منظومة البرامج والآداء ورؤية مصر ٢٠٣٠ ووضع الخطط على مستوي كل وزارة
- مناقشة معوقات تنفيذ الوزارات لموازنة البرامج والآداء عام ٢٠١٧/٢٠١٨

ثالثاً: محاور عمل اللجنة الفرعية المشكلة لمتابعة تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وموازنة البرامج والآداء

تضمن عمل اللجنة خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨ المحاور التالية:

- **المحور الأول: متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)**
- **المحور الثاني: متابعة مراحل تنفيذ اعداد مشروع الموازنة بالوزارات المستحدثة والسابقة في التطبيق (سنة عشر وزارات)، وقد التزمت كافة الوزارات عدا وزارة الصحة**
- **وقد تم ملاحظة النقاط الجوهرية التالية:**
- لا يجوز ان يختلف اجمالي مقترح الموازنة بين المقترح المعد وفقاً لنظام البنود، وذلك المعد وفقاً لاساس البرامج والآداء وقد حدث ذلك في مقترح وزارة الاسكان.
- لا يجوز اهمال ادراج ماتم التعاقد عليه للتنفيذ في فترة الموازنة طالما ابرمت العقود قبل جلسة الاعتماد وقد حدث ذلك في موازنة التنمية المحلية وذلك في محافظتي قنا وسوهاج وقد تم ادراج الاعتمادات الإضافية الموجودة بالفعل من قرض البنك الدولي في الموازنة.
- لا بد من ادراج جميع المحافظات بمقترح الموازنة.
- قامت اللجنة بعمل تقييم لما قدم لها من حيث الاكتمال هذا الي جانب التقارير الفنية المقدمة من بعض اللجان المعنية. اسفر تقييم اللجنة ما يلي:

الاجمالي	الوزارة	مسلسل	الاجمالي	الوزارة	مسلسل
%٨٥	التجارة والصناعة	٩	%٨٠	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١
٠,٧	التضامن	١٠	%٧٥ من اجمالي %٧٥	الأثار	٢
%٨٥	التعليم	١١	%٧٠	الاسكان	٣
%٨٥	التعليم العالي	١٢	%٨٥	البيئة	٤
%٨٠	البحث العلمي		%٥٠	التموين	٥
%٦٥	التنمية المحلية	١٣	%٧٠	الشباب	٦
%٥٥	الصحة		%٦٠	الرياضة	
%٨٥	التخطيط	١٥	%٨٠	القوي العاملة	٧
%٩٥	المالية	١٦	%٧٥	النقل	٨

المحور الثالث: متابعة التقارير الرقابية (ربع السنوية) للوزارات التي التزمت بالتطبيق في عام

٢٠١٧/٢٠١٨ (ست وزارات).

- يمكن عرض تصور لمراحل اعداد الموازنة بالشكل المتكامل للتطبيق تكاملاً مع موازنة البنود كما يلي:

المرحلة
تشكيل لجنة لمتابعة مراحل تنفيذ موازنات البرامج والاداء
اعداد وتوثيق نموذج موحد لموازنة البرامج والاداء
التنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط
التطبيق التدريجي علي الوزارات والجهات التابعة لها (٢٠/١٧-١٩/١٨-٢٠/١٨)
تطبيق برنامج متكامل تفصيلي (توسع أفقي) (٢٠/١٩-٢١/٢٠)
الوصول الي التطبيق الشامل للبرامج والاداء (٢١/٢٠-٢٢/٢١)
تحديد آلية ومواقيت مناقشة مقترح الموازنة المقدم للبرلمان

ومن اهم مقترحات اللجنة:

- عقد برامج تدريبية جماعية لتوحيد:

(١) مفهوم البرنامج.

(٢) مفهوم أهداف البرنامج.

٣) نماذج القياس والتقييم.

٤) نموذج تحديد التكاليف المعيارية.

- أن يبدأ إعداد موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مباشرة مع بداية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك حتى يكون الوقت المتاح للتوافق على نموذج موازنة البرامج في شكلها الكامل متضمناً عناصر تكاليف البرنامج مبكراً مما يسمح للقائمين على الإعداد بالوصول إلى مراحل متقدمة من إعداد موازنة البرامج والأداء.
- استخدام منظومة الـ GFMIS لتطبيق موازنة البرامج والأداء. قد سبق وأكدت وزارة المالية على جاهزية استخدام هذه المنظومة لموازنة البرامج والأداء وهذا موجود في التقرير المرفق لوزارة المالية.
- إنشاء وحدة مستقلة لاحتساب التكاليف المعيارية.
- تتولي وزارتي المالية و التخطيط اعداد تكويد قومي لكافة البرامج متضمنا اكوادا فرعية لعناصر التكاليف علي مستوي البرنامج مستقي من استراتيجية ٢٠٣٠.
- تطوير اداء ممثلي وزارتي التخطيط و المالية بالوزارات المعنية بالتطبيق للرقابة علي الالتزام بالمؤشرات خلال فترة تنفيذ الموازنة.
- اشراك الجهاز المركزي للمحاسبات بداية من العام المالي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ للرقابة علي تطبيق مؤشرات التقييم، وتحديد معايير المقارنة وفقا لموازنة البرامج والاداء.
- يقترح تشكيل هيئة عليا للرقابة تجتمع لديها كافة التقارير الرقابية ضمانا لتنسيق جهود مختلف الجهات الرقابية وتوحيد نماذج التقارير، واعداد تقارير شاملة تتضمن كافة ملاحظات الجهات الرقابية المختلفة.

الخاتمة

في الختام، وإذ ترفع اللجنة تقريرها المائل للمجلس المؤقّر، طالبة الموافقة عليه، يسعدنا أن تضع أمام أعضاء المجلس المؤقّرين، الحقائق الآتية:

(١) إن اللجنة وهي تدارس مشروعات الخطة العامة والموازنة العامة وموازنات الهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي، كانت حريصة أشد الحرص على الالتزام بالآتي:

– قواعد وأساليب الرقابة السابقة على تنفيذ الموازنات وخطط التنمية، وهي في سبيل ذلك استخدمت كافة أساليب الرقابة السابقة من فحص ومراجعة ومطابقة وتقييم وتقويم وتحليل وتوجيه استفسارات، وهي عند استخدامها لهذه الأساليب لم ترتكن إلى إجماليات الأرقام والمؤشرات التي وردت في المشروعات المشار إليها، وإنما قامت بتحليل أدق تفصيلاتها بغرض الوقوف على حقيقة موضوعاتها، وبالتالي اتخاذ القرار الملائم بشأنها.

– التعامل مع وثيقة الموازنة ليس من منظورها الضيق، كونها وثيقة مالية ومحاسبية واقتصادية، وإنما من منطلق المنظور الواسع لها كونها أيضاً بجانب ذلك وثيقة اجتماعية وسياسية.

فمن المنظور الاجتماعي، حرصت اللجنة على الاستماع إلى أعضاء الحكومة المعنيين بالمخصصات التي تُوجّه إلى الجوانب الاجتماعية للمواطن من معاش ودعم وعلاج... إلخ.

ومن المنظور السياسي، لم تكن اللجنة غائبة عن التحديات والمخاطر التي تواجه الدولة المصرية، وبالأخص قضية الإرهاب الدولي والمحلي.

ومن ثم كان قرارها هو الموافقة على كافة المخصصات التي طلبتها الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة.

– الرجوع إلى الموثيق والأدلة التي أصدرتها المؤسسات الدولية والتجارب الدولية ذات الصلة، والأعمال التحضيرية لدستور ٢٠١٤ المعدل، عند بحث وتدارس الاعتمادات التي خصصتها الحكومة للقطاعات المنصوص عليها في الدستور (التعليم – التعليم العالي – الصحة – البحث العلمي).

فهي لم تقف عند حدود استيفائها للنسب المقررة دستورياً، وإنما تعدى ذلك إلى التحقيق من دقة وسلامة احتسابها وشمولها للجهات المعنية، واتفق المعايير والقواعد التي اتبعتها الحكومة عند تحديد هذه الاعتمادات مع المعايير والقواعد المنصوص عليها في الموثيق والأدلة التي أصدرتها المؤسسات الدولية، وعلى رأسها دليل إحصاءات مالية الحكومة، الصادر من صندوق النقد الدولي عام ٢٠٠١.

- حرصت اللجنة على الاستماع إلى ممثلى كافة الجهات والهيئات القضائية على حد سواء، إضافة إلى ممثلى الهيئة الوطنية للانتخابات، فى تقليد لم يكن متبعًا بالشكل الكافى فى الفصول التشريعية لمجلس الشعب السابق، إيمانًا منها بأهمية الدور الذى تلعبه فى إرساء قواعد العدالة فى المجتمع المصرى، وما يتطلب ذلك من مخصصات مالية تُوجَّه فى المقام الأول إلى أبنية ومحاكم هذه الجهات والهيئات.

ومن هنا جاء قرار اللجنة متفهمًا لهذه القضية، ومدى تأثيرها الإيجابى على سرعة إنجاز العمل القضائى بكافة جوانبه.

(٢) إن اللجنة تتعهد أمام المجلس الموقر، بحسابانه الهيئة العليا للرقابة فى مصر، وبحسابانها اللجنة المعنية بمالية الدولة وخطتها العامة ومراقب حساباتها، بأن دورها لم يتوقف عند تصديق المجلس على مشروعات قوانين الموازنات والخططة العامة، وإنما سوف تباشر عن كثب؛ الرقابة الملازمة لعملية تنفيذ الموازنات والخططة العامة عقب هذا التصديق.

وسوف تشكل لجانًا من بين أعضائها لمتابعة الأداء المالى للجهات الداخلة فى الموازنة العامة، وغيرها من هيئات عامة اقتصادية، ومتابعة موقف التنفيذ العيى والزمنى للمشروعات الاستثمارية، وبالأخص القومية منها، ومدى بلوغ المؤشرات الاقتصادية للمأمول لها، ومدى التحقيق الفعلى للنسب الدستورية المخصصة لقطاعات التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى، تحقيقًا لتوصياتها التى تأمل أن يقرها المجلس الموقر.

واللجنة إذ تعرض تقريرها بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة الأجل (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) وخطة العام الأول منها ٢٠١٩/٢٠١٨، ومشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروعات موازنات الهيئات العامة الاقتصادية، والهيئة القومية للإنتاج الحربى للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، فإنها ترجو المجلس الموقر الموافقة عليه، وعلى ما جاء به من توصيات.

رئيس اللجنة

٢٠١٨/٥/٣٠

أ. د. / حسين عيسى